معاني الإيمان في القرآن الكريم

دراسة مقارنة بين أقوال المفسرين
والمحدثين وآراء علماء العقائد

بحث قدمه:

الدكتور عناية الله إبلاغ

عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة
والدراسات الإسلامية جامعة الكويت
أستاذ مشارك بكلية التربية الأساسية – سابقا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وأصحابه أجمعين وبعد:

فإن إدارة الأبحاث بجامعة الكويت اهتمت بالبحوث العلمية، التي تعتبر بحق من الوظائف الهامة لأعضاء هيئة التدريس، في الكشف عن خبايا العلوم المختلفة التي تحتاج إلى البحث والتدقيق والتحقيق ليستفاد منها في شتى المجالات.

وقد قبلت اقتراحي بكتابة بحث عنوانه:

معاني الإيمان في القرآن الكريم

دراسة مقارنة بين:

أقوال المفسرين والمحدثين وآراء علماء العقائد.

فرتبت البحث على مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة:

أما المقدمة:

ففي بيان الضرورة لمثل هذه البحوث في القضايا الاعتقادية المستنبطة من النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة ليكون المسلمون على علم ودراية فيما هو ضروري للمشتغلين بعلم العقيدة الإسلامية؛ ليدخلوا من مدخلها الأصلية.

والباب الأول:

في بيان الإيمان لغة واصطلاحا؛ وأقوال العلماء فيه وان القرآن الكريم لم يذكر الإيمان لمعنى واحد، بل لمعان متعددة؛ حسب إيجاب المواقف والمقتضيات.

والباب الثاني:

في بيان المذاهب في الإيمان؛ مع ذكر بعض أدلتها ومناقشة عدد من الآراء، وذكر بعض الردود على المذاهب الباطلة.

والباب الثالث:

في بيان اتجاهات العلماء في توجيه الأحاديث الواردة بدخول الأعمال في الإيمان، وتحقيق مذهب الإمام أبي حنيفة –رحمه الله– في خروج العمل عن ماهية الإيمان وبيان مذهب الإمام ابن تيمية رحمه الله في هذا الباب.

والخاتمة:

في نتيجة البحث، وبيان ضرورة التحقيق حول الإيمان؛ في عصرنا هذا الذي كثر فيه البعد عن الاهتمام بالحقائق العلمية الإسلامية، وضرورة الاستفادة من مثل هذه البحوث في مجال الدعوة الإسلامية.

المقدمة:

مضت قرون عديدة على اهتمام علماء المسلمين حول تحقيق القضايا الاعتقادية؛ التي تعتبر بحق من أهم ما يصرف فيه عمر الباحثين للوصول إلى ما هو ضروري في عالمنا الإسلامي من تصحيح عقائد المسلمين، وصونها عن الانحرافات؛ التي تواجههم في كل عصر، وفى كل مصر.

كان بعض الباحثين يرون ان مدرسة الإيمان من طريق النقل؛ لا توافق مدرسة الإدراك من طريق العقل، فليخصص الكلام في الاعتقادي فعل متعد

ات بإطار بعيد عن الكلام في علم الكلام، وبعضهم يؤيدون دور العقل في القضايا العقدية بشدة، معتقدين ان العقل المستنير بأنوار النقل لا يترك المجال للخطر والزيغ، ويردون على القائلين بان العقل والدين لا يأتلفان.

إن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي ترشد البشرية إلى التعقل والتفكر ويعطى للتأمل، والتدبر دورا هاما في الوصول إلى الحقائق الثابتة؛ تدل دلالة واضحة على إن العقل والإيمان ليسا في طرفي النقيض، وإن الكفار الذين لم يهتدوا إلى الحق ليس لهم حظ من العقل بمعنى الكلمة، وبالمفهوم الذي ركز عليه القرآن الكريم.

نحن نعيش في عصر عمت فيه البلوى من كل جانب؛ فالماديون يسعون بإلقاء الشكوك والشبهات في القضايا الاعتقادية اليقينية في مؤلفاتهم الفلسفية حول كيفية الخلق وزمانه وقدم العالم وما إلى ذلك.

ومن ناحية أخرى؛ فإن التوجه إلى متاع الحياة الدنيا دفع كثيرا من الباحثين إلى التخلي عن التعمق في أسرار القرآن الكريم، والاكتفاء بما هو ضروري في نظرهم؛ في القضايا الإسلامية، ومواكبة العصر في الوصول إلى حياة مادية افضل، والبعد عن الخوض في الآراء، والشبهات التي اشتهرت في العالم الإسلامي بعد ترجمة الفلسفة اليونانية إلى اللغة العربية مع أن العلماء الأعلام طوال قرون عديدة توجهوا إلى الرد على ما يخالف الإسلام عقيدة وسلوكا بوجه خاص؛ بحيث اصبح الاطلاع على آراء المخالفين، والرد عليهم بكل دقة واجبا عليهم؛ ليتمكنوا من أداء حق الدعوة الإسلامية الملقى على عاتقهم.

إن العقل مع إسهامه الكامل في معرفة الحقائق الاعتقادية فإنه يصل إلى درجة إذا وصل الأمر إلى الكلام عن درك أسرار الله تعالى في كنه ذاته وصفاته؛ يعترف بأنه عاجز في هذا المجال، وانه يتمسك بأدبه مع الله، ويترك الأمر إلى النصوص من القرآن، والحديث احتفاظا باتزانه، ورعاية للحكمة التي أودعها فيه.

إن جولان العقل إلى حد معين وتوقفه عن درك ما يصعب عليه مثل معرفة الروح التي أحالها الله إلى أمره بالإرشاد القرآني:

(وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً(٨٥) سورة الإسراء.

إن عجز العقل عن إدراك كثير من الأشياء، اكبر دليل على أن أسرار العالم لا يمكن دركها عن طريق العقل؛ فمنها ما يدرك حسب إرادة الله، وتسهيل الوسائل لإدراكها، ومنها ما منعه الله إن يدخل تحت ساحة الإدراك لحكمة لا يعلمها إلا هو.

وبعد:

فإن درك معاني الإيمان في القرآن الكريم، والتعمق في هذه المعاني لمعرفة أسرارها، والاستنارة بأنوار القرآن الكريم في القضايا الاعتقادية لا سيما فيما يتعلق بالإيمان يتطلب التحقيق في بيان معاني الإيمان.

علما بأن الإيمان ومشتقاته من صيغ: الماضي والمضارع، واسم الفاعل ذكر في القرآن الكريم في نحو (٢٧٧) موضع تقريباً، وندرك اختلاف المعاني في بعض المواضع، وهذا يأتي حسب المقام كما تقتضيه الصلة التي تذكر مع الإيمان (حرف الجر المذكورة بعد الإيمان من الباء أو اللام).

إن هذا التنوع في التعبير عن الإيمان بصلات مختلفة، ولمعان متعددة لا ينحصر على الجانب البلاغي، وبالأخص الجانب البديعي والتحسيني؛ بل له أثر فيما يراد من الإيمان ذاته ومفهومه وأركانه، ولذلك نجد الحاجة ماسة إلى ما هو أكثر تفصيلاً، وأتم توضيحاً مما قيل في الإيمان لأجل شرح هذه الكلمة التي تحتوى على أسرار، ورموز اعتقادية، ولغوية، وبلاغية.

الباب الأول:
في بيان معنى الإيمان لغة واصطلاحا
وأقوال بعض العلماء فيه

أولاً- المعنى اللغوي للإيمان:

إن ما يذكر في المعنى اللغوي للإيمان بأنه تصديق قابل للمناقشة من ناحية اللغة؛ لان الإيمان مصدر من باب الإفعال مثل (الإكرام) و(الإعلام)، ومن خصوصية هذا الباب انه يراعى فيه حفظ معنى المصدر المجرد، فإن (الإكرام) بمعنى إعطاء الكرم، وهكذا في سائر المصادر من هذا الباب، ونظرا إلى هذه الخصوصية فإن الإيمان معناه لغة إعطاء الأمن حفظا لمادتها الأصلية في الثلاثي المجرد. وقد جاء الإيمان بمعنى إعطاء الأمن في القرآن الكريم في آية: (وَءَامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ(٤) سورة قريش.

ولا يصح بأي طريق من الطرق أن نعتبر الإيمان في هذه السورة بمعنى التصديق بل بمعنى إعطاء الأمن، فلا يصح أن نقول: إن الله صدق قريش من خوف؛ بل جعلهم ذوى أمن من الخوف.

ويظهر من أقوال بعض العلماء انهم يعترفون بهذا المعنى اللغوي الأصلي وهو إعطاء الأمن. ونظراً إلى أهمية الموضوع وإثبات أن في أقوال بعض العلماء تسامحاً، نحتاج إلى التفصيل الآتي:

١- **الإيمان مصدر الثلاثي المزيد من باب الإفعال؛** مثل: (إكرام) و(إعلام)، والمصدر المجرد من هذا الباب هو الأمن، ومن خصوصيات هذا الباب أنه إذا كان المجرد لازماً يصير باب الإفعال منه متعدياً إلى مفعول واحد مثل: (الإكرام)، فإن مجرده وهو الكرم، لا يحتاج إلى المفعول، وإذا نقل إلى باب الإفعال يتعدى إلى مفعول واحد.

وأما إذا كان المجرد متعدياً قبل نقله إلى باب الإفعال مثل: باب علم، فإنه يطلب المفعول الواحد، فإذا جعلناه من باب الإفعال يصير (أعلم) ويطلب المفعولين فيقال: أعلم زيد عمراً الكتابَ.

وهذه القاعدة اللغوية ترشدنا إلى:

أن أهل اللغة يراعون معنى المجرد في المزيد، ولا يستعملونه في غير المادة الأصلية التي تشتمل على المجرد إلا بطريق المجاز أو النقل، وبذلك نتأكد أن المعنى الأصلي للإيمان هو إعطاء الأمن، وإرادة المعنى الآخر وهو التصديق؛ تكون بطريق النقل أو المجاز، ونظراً إلى أن الشرط في النقل ترك المعنى الأول؛ مثل نقل الصلاة من تحريك الصلوين إلى الأركان المخصوصة؛ فإنه ترك فيها المعنى الأول، ويكون التصديق معنى مجازياً للإيمان، لأنه لم يترك المعنى الأول (وهو إعطاء الأمن) في الإيمان.

وذكر في القرآن الكريم بهذا المعنى في: (وَءامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ(٤) سورة قريش.

٢- **التصديق من ناحية اللغة مصدر من باب التفعيل**؛ ومعناه عد الشخص صادقاً، أو عدّ الكلام صادقاً.

- **وأما على مذهب المنطقيين** فإن التصديق عبارة عن الجملة المشتملة على الموضوع والمحمول والنسبة، ولذلك نجد اصطلاحات ثلاث في التصديق:

أ- اصطلاح أهل اللغة الرامي إلى رعاية الصدق ضد الكذب في معنى التصديق سواء كان صدقاً واقعياً أو صدقاً ادعائياً.

ب - التصديق عند المنطقيين، وهو يتشكل من ثلاثة أجزاء كما ذكرنا.

ج- التصديق عند علماء العقائد فإنه إذعان بالمعتقدات الدينية حسب ما يتعلق به الإذعان:

فإن التصديق بالله إذعان بأن الله هو الواحد الأحد المتصف بصفات الكمال المنزه عن صفات النقص.

والتصديق بالرسل إذعان بأنهم مبعوثون من الله وهم صادقون فيما أخبروا به.

والتصديق بالملائكة إذعان بأنهم عباد مكرمون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، وهكذا في المعتقدات الأخرى حسب إيجاب كل على حدة.

– **ذكر العلامة الألوسي في تفسيره المعروف بـــ (روح المعاني)؛ المعنى اللغوي والاصطلاحي للإيمان** وقال:

(الإيمان في اللغة: التصديق، أي إذعان حكم المخبر وقبوله وجعله صادقاً(١).

ثم يقول:

(وهو(إفعال) من (الأمن) كأن حقيقة آمن به: آمنه التكذيب والمخالفة، ويتعدى باللام كما في قوله تعالى:

(قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ(١١١) سورة الشعراء.

وبالباء كما في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (الإيمان أن تؤمن بالله ... الحديث([1]).

قالوا: **والأول** باعتبار تضمينه معنى الإذعان.

والثاني باعتبار تضمينه معنى الاعتراف إشارة إلى أن التصديق لا يعتبر ما لم يقترن به الاعتراف، وقد يطلق بمعنى الوثوق من حيث أن الواثق صار (ذا أمن) وهو فيه حقيقة عرفية أيضاً كما في الأساس)([2]).

وما ذكره العلامة الألوسي من بيان أصل الباب توضيح أن هذا الباب يراعى فيه معنى المجرد، وأن تعدية باب الإفعال بالباء واللام لغرض آخر وهو أداء هذا اللفظ (الإيمان) لمعنى آخر؛ غير إعطاء الأمن **وهذا المعنى الزائد** على المعنى الأصلي المطلوب من باب الإفعال وهو إعطاء الأمن؛ عبارة عن:

– **الإذعان** عند تعديته باللام.

– **والاعتراف** عند تعديته بالباء.

وما ذكره الألوسي قريب لما ذكره عدد من علماء الأعلام أمثال:

١– الإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني في كتابه: (فتح الباري) شرح صحيح البخاري. إذ يقول:

---

[1]) رواه مسلم وهو المسمى بحديث جبريل عند المحدثين.

[2]) تفسير روح المعاني تأليف الألوسي جزء ١٠ ص ١١٠

(والإيمان لغة: التصديق، وشرعاً: تصديق الرسول فيما جاء به عن ربه). وبعد ذكر شيء مما يرتبط بالتصديق والعمل يقول:

(والإيمان فيما قيل مشتق من: (الأمن) وفيه نظر لتباين مدلولي الأمن والتصديق، إلا أن لوحظ فيه معنى مجازي فيقال آمنه إذا صدقه أي أمنه التكذيب). انتهى كلامه. ([1])

وهذا الكلام قريب لما نقلناه من كلام الألوسي بشيء من الفرق وهو: أن الألوسي عند بيانه أن الإيمان بمعنى: (أمنه التكذيب) لم يصرح أنه عند إرادة التصديق يكون مجازاً، وابن حجر العسقلاني صرح بكونه مجازاً في التصديق.

٢- العلامة البدر العيني في كتابه: (عمدة القاري) شرح صحيح البخاري يقول: (الكلام في الإيمان على أنواع:

- الأول في معناه اللغوي:

- **قال الزمخشري: الإيمان:** إفعال من الأمن؛ يقال: آمنته وآمنته غيري. ثم يقال: آمنه إذا صدقه، وحقيقته: آمنه التكذيب والمخالفة، وأما تعديته بالباء فلتضمينه معنى: أقر وأعترف. وأما ما حكى أبوزيد عن العرب: ما آمنت أن أجد صحابة. أي ما وثقت، فحقيقته: صرت ذا أمن به، أي ذا سكون وطمأنينة.

وقال بعض شراح كلامه: وحقيقة قولهم: آمنت صرت ذا أمن وسكون. ثم ينقل إلى الوثوق، ثم إلى التصديق، ولا خفاء إن اللفظ مجاز بالنسبة إلى هذين المعنيين، لأن من آمنه التكذيب فقد صدقه، ومن كان ذا أمن فهو في وثوق وطمأنينة. فهو انتقال من الملزوم إلى اللازم ثم ينتقل بعد ذلك إلى المعنى الشرعي للإيمان ويقول:

- الثاني: في معناه باعتبار عرف الشرع:

فقد اختلف أهل القبلة في مسمى الإيمان في عرف الشرع على أربع فرق. ...([2]).

---

[1]) فتح الباري ٦٤/١

[2]) عمدة القاري تأليف البدر العيني ج١٠ ص ١٠٢

٣- العلامة ملا علي القاري في كتابه: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح إذ يقول:

وهو(الإيمان) التصديق الذي معه أمن وطمأنينة لغة. وفي الشرع تصديق القلب بما جاء به من عند الرب تعالى. فكأن المؤمن يجعل به نفسه آمنة من العذاب في الدارين، أو من التكذيب والمخالفة وهو(إفعال) من الأمن: يقال آمنت وآمنت غيري. ثم يقال: آمنه إذا صدقه، وقيل: معنى آمن صرت ذا أمن، ثم نقل إلى التصديق ويعدى باللام نحو: (وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا ..(١٧) [سورة يوسُف].

وحكاية قول فرعون: (قَالَ ءامَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءاذَنَ لَكُمْ (٧١) [سورة طه].

وقد يضمن معنى: اعترف - فيعدى بالباء نحو:(الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ (٣) [سورة البقرة].

واختلف العلماء فيه على أقوال ([1])

٤- الإمام الغزالي في كتابه: (إحياء علوم الدين) إذ يقول:

(والمبحث الأول في موجب اللغة، والحق فيه أن الإيمان عبارة عن التصديق قال الله تعالى:

(وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ(١٧) [سورة يوسُف].

أي بمصدق لنا.

ويذكر العلامة الزبيدي في شرح كلام الإمام الغزالي تفصيلاً إذ يقول:

فهذا مفهوم الإيمان لغة، وهمزة آمن: للتعدية أو<u>الصيرورة</u>

فعلى الأول: كأن المصدق جعل الغير آمنا من تكذيبه.

<u>وعلى الثاني:</u> كأن المصدق صار ذا أمن من أن يكون مكذوباً. وباعتبار تضمنه معنى الإقرار والاعتراف يتعدى بالباء كما قال تعالى:

(ءامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ (٢٨٥) [سورة البقرة].

وباعتبار تضمنه معنى القبول يعدى باللام ومنه قوله تعالى:

(فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ (٢٦) [سورة العنكبوت].

---

[1]) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ج١ ص ١٠٧

والحكم الواحد يصح تعليقه بمتعلقات متعددة باعتبارات مختلفة مثل:

آمنت بالله: أي بأنه واحد، متصف بكل كمال منزه عن كل وصف لا كمال فيه.

وآمنت بالرسول: أي بأنه مبعوث من الله صادق فيما اخبر به.

وآمنت بالملائكة: أي بأنهم عباد الله المكرمون.

وآمنت بكتب الله: أي بأنها منزلة من عنده. (١)

٥- العلامة بشير أحمد الديوبندي العثماني في شرحه على صحيح مسلم المعروف بفتح الملهم ويقول:

البحث الأول في موجب اللغة؛ قال الزمخشري: الإيمان إفعال من الأمن يقال:

آمنته وآمنته غيري ثم يقال: آمنه إذا صدقه، وحقيقة آمنه التكذيب والمخالفة، وأما تعديته بالباء فلتضمنه معنى: أقر وأعترف، وتعديته باللام كما في قوله تعالى: (قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ(١١١) [سورة الشعراء].

فلتضمنه معنى الإذعان والانقياد، وأما ما حكى أبو زيد عن العرب: ما أمنت أن أجد صحابة؛ أي ما وثقت، فحقيقته: صرت ذا أمن به. أي ذا سكون وطمأنينة.

وقال بعض شراح كلامه:

وحقيقة قولهم آمنت صرت ذا أمن وسكون، ثم ينقل إلى الوثوق ثم إلى التصديق. ولا خفاء في أن اللفظ مجاز بالنسبة إلى هذين المعنيين لأن من آمنه التكذيب فقد صدقه، ومن كان ذا أمن فهو في وثوق وطمأنينة. فهو انتقال من الملزوم إلى اللازم. (٢)

وقد ذكرنا نص عبارات هؤلاء العلماء الإعلام مع وجود التكرار في بعضها لا سيما عند نقلهم كلام الزمخشري حفظاً للأمانة العلمية.

---

(١) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين تأليف الزبيدي ج٢ ص٢٣٤

(٢) فتح الملهم ج١ ص ١٥١

ويظهر لي أن القول بالتصديق هو المعنى اللغوي للإيمان لا يخلوا من التسامح إن لم نقل: من الاضطراب.

للأدلة التالية: المعنى اللغوي إذا ذكر مطلقاً يراد منه ما يستفاد من مادة الكلمة وجوهرها، وإذا ذكر المعنى اللغوي مقيداً بعبارات (يستعمل في اللغة لكذا؛ أو معناه في استعمال اللغويين كذا) فهذا المعنى اللغوي لا يتقيد بمادة الكلمة وجوهرها، وحروفها ويتكئ على ما سمع من أهل اللغة.

الإيمان في أقوال العلماء ذكر في الرديف الأول وهو: المعنى اللغوي مطلقاً من غير التقييد فليكن التصديق عند هذه العبارة (الإيمان لغة التصديق) مفهوماً ومدلولاً لمادة كلمة الإيمان، ومعلوم أن مادة هذه الكلمة وجوهرها لا تدل على التصديق مباشرة، ولكن يستفاد منه التصديق في الاستعمال لا في أصل اللغة.

وبعد هذه المقدمات نقول:

١- إن الإيمان له معنى واحد في اللغة وهو إعطاء الأمن، وهذا هو المعنى الحقيقي، ثم استعمل في التصديق استعمالاً مجازياً، لعلاقة بين المعنى الحقيقي وهو إعطاء الأمن، والمعنى المجازي وهو التصديق لأن من يصدق شخصاً في كلامه يجعله ذا أمن من التكذيب، وهذه العلاقة علاقة اللزوم المعتبر في علاقات المجاز والتي حددت عند علماء البلاغة والمنطق بأربعة وعشرين علاقة (١)

---

(١) ذكر محب الله البهاري في كتابه سلم العلوم في علم المنطق : إن العلماء حصروا المجاز في ٢٤ نوعا وذكر صاحب ضياء النجوم هذه العلاقة في : السببية والمسببية وبالعكس ، وإطلاق الملزوم على اللازم وبالعكس، والمطلق على المقيد وعكسه؛ وإطلاق الخاص على العام وعكسه؛ وحذف المضاف مثل : واسأل القرية؛ أي أهله وحذف المضاف إليه وكذلك اعتبروا المحاورة أيضاً من أنواع علاقات المجاز؛ كما أن تسمية الشيء باعتبار ما يؤول إليه من مسوغات المجاز ، وعكسه إطلاق الشيء على ما كان الأول مثل إطلاق الشيخ على الشباب والثاني عكسه. وكذلك إطلاق الظرف على المظروف ، وعكسه ، وإطلاق الآلة على ذي الآلة وعكسه ، وإطلاق أحد البدلين على الأخر كإطلاق الدم على الدية ، وإطلاق أحد الضدين على الآخر وغيرها من العلاقات الثابتة في الاستقراء. سلم العلوم طبع باكستان ص ٤٢

٢- إن إطلاق الإيمان على التصديق إطلاقاً مجازياً لا حقيقياً لم يصرح به عدد من العلماء بل اكتفوا بعبارة:

الإيمان معناه اللغوي التصديق.

ولم يذكروا الفروق الأساسية بين المعنى المستنبط من مادة الكلمة والمعنى المستعمل فيه عند أهل اللغة، وإذا كنا نتتبع كلام العرب لا نجد كلمة يكون لها معنيان لغويان من غير أن يكون أحدهما حقيقياً، والأخر مجازياً، أو أحدهما منقولاً والآخر منقولاً إليه.

٣- ما ذكره بعض شراح قول الزمخشرى بأن حقيقة قولهم آمنت صرت ذا أمن محل نظر واعتراض لأن (صرت ذا أمن) هو معنى قولنا: (أمنت) بفتح الهمزة من الأمن لا آمنت من الإيمان؛ وإلا لا يكون هناك أي فرق بين الفعل المشتق من المصدر المجرد وهو: (الأمن) والفعل المشتق من المصدر المزيد من باب الإفعال وهو(الإيمان) فكيف ذكروا هذا المطلب نقلاً عن بعض الشراح -من غير اسم أو أسماء هؤلاء الشارحين- ولم يعلقوا عليه وينبهوا إلى ما وقعوا فيه من الأخطاء. وكأنهم اقتنعوا بما ذكره هؤلاء الشراح.

٤- ما ذكره العلامة الزبيدي وغيره من أن الهمزة في آمنت يمكن أن تكون للتعدية أو الصيرورة؛ فعلى الأول: كأن المصدق جعل الغير آمنا (الأولى في التعبير عد الغير آمنا لأن الجعل لا يتحقق في هذا المقام) وعلى الثاني: كأن المصدق صار ذا أمن من أن يكون مكذوباً.

إن ما ذكره الزبيدي -رحمه الله- بظاهره يبرر ما ذكره شارح كلام الزمخشرى بأن حقيقة قولهم:

(آمنت) صرت ذا أمن، ولكن المتعمق في اللغة يعرف أن استعمال باب الإفعال للصيرورة، إذا لم يكن الفعل المجرد دالاً على الصيرورة حتى نضطر إلى تغيير الباب من المجرد إلى المزيد، وإذا كان أصل باب المجرد دالاً على الصيرورة؛ فلا داعي لاشتقاق باب الإفعال لأجل هذا المطلب وهو الصيرورة؛ وهاهنا حينما نقول: أمنت بصيغة الماضي من مصدر الأمن يكون المعنى: صرت ذا أمن فلا حاجة إلى أن نجعل بناء آخر وهو: (آمنت) من الإيمان للدلالة على

الصيرورة؛ ومن ناحية أخرى كلمة آمنت من الإيمان يتعدى إلى المفعول وهذه التعدية تتطلب أن يكون هذا البناء للتصيير لا للصيرورة، ولا يخفى من الفرق الدقيق بين الصيرورة والتصيير، لأن الصيرورة مصدر لازم، والتصيير مصدر متعد، والمناسب مع الفعل المتعدى؛ وهو المصدر المعتدى أي التصيير من باب التفعيل لا الصيرورة وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً.

ونظراً إلى أن الموضوع يتطلب التفصيل والاستدلال من قواعد الصرف؛ نذكر ما ورد في كتاب الشافية لابن الحاجب وشرحه تأليف الشيخ رضي الدين:

إن باب الإفعال يأتي للصيرورة أي صيرورته ذا كذا؛ وصيرورة ما هو فاعل أفعل صاحب شيء، وهو على ضربين:

- **إما أن يصير صاحب ما اشتق منه:** نحو(أَلْحَمَ زيد) أي صار ذا لحم و(أطفلت امرأة) أي صارت ذا طفل و:(أعسر) و(أيسر) و(أقل) أي صار ذا عسر ويسر وقلة و(أغد البعير) أي صار ذا غدة و:(أرأب فلان) أي صار ذا ريبة.
- **أو أن يصير الشيء صاحب شيء وهو صاحب ما اشتق منه:** نحو(أَجْرَبَ الرجل) أي صار **ذا إبل** ذات جرب، و(أخبث الرجل) أي صار **ذا أحباب** خبثاء، و(ألأم زيد) أي صار صاحب قوم يلومونه، وإذا أردنا أن لا نستعمل الصيرورة في مادة اللوم فلا نقول: (ألأم زيد) بل نقول: زيد مليم أي يلومه الناس. (١)

٥- ذكر البدر العيني في شرحه على صحيح البخاري المعروف بعمدة القاري؛ ما يدل على أن الإيمان نقل إلى التصديق والوثوق، وهذا النقل من المعنى اللغوي وهو صرت ذا أمن ثم ذكر: أن اللفظ مجاز بالنسبة إلى هذين المعنيين(٢)

وهذا محل مناقشة حسب ما يلي:

أ – صرح بأن كلمة: (آمن) بمعنى صار ذا أمن، وقد ذكرنا أن آمن فعل الماضي من باب الإفعال، وحسب ما تقتضيه طبيعة هذا الباب أن يكون آمن بمعنى

---

(١) شرح الشافية تأليف الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاسترباذى ج١ ص ٨٤

٢) البدر العيني ج١ ص ١٠٢

جعل شيء آخر ذا أمن؛ لا أن يكون الشيء بنفسه ذا أمن لأن هذا معنى (أمن) صيغة المجرد كما ذكرنا.

ب – إذا كان استعمال الإيمان بمعنى الوثوق والتصديق استعمالاً مجازياً – كما صرح به– فلا يصح إطلاق النقل عليه؛ للفرق بين: النقل؛ والتجوز؛ والمنقول؛ والمجاز؛ لأن النقل يتطلب ترك المعنى المنقول عنه، كالصلاة عند من يقول: إنه منقول عن المعنى اللغوي وهو تحريك الصلوين إلى الأركان المخصوصة المناسبة بينهما. وصار المعنى متروكاً حسب ما تقتضيه القاعدة الثابتة لدى العلماء في النقل (١)

وأما المعنى المجازي فلا يشترط في إرادته ترك المعنى الحقيقي، ولذلك يسمونه مجازاً لتجاوز اللفظ من المعنى الحقيقي إلى المعنى المراد، وبعبارة أخرى:

إن إطلاق المعنى المجازي على المعنى المراد حينما كان المعنى الأول الحقيقي بقوته وقدرته في الاستعمال، ولا يطرؤه أي طارئ من الترك، أو قلة الاستعمال فلا نقول: إن استعمال الأسد للرجل الشجاع يقتضي ترك المعنى الحقيقي، بل نقول: إن المعنى الحقيقي ثابت ومستعمل ولكن لا يراد عند إطلاقه على الرجل الشجاع.

---

(٣) ذكر محب الله البهاري رحمه الله في كتابه سلم العلوم في المنطق؛ ما يدل على ان المنقول من جملة الكلمات الكثيرة المعنى ، ويمتاز عن المشترك بأن كل معانيه موضوع له؛ وأما المنقول فان الوضع بإزاء المعنى الأول؛ وينقل إلى الثاني ، ويقول أحد شراح كلامه : اللفظ الموضوع للكثير الذي تخلل النقل بين معانيه ، يسمى منقولا؛ فإذا استعمل في المعنى الأول الأصلي المتروك؛ يحتاج إلى القرينة كالصلاة حقيقة في الدعاء ومجاز فى الأركان المخصوصة. وخلاصة كلام محب الله البهاري وشارح قوله :

أن المنقول يمتاز عن المجاز بأن النقل فيه ترك للمعنى الأصلي ويكون اللفظ مشهورا في المعنى الثاني وفي المجاز لا يكون المعنى الأول وهو الحقيقي متروكا. سلم العلوم طبع باكستان ص ٤٠ .

ب – إذا كان الإيمان بمعنى التصديق في اللغة فليستعمل أحدهما موضع الأخر، مع أنه لا يصح هذا الاستعمال بطريق الإيجاب الكلي بل بطريق الإيجاب الجزئي فلا يصح أن يقال:

كل ما يطلق عليه التصديق يطلق عليه الإيمان بل:

بعض ما يطلق عليه التصديق لا يصدق عليه الإيمان، والبعض الآخر يصدق عليه الإيمان.

ومن الأدلة على هذا المطلب:

١- قول الله تعالى:

(وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْءَانُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ(٣٧) [سورة يونس].

٢- قول الله تعالى: (قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ(١١) [سورة يوسف].

ففي هاتين الآيتين لا يصح أن نضع الإيمان موضع التصديق ونقول: إيمان الذي بين يديه، لأن التصديق في الآيتين المباركتين المذكورتين صفة القرآن وهو لا يتصف بالإيمان فلا يقال: أن القرآن إيمان بل يقال: إن القرآن تصديق للكتب السماوية السابقة ومصدق لها، والقرآن لا يتصف بأنه مؤمن ويتصف بأنه مصدق، وبذلك ندرك الفرق بين الإيمان والتصديق.

أن الإيمان مصدر من باب الإفعال أصله (إءمان)، ومعناه عد الشخص أو الشيء مأموناً، والتصديق مصدر من باب التفعيل، بمعنى عد الشخص صادقاً، أوعد الكلام صادقاً؛ وبهذين التعريفين يجتمعان حينا ويفترقان حينا آخر، وبذلك نقول: الحكم بأن الإيمان هو التصديق إذا كان بطريق المسامحة في الكلام فله وجه ودليل وإذا كان الحكم بطريق المساوات بين المبتدأ والخبر والموضوع والمحمول (الإيمان التصديق) فلا دليل عليه.

وخلاصة الكلام:

أن الإيمان بالمعنى اللغوي هو إعطاء الأمن أو عد الشيء مأمونا، وهذا المعنى موافق لمادة الصيغة ويستعمل في التصديق استعمالا مجازيا، والدليل على

صحة هذا الاستعمال وعلى وجود العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي أن المصدق المؤمن يعطى الأمان للمؤمن به من التكذيب، أي يعتقده غير مكذوب فيصرف العطاء إلى الاعتقاد لأن المؤمن لا يعطى الأمن والأمان

بل يعتقد ويجزم أن المؤمن به ذو أمن من كونه مكذوبا. فقولنا آمنا بالقرآن اعتقدنا أن القرآن ذو أمن من التكذيب أي لا يليق أن يكذب ونصدقه أي نعتبره صادقا. فالإيمان بالقرآن عقيدة المؤمن بهذا الأمن وإن كان القرآن غير مأمون من طرف شخص أخر وهو الكافر، ولكن المؤمن بقوله: (آمنت بالقرآن) يحكى عن حاله، وعن نفسه وعن عقيدته، وتصديقه بأن القرآن مأمون من التكذيب وهو حينما يؤمن به لا يكون مكذوبا له.

ويتفرع عن هذا القول أمور أخرى:

إن إطلاق المؤمن على الله تعالى وهو اسم من أسماء الله الحسنى يراعى فيه المعنى اللغوي: (إعطاء الأمن) وصيغة (المؤمن) اسم فاعل على وزن مفعل ويكون المعنى: أن الله مؤمن أي يعطي الأمان للخلق من الظلم يدل عليه قوله تعالى:

(وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا(٤٩) [سورة الكهف].

وقيل يطلق على الله المؤمن؛ لأنه آمن (أءمن) أولياؤه عذابه: قال ابن الاعرابي: قال المنذري: سمعت أبا العباس يقول: المؤمن عند العرب المصدق. وإطلاق المؤمن على الله تعالى لأنه يصدق عباده المسلمين يوم القيامة إذا سئل الأمم عن تبليغ رسولهم فيقولون: ما جاءنا من رسول ولا نذير ويكذبون أنبياءهم، ويؤتى بأمة محمد صلى الله عليه وسلم فيسألون عن ذلك فيصدقون الرسل الماضيين فيصدقهم الله تعالى ويصدقهم النبي صلى الله عليه وسلم يدل عليه قوله تعالى:

(فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا(٤١) [سورة النساء].

وقيل في إطلاق المؤمن على الله تعالى أنه يؤمنهم (يعطيهم الأمان) في القيامة عذابه فهو ضد (الخوف) أو يطلق على الله المؤمن لأنه يصدق (فعل

المضارع من الصدق) عباده ما وعدهم - أو يصدق (فعل المضارع من التصديق) أي يصدق عباده ما وعدهم، وكل هذه الصفات لله عز وجل لأنه صدق بقوله من (التصديق) ما دعا إليه عباده من توحيد، وكأنه أمن الخلق من ظلمه وما وعد من البعث والجنة لمن آمن به، والنار لمن كفر به فإنه مصدق وعده لا شريك له. قال ابن الأثير في أسماء الله تعالى المؤمن هو الذي يصدق عباده وعده فهومن الإيمان بمعنى التصديق أو يؤمنهم يوم القيامة فهو من الأمان ضد الخوف المحكم: المؤمن الله تعالى يؤمن عباده من عذابه. (١)

١-نظرا إلى ما ثبت من: أن الأشياء تعرف بأضدادها. علينا أن نعرف الأمن والأمانة، والإيمان والتصديق فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة والإيمان ضد الكفر (حسب اصطلاح الشرع لا اللغة) والتصديق ضد التكذيب. وكل منها ورد في القرآن الكريم بمشتقاتها. قال الله تعالى:

(أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ(٩٩) [سورة الأعراف].

فإن هذه الآية تشتمل على الماضي والمضارع من مصدر (الأمن) فتكون الصيغ: (الماضي والمضارع واسم الفاعل والمصدر) على النحو التالي: أمن، يأمن آمنا، (أمن) فعل الماضي و(يأمن) فعل المضارع في الآية المذكورة، وأما اسم الفاعل ففي قوله تعالى:

(فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ **ءَامِنًا** وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ(٩٧) [سورة آل عمران].

والمصدر في قوله تعالى:

(وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ **وَأَمْنًا** وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ(١٢٥) [سورة البقرة].

---

(١) لسان العرب ٢٦/١٣ مادة أمن

وأيضا وردت صيغة الصفة المشبهة من هذا الباب في عدة مواضع من القرآن الكريم منها قوله تعالى:(إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ(١٠٧) [سورة الشعراء].

وأما مشتقات مصدر: (الإيمان) من باب الإفعال الثلاثي المزيد فعبارة عن:

آمن، يؤمن، إيمانا، مؤمن، (الصيغ الأربع: الماضي والمضارع والمصدر واسم الفاعل) والأمثلة في القرآن الكريم:

الماضي واسم الفاعل:

(آمن الرسول بما انزل إليه من ربه والمؤمنون) سورة البقرة آية ٢٨٥

فعل المضارع:

(الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون) سورة البقرة آية ٣

المصدر: **(ومن يتبدل الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل)** سورة البقرة آية ١٠٨

مثال آخر لصيغة اسم الفاعل:

(ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم) سورة البقرة ٢٢١

وقد ورد مصدر(أمن) مع مشتقاته في القرآن الكريم في ما يقرب إلى: (٥٧) مرة ومصدر إيمان مع مشتقاته فيما يقرب إلى (٨٣٠) مرة والأمانة مع مشتقاتها في (٨) مواضع تقريبا. ومصدر تصديق مع مشتقاته في ما يقرب إلى (١١) مرة.

والمتتبع للآيات القرآنية والدارس لأسرار القرآن الكريم والمستنير بأنوار هذا الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه يتأكد بوجود المناسبة بين مصادر: إيمان، أمن، أمانة والتصديق) ويمكن القول بأن الإيمان أمانة في أعناق المؤمنين وفيه أمن وأمان من العذاب، والفتن والشرور إذا رسخ في قلب المؤمن.

٢-إن استعمال الإيمان ومشتقاته إما متعديا بنفسه أو بحرف الجر بالباء أو اللام كما ذكرنا يجعل الموضوع قابلا للنظر والتعمق. إذ أن تعديته بنفسه هي

الموافقة لطبيعة هذا الباب (باب الإفعال) لأنه ثبت في علم الصرف في خواص الأبواب:

إن باب الإفعال يأتي للتعدية غالبا. ([1])

وحينما يتعدى الإيمان بنفسه لا يراد منه الإيمان الشرعي ضد الكفر، بل يراد إعطاء الأمن ضد الخوف قال الله تعالى:

(فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) سورة قريش آيتان٣-٤-

هذا هو فعل الماضي من مصدر الإيمان، واستعمل من غير تعديته بحرف الجر ولم يرد منه الإيمان الشرعي المضاد للكفر.

والإيمان المذكور في القرآن، ومشتقاته يتعدى بالباء أكثر من تعديته باللام، ولعل الســـر في ذلك (والله أعلم)؛ ان الإيمان

يحتاج إلى الاعتراف لأنه ثبت عند المفسرين: ان الإيمان حينما يتعدى بالباء يكون متضمنا لمعنى الاعتراف: يقال: اعترف به وأقر به - ويكون مذهب الإمام أبي حنيفة (رحمه الله) في جعل الإقرار ركنا أساسيا للإيمان موافقا لاستعمال كلمة الإيمان مع حرف الباء. وكما نجد في كثير من الآيات القرآنية ان الإيمان ذكر بهذه الحرف (ب)،وورد في الحديث أيضاً هذا الاستعمال حينما أجاب الرسول صلى الله عليه وسلم لجبريل حينما سأله وقال: أخبرني عن الإيمان فرد عليه بقوله: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره.... الحديث([2]).

علما بأن ركنية الإقرار في الإيمان، وركنية التصديق ليست على نسق واحد فإن التصديق ركن أساسي يترتب عليه الإيمان وجودا وعدماً، ولكن الإقرار والاعتراف ليس بهذه المثابة فإنه يسقط أحيانا كما يدل عليه قوله تعالى:

(إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان)سورة النحل آية ١٠٦

---

[1]) الشافية تأليف ابن الحاجب طبع باكستان ص١٣

[2]) رواه البخاري ومسلم والنسائي كلهم في كتاب الإيمان وابن ماجه في كتاب المقدمة وكتاب الفتن وأحمد في مسند باقي المكثرين.

والركنية تتفاوت حسب أهمية هذا الركن. مثلا:

رأس الإنسان ركن له، ويد الإنسان ركن له وكذلك رجله، ولكن الإنسان إذا قطع رأسه لا يبقى حيا، وإذا قطعت اليد أو الرجل يبقي حيا.

فالإيمان بدون التصديق لا يكون إيمانا، ولكن بدون الإقرار والاعتراف يكون إيمانا بشرط أن يكون عدم الإقرار لعذر إذ عند تصديقه بالقلب وعدم وجود المانع للإقرار باللسان، ومع هذا لا يعترف بالإيمان لا يكون مؤمنا، لأنه حينذاك إما معاند أوشاك وكلاهما ينافيان الإيمان، وبالتالي ينافيان التصديق القلبي الداعي لرفع العناد والشك. ولذلك يقول المحققون من علماء العقائد أن مجرد التصديق كاف في الإيمان لأنه المقصود. وأما الإقرار فهو قرينة للعلم بوجود الإيمان في القلب لأنه أمر باطني، ونستدل بوجوده في التعبير باللسان، وإذا حصل أن الشخص آمن بقلبه وصدق تصديقا موافقا للمعايير الاعتقادية وجزم وتأكد وتيقن، ولكن لم تتح له الفرصة لإظهار هذه الحالة القلبية باللسان فهو مؤمن فيما بينه وبين الله تعالى، ويكون مقره الجنة عند وفاته في هذه الحالة وهي الدخول في الإسلام بقلبه وعدم الفرصة لإظهار الإيمان باللسان.

ذكر ابن الهمام: أن أهل هذا القول (الحكم بإيمان تارك الإقرار) اتفقوا على: أنه يلزم أن يعتقد المصدق بأنه متى طلب منه الإقرار يأتي به فإن طولب ولم يقر فهو كافر عنادا.

ذهب الإمام أبو حنيفة رحمه الله وكثير من أتباعه؛ أن الإقرار وما في حكمه (كإشارة الأخرس) لا بد منه، فالمصدق لا يكون مؤمنا إيمانا يترتب عليه الأحكام الأخروية إذا لم يكن مقرا ([١])

يقصد الإمام أبو حنيفة بهذه العبارة أن المصدق إذا لم يكن مقرا ولا يكون أي مانع لإقراره لا يكون مؤمنا؛ لأن هذا دليل على عناده والله تعالى ذم المعاندين أكثر مما ذم الجاهلين، وبذلك يكون تصديقه القلبي ضد النكارة مساويا للمعرفة لا

---

[١]) رسائل الإمام أبى حنيفة : الفقه الأكبر ، الفقه الابسط العالم والمتعلم ، والوصية ورسائل أبي حنيفة إلى أبي مسلم البتي .

ضد الإنكار بمعنى ان هذا الشخص يعرف الحق ولكن لا يعترف به، وهذا القدر لا يعتبر إيمانا لقول الله تعالى:

(الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم) سورة الأنعام آية ٢٠

فإن المعرفة لها معنيان:

الأول: ضد النكارة، فيقال هذا معروف أي غير مجهول.

والثاني: ضد الإنكار ويقال: أعرف هذا وأقر به ولا أنكره.

وفرق بين النكارة والإنكار. والمعرفة المعتبرة في الإيمان هي التي تكون معها التصديق ولا يشوبها الإنكار. وقد روي عن علي رضى الله عنه وكرم الله وجهه أنه قال:

الإيمان معرفة، والمعرفة تسليم والتسليم تصديق. (١)

المعرفة الإيمانية فيها ضد النكارة زائد عليه أنها ضد الإنكار أي المؤمن يعرف المؤمن به، ووصل علمه به وليس جاهلا عن معرفته، ومع هذا العلم يأتي بشيء أخر يترتب عليه الإيمان، وهو أنه يصدقه ويجزم به ولا ينكره.

وقد ذكرنا أن أهل الكتاب وكثير من الكفار يعرفون صدق القرآن وصدق ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم، ولكن لا يصدقون به أي لا يتبعون المعرفة ضد الإنكار للمعرفة ضد النكارة أي لا يؤمنون بما يعلمون ولا يصدقون.

ويمكن القول بأن المعرفة ضد الإنكار المعتبرة في الإيمان أخص مطلقا، والمعرفة ضد النكارة أعم مطلقا، ونظرا إلى قاعدة العموم والخصوص المطلق كلما تحقق الخاص يتحقق العام وليس كلما تحقق العام يتحقق الخاص، مثل الحيوان العام والإنسان الخاص؛ فكلما تحقق الإنسان يتحقق الحيوان ولا عكس، أي كلما تحقق الحيوان لا يلزم منه أن يتحقق الإنسان لأنه يمكن وجوده في النوع الأخر وهو البقر أو الفرس.

فكلما تحققت المعرفة الإيمانية ضد الإنكار تتحقق المعرفة بمعنى العلم وضد النكارة، وليس كلما تحقق المعرفة والعلم ضد النكارة؛ تحقق المعرفة الإيمانية، مثل

---

(١) تفسير روح المعاني تأليف الألوسي طبع دار إحياء التراث ج١ ص١١١

معرفة أهل الكتاب للرسول صلى الله عليه وسلم فإن فيها المعرفة والعلم ضد النكارة وليس فيها المعرفة الإيمانية ضد الإنكار وكذلك الموضوعات الإيمانية الأخرى، فإنهم يعرفونها ولكن لا يصدقون بها ولذلك بقوا في ضلالهم.

الباب الثاني:
في بيان المذاهب في الإيمان
وأدلتها ومناقشة بعض الآراء
والرد على المذاهب الباطلة

إن الباحث الذي يريد التحقيق الكامل في الإيمان على وجه سرد المذاهب، وإيراد الأدلة لكل مذهب لا يصل إلى آخر الخط، ولا يكاد ينال حق البحث في استيفاء كل الجوانب الضرورية في موضوع الإيمان. وما ذكره بعض المفسرين، وبعض المتكلمين يعتبر أداء حق التحقيق نظرا إلى طبيعة مؤلفاتهم مع الالتزام ببيان ترجيح مذهب خاص يكون المؤلف والمحقق متمذهبا به، وهذا يتسبب في عدم ذكر أدلة المخالفين والدخول فيها بالتعمق.

وأيضا أن ذكر المذاهب كلها قلما نال حظه في المؤلفات، ولم يذكر المؤلفون إلا أربعة مذاهب التي كثر ذكرها في كتب العقائد.

وبعد سرد المذاهب في عدة كتب نجد المذاهب المعروفة في الإيمان ثمانية وما زاد عليها فلا يعتبر إلا من المذاهب غير المعروفة.

ووجه الحصر في ثمانية يمكن أن يذكر بالطريق الآتي:

الإيمان إما شيء مفرد أو شيآن أو ثلاثة. ويتشكل من الأول ثلاثة مذاهب ومن الثاني ثلاثة مذاهب ومن الثالث مذهبان وذلك:

لأن الشيء المفرد أما أن يكون إقرارا فقط أو تصديقا فحسب أو المعرفة وحدها.

الأول: مذهب الكرامية

والثاني: مذهب بعض قدماء المتكلمين

والثالث: مذهب جهم بن صفوان

وإذا كان الإيمان شيئين تتحقق فيه ثلاثة اوجه، كل وجه يكون مذهبا مستقلا. كما يلي:

الإقرار والتصديق ركنان مستقلان - أو الإقرار شرط والتصديق ركن، أو بالعكس.

الأول مذهب الأمام أبي حنيفة.

والثاني: مذهب كثير من الفقهاء وينسب إلى الماتريدي والأشعري وبعض أهل الحديث.

والعكس وهو أن يكون الإقرار ركنا، والتصديق شرطا فهو مذهب القطان أحد علماء العقائد.

فيكون سرد المذاهب كالتالي:

١-الإيمان هو التصديق والإقرار ركنان مستقلان وإليه ذهب الإمام أبو حنيفة رحمه الله ومن يأخذ بآرائه مثل الإمام الطحاوي.

٢- الإيمان هو المعرفة وحدها وإليه ذهب جهم بن صفوان وأتباعه.

٣- الايمان هو الإقرار وحده. وإليه ذهبت الكرامية.

٤- الإيمان هو التصديق في القلب والإقرار شرط لإجراء الأحكام لا لتحقق اصل ماهية الإيمان وإليه ذهب الفقهاء، وينسب إلى الماتريدي والأشعري وبعض أهل الحديث.

٥- الإيمان هو الإقرار، وأما التصديق فشرط وإليه ذهب القطان أحد علماء العقائد.

٦- الإيمان هو التصديق وحده وإليه ذهب بعض قدماء المتكلمين.

٧- الإيمان هو الإقرار والتصديق والعمل وهذا الأخير (العمل) شرط لتحقق الإيمان الكامل وإليه ذهب أهل الحديث.

٨-الإيمان هو الإقرار والتصديق والعمل وهذا الأخير(العمل) داخل في ماهية الإيمان وإليه ذهبت المعتزلة والخوارج مع الفرق بين الطائفتين بأن المعتزلة يقولون: مرتكب الكبائر خارج عن الإيمان، وليس داخلا في الكفر بل هو في منزلة بين المنزلتين. وأما الخوارج فيقولون:

أن مرتكب الكبيرة يخرج من الإيمان ويدخل في الكفر، وليس هناك واسطة بين الإيمان والكفر.

وبعد هذا السرد الإجمالي نقول:

لا شك أن الله تعالى منح عباده - الذين كلفوا بالإيمان - قلبا به يدركون الحقائق ويذكرون به عظمة معبودهم، ولسانا به يعبرون عن المقاصد التي تدور في أفكارهم. وجوارح بها يعبدون ربهم وخالقهم، ولا يشك أحد في هذا بل الكل يعترف بأن هذه الثلاثة لها تكليف بنوع من التعظيم، والذي يدور حوله النزاع أنه:

هل للكل دخل في تحقق ماهية الإيمان ؟ كما ذهب إليه القائلون بأن أجزاء ماهية الإيمان ثلاثة، أو الإيمان من حيث تحقق اصل ماهيته يتوقف على البعض دون البعض، وقبل بيان تحقيق مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله نذكر المذاهب الأخرى مع بعض الأدلة لأصحابها ونقد تلك الأدلة:

١- يستدل القائلون بأن الإيمان هو التصديق وحده، وليس للإقرار أية علاقة بالإيمان لا شرطا ولا شطرا بما يلى:

إن اللغة لا تعرف لكلمة الإيمان معنى إلا واحدا وهو التصديق والأصل عدم النقل من المعنى اللغوي. وأن قوله تعالى:

(**ولما يدخل الإيمان في قلوبكم**) سورة الحجرات آية ١٤

وقوله تعالى:

(**كتب في قلوبهم الإيمان**) سورة المجادلة آية ٢٢

وقوله تعالي:

(**ولم تؤمن قلوبهم**) سورة المائدة آية ٤١.

وغير المذكور من الآيات التي ذكر فيها القلب مع الإيمان تدل دلالة واضحة على أن الإيمان هو التصديق القلبي وحده ولا دخل للإقرار به.

ونوقش هذا المذهب بأن آية:

(**قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا**) الآية - سورة البقرة آية ١٣٦

وقوله تعالى:

(**وألزمهم كلمة التقوى**) سورة الفتح آية ٢٦

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله ألا الله ([1])

وقوله صلى الله عليه وسلم: قولوا: لا إله إلا الله تفلحوا ([2])

صريح في أن الإقرار له دخل في الإيمان - فالقول بأن الإقرار ليس له علاقة بالإيمان لا شرطا ولا شطرا يخالف هذا النصوص

٢-يستدل القائلون بأن الإيمان هو المعرفة وحدها: إن الله بين لأهل الكتاب المعرفة بقوله تعالى:

(الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم)

القرآن الكريم سورة البقرة آية١٤٦

ثم قال الله تعالى:

(وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون)

سورة البقرة آية ١٤٦

فلوكان كل عارف كافرا غير مؤمن لما لحق الذم بالفريق الكاتم منهم، بل يلحق الكل وهذا يدل على أن العارف ينقسم الى قسمين: كافر وهو الكاتم الجاحد اللسان والذي قال تعالى في حقه:

(وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم) سورة النمل آية ١٤

ومؤمن وهو العارف الساكت. وقد نادى بهذا جهم بن صفوان سنة ١٢٨ هجرية وكان يقول:

إن ذوى الإيمان لا يتفاضلون فيه. إذ الإيمان معرفة والمعارف لا تتفاضل وقد أعلن جهم هذا المذهب مع سائر أقواله في الجبر، وأعلن مذهبه بسمرقند وترمذ - ونرد على استدلاله بالآيات القرآنية بما يلي:

إن قوله تعالى:

(الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون) سورة الأنعام الآية ١٢

---

[1]) رواه أحمد ومسلم بلفظ : يقولوا – والبخاري بلفظ يشهدوا

[2]) رواه احمد فى مسنده

بعد قوله تعالى:

(الذين آتيناهم الكتب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم) سورة البقرة آية ١٤٦

يدل على أن الله تعالى وصف العارف بأنه غير مؤمن ورتب عليه الذم، ولو كان الإيمان المعرفة وحدها لا يترتب الذم على هذه المعرفة.

وقد ناظر الإمام أبو حنيفة رحمه الله مؤسسَ هذا المذهب وهو جهم بن صفوان وغلبه في المناظرة وقال جهم: سأرجع إلى قولك ولم يرجع. (١)

وأيضا ذهب جهم بن صفوان إلى أن العقل هو الموجب للمعارف قبل ورود السمع، فالعقل يمكنه أن يعرف الخير ويميزه من الشر، ويمكنه أن يصل إلى معرفة ما وراء الطبيعة، ويجب على الإنسان أن يعمل بهدى العقل في ذلك إذا لم يكن هناك وحي إلهي.

٣-ويستدل القائلون بأن الإيمان هو الإقرار وحده، والمؤمن هو الذي يقر بالشهادتين: بأن الآيات التي ذكر فيها القول، تدل على أن الإيمان ليس إلا القول بالشهادتين، ولا دخل لغير القول في تحقق ماهية الإيمان.

والقائلون بهذا القول، وهم الكرَّامية يقولون:

إن من أضمر الكفر، وأظهر الإيمان يكون مؤمناً إلا أنه يستحق الخلود في النار، ومن أضمر الإيمان، وأظهر الكفر لا يكون مؤمناً، ومن أضمر الإيمان، ولم يتــفق معه الإظهار، والإقرار لم يستحق الجنة.

ونوقش هذا المذهب بأن الإيمان في اللغة التصديق، والاستدلال بأن الآيات القرآنية التي تدل على أن الإيمان ليس إلا القول بالشهادتين؛ ليس في محله، إذ أن هذه الآيات لم تخصص الإيمان في القول المحض، بل في المتبادر من القول، وهو ما يعبر عن التصديق القلبي، فالقول يكون إيماناً إذا كان ترجماناً عما في القلب، وذلك لأن الآيات التي تدل على أن محل الإيمان هو القلب، إذا روعيت مدلولاتها

---

(١) انظر كتاب : أبو حنيفة لموفق الدين المكي.

مع هذه الآيات التي تتخصص بالقول، يظهر من مجموعها أن الإيمان يترتب على التصديق والإقرار معاً.

غاية ما في الأمر أن يكون دور الإقرار كشرط حسبما ذهب إليه بعض الفقهاء، وينسب إلى الماتريدي والأشعري وبعض أهل الحديث. أو يكون دوره كركن أساسي مقوم لماهية الإيمان، ولا يكون أي فرق بين الإقرار والتصديق في الركنية كما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة رحمه الله.

ومن الأدلة على أن الإيمان لا يستعمل بمعنى الإقرار اللساني المحض: أن الإيمان حينما استعمل في اللغة بمعنى التصديق؛ بقي هذا الاستعمال جارياً على ألسنة العلماء واللغويين طوال قرون عديدة، ولم يرو النقل من هذا المعنى إلى المعنى الآخر في اصطلاح الشرع.

وذكر بعض العلماء أن الإيمان فيه النقل، لأنه عام في اللغة، يتعلق بكل قضية، ثم نقل عند أهل الشرع الى التصديق بالأمور المعدودة، وهي المعتقدات الشرعية.

وهذا القول باطل لأن هذا لا يعتبر نقلاً بل هو تخصيص في متعلق الإيمان عند الشرع، بعد ما كان متعلقه عاماً عند أهل اللغة.

ذكر شارح العقائد النسفية: أن الإيمان في اللغة التصديق (إفعال) من الأمن فإن حقيقة ـ آمن به: آمنه من التكذيب والمخالفة. (1)

وبما ذكرنا ظهر أن الإيمان لا يستعمل بمعنى الإقرار اللساني، وأن المعنى اللغوي للإيمان هو التصديق، ولذا صار إطلاق الإيمان على الإقرار خلاف ما عليه اللغة.

أما مخالفة هذا المذهب (الكرّامية القائلين بأن الإيمان إقرار) لصريح القرآن فلأن الله تعالى وضح لنا بكفر المنافقين في قوله تعالى:

(ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله.) سورة الانشقاق آية ٩

---

[1]) شرح العقائد النسفية طبع باكستان.

كما ذكر الله تعالى نفي الإيمان عنهم بقوله تعالى:

(ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين) سورة البقرة آية ٨

وأيضا ثبت أن المكره الذي زال عنه الإقرار بالإكراه يكون مؤمناً بقوله تعالى:

(إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) سورة النحل آية ١٠٦

مع زوال الإقرار عنه، وذكروا في استدلالهم بأن المنافقين يجرى عليهم بعض أحكام المسلمين؛ من رفع القتل والأسر، وهذا دليل على أن الإسلام اعتبر إقرارهم إيماناً، **والجواب:**

إن هذا ليس من خصائص المسلمين، ولا يكون دليلاً على إيمان المنافقين، إذ أن رفع القتل والأسر مشترك بينه وبين الذمي والمستأمن، مع أننا لا نحكم بإيمانهما، وأيضاً إن الكلام في المنافق الذي ظهر كفره ولا نعلم دليلاً على جواز قتله بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، لما وقع في الحديث أن عمر رضى الله عنه قال: دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق، حينما قال للرسول صلى الله عليه وسلم: اعدل ([1]). وحينما ظهر نفاقه منع من قتله، وفي حادثة أبي بن سلول منع من قتله بقوله ﷺ: دعه لئلا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه ([2])

وهذا يدل على جواز قتل المنافق الذي ظهر كفره ؟

٤-وأما استدلال القائلين بأن الإيمان هو التصديق، وأما الإقرار فهو شرط لإجراء الأحكام الشرعية ؛لا لتحقق ماهية الإيمان:

أن الله جعل القلب محلا للإيمان في قوله تعالى:

(ولما يدخل الإيمان في قلوبكم) القرآن الكريم الحجرات آية ١٤

---

[1]) أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس ومسلم في الزكاة وابن ماجه في الفتن وأحمد في باقي مسند المكثرين.

[2]) الحديث رواه أحمد في مسنده ٣/ ٢٩٣

والآيات الأخرى التي تدل على أن الإيمان هو التصديق القلبي وأيضا ورد في الحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: (اللهم ثبت قلبي على دينك وعلى طاعتك) ([1])

وهذا يدل على أن الإيمان يتعلق بالقلب، وليس عبارة إلا عن التصديق فقط، ومن الأدلة على ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم لأسامة رضى الله عنه حينما قتل من قال: لا إله إلا الله –بدليل أن هذه الشهادة لأجل الخوف لا للإيمان الأصلي–: (هلا شققت قلبه). ([2])

مستنكراً هذا العمل، ويدل قوله صلى الله عليه وسلم: على أن الإيمان محله القلب وليس إلا التصديق.

وأيضاً يستدل القائلون بأن الإيمان هو التصديق بالإضافة إلى ما ذكرنا بالأدلة الآتية:

الإيمان لغة: بمعنى التصديق ولم يبين الشارع للإيمان معنى آخر، فالأصل إبقاؤه على معناه الأصلي، والنقل خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا لداع.

الإيمان الشرعي: هو الإيمان اللغوي ولا فرق بينهما إلا باعتبار المتعلق، **إذ أنه في اللغة:** عام ليس فيه التخصيص بالقضايا الدينية، **وفي الشرع:** عبارة عن التصديق المتعلق بِأشياء مخصوصة، وهذا لا يعتبر نقلاً اصطلاحاً؛ بل تخصيص لمتعلق الإيمان بعد ما كان عاماً.

وقد ذكر الإيمان في الدلالة على المعنى اللغوي العام أيضاً في القرآن الكريم في قوله تعالى: في قصة يوسف عليه السلام وإخوته: **(وما أنت بمؤمن لنا ولوكنا صادقين)** سورة يوسف آية ١٧.

وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم في جواب جبريل عليه السلام عند سؤاله عن الإيمان: أن تؤمن بالله وملائكته ...... إلى آخر الحديث.

---

[1]) رواه الترمذي عن أم سلمة ورواه الحاكم عن جابر والبيهقي عن النواس .

[2]) انظر روايات الحديث في تفسير ابن الكثير سورة النساء آية ٩٤

والرسول صلى الله عليه وسلم عند ذكره جملة (أن تؤمن) وعدم ذكر معنى الإيمان كأنه وضح أن معنى الإيمان واضح لا حاجة إلى ذكره، وما يحتاج الى التوضيح هو متعلق الإيمان.

إن ما ورد في الإيمان بأنه من المنقولات الشرعية فهذا مسامحة، أراد القائلون به تخصيص المتعلق بعد ما كان عاماً، وأطلقوا على هذا التخصيص من مطلق التصديق إلى التصديق بأمور مخصوصة وكأنه نقل، وإلا فإنه لا يعتبر نقلاً بمعنى الكلمة؛ لأن النقل الحقيقي يتعلق بماهية الشيء والتخصيص في المتعلق لا يؤثر في تغيير مفهوم الشيء فعلم أن الإيمان بمعنى التصديق.

يستدل القائلون بأن الإيمان هو الإقرار والتصديق شرط بأن الآيات التي وردت فيها الإيمان مثل:

(قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم ... إلى آخر الآية**)** القرآن الكريم سورة البقرة آية ١٢٦

تدل على أن الإيمان هو الإقرار ولكن بشرط أن يكون معبراً عما في القلب وإلا لم يكن للإقرار أية قيمة في الإيمان.

ونوقش هذا القول بأن هذا مخالف للغة والاصطلاح إذ الإيمان لغة هو التصديق كما ذكرنا، والشرع جعله مرتبطاً بالقلب ولم يعبر عنه إلا بالتصديق، فجعل التصديق شرطاً خلاف الواقع:

يستدل القائلون بأن الإيمان هو الإقرار والتصديق والعمل وهذا الأخير (العمل) جزء من الإيمان الكامل - وينسب هذا إلى أهل الحديث وإلى الإمام الشافعي رحمه الله أيضاً ويستدلون بما يلي:

أ - أن المعرفة إيمان كامل وهو الأصل ثم بعد ذلك كل طاعة إيمان على حدة وهذه الطاعات لا يعتبر شيء منها إيمانا إلا إذا كانت مرتبطة على الأصل الذي هو المعرفة وقالوا:

أن الجحود وإنكار القلب كفر ثم كل معصية بعد ذلك كفر على حدة ولم يعتبروا شيئا من الطاعات إيمانا ما لم توجد المعرفة والإقرار ولا شيء من

المعاصي كفرا ما لم يوجد الجحود والإنكار لأن الفرع لا يحصل بدون ما هو أصله.

ب - إن الإيمان اسم للطاعات كلها وهو إيمان واحد والفرائض والنوافل كلها من جملة الإيمان، ومن ترك شيئا من الفرائض فقد انتقص إيمانه ومن ترك النوافل لا ينتقص إيمانه ومنهم من قال: الإيمان اسم للفرائض دون النوافل. ([١])

ج - إن بعض الآيات القرآنية صريح في قبول الإيمان الزيادة والنقصان، وهذا لا يتحقق إلا اذا كان العمل داخلا في الإيمان.

١-يذهب المعتزلة والخوارج والزيدية إلى أن الأعمال داخلة في مفهوم مطلق الإيمان وجزء ماهيته فالإيمان عندهم عبارة عن:

فعل القلب واللسان والجوارح مع الفرق بين المعتزلة والخوارج؛ بأن مرتكب الكبيرة خارج عن الإيمان وداخل في الكفر عند الخوارج وفي المنزلة بين المنزلتين عند المعتزلة والفرق الأخر:

أن الإيمان عند الخوارج عبارة عن المعرفة بالله وبكل ما وضع الله عليه دليلا عقليا من الكتاب والسنة ويتناول طاعة الله في جميع ما شرع من الأوامر والنواهي صغيرا كان او كبيرا، وقالوا: مجموع هذه الأشياء هو الإيمان وترك خصلة من هذه الخصال كفر.

وأما المعتزلة فلا يثبتون مطالبهم بهذا الطريق المعروف لدى الخوارج بل يقولون: أن الإيمان اذا عدى بالباء فالمراد به التصديق ولذلك يقال: فلان آمن بالله وبرسوله ويكون المراد التصديق. فلا يقال فلان آمن بكذا، إذا صلى وصام بل يقال: فلان آمن بالله. كما يقال: صلى وصام لله. فالإيمان المعدى بالباء يجرى على طريق أهل اللغة أما اذا ذكر مطلقا غير معدى (غير متعد بحرف الجر) فقد اتفقت المعتزلة على أن هذا الإيمان منقول من المسمى اللغوي الذي هو التصديق إلى معنى آخر. ثم اختلفوا فيه على وجوه:

---

[١]) تفسير الإمام فخر الدين الرازي ج٢ ص ٢٤

أحدها: أن الإيمان عبارة عن فعل كل الطاعات سواء كانت واجبة أو مندوبة أومن باب الأقوال أو الأفعال أو الاعتقادات وهو قول واصل بن عطاء وأبى الهزيل والقاضي عبد الجبار بن أحمد.

وثانيها: أن الإيمان عبارة عن فعل الواجبات فقط دون النوافل وهو قول أبى على وأبى هاشم.

وثالثها: أن الإيمان عبارة عن اجتناب كل ما جاء فيه الوعيد فالمؤمن عند الله كل من اجتنب كل الكبائر، والمؤمن عندنا من اجتنب كل ما ورد فيه الوعيد وهو قول النظام.

ومن أصحابه من قال: شرط كونه مؤمنا عند الله وعندنا اجتناب الكبائر. ([١])

ومما يجب ذكره أن بعض الناس في عصرنا هذا (١٤١٩ هـــ - ١٩٩٩م) لا يفرقون بين مذهب أهل الحديث ومذهبي المعتزلة والخوارج، فيقعون في مشكلة الخلط بين المذاهب، وبالتالي في الإيهام بأن أهل الحديث جعلوا العمل جزء من الإيمان وداخلاً في ماهيته، وهذه الفكرة ليست خطئاً فحسب، بل خطيرة من ناحية العقيدة، وخلط بين المذهب الحق، وهو مذهب أهل الحديث، ومذهبي المخالفين (المعتزلة والخوارج) وقبل أن ندخل في الرد على المعتزلة والخوارج نقول:

إن الفرق الواضح بين مذهب أهل الحديث، ومذهب المعتزلة والخوارج:

- أن أهل الحديث لا يجعلون الأعمال ركناً داخلاً في ماهية الإيمان بحيث يكون المخل بالعمل خارجاً عن الإيمان، وداخلاً في الكفر **بل يجعلون الأعمال مكملات للإيمان**، وعند الإخلال بالعمل لا يزول الإيمان بل ينقص جانب تكميله؛ **وأما المعتزلة والخوارج فإنهم يجعلون الأعمال جزء من ماهية الإيمان وركنا أساسياً وبزواله يزول الإيمان.**

ومن الأدلة على الرد على هذين المذهبين (المعتزلة والخوارج):

١- أن الله ذكر العمل معطوفاً على الإيمان في قوله تعالى:

(إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات) سورة فصلت آية ٨

---

[١]) تفسير فخر الرازي ج٢ ص٢٤

والجزء لا يعطف على كله.

٢- جُعل الإيمان شرطاً لصحة الأعمال في قوله تعالى:

(فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن) سورة النساء ١٢٤

مع القطع بأن الشرط لا يدخل في المشروط لامتناع اشتراط الشيء بنفسه.

٣- ورد إثبات الإيمان لمن ترك بعض الأعمال كما في قوله:

(وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) سورة الحجرات آية ٩

مع أنه لا يتحقق الشيء بدون ركنه.

- أدلة المعتزلة والخوارج بدخول الأعمال:

ونذكر **أدلة المعتزلة والخوارج بدخول الأعمال** في ماهية الإيمان مع بيان الرد عليهم.

الدليل الأول:

إن الإيمان لو كان عبارة عن التصديق من غير دخول الأعمال لما اختلف، مع أن إيمان الرسول صلى الله عليه وسلم لا يشبه إيمان العوام؛ بل ولا الخواص.

والجواب:

إن التصديق الواحد وإن سلمنا عدم الزيادة والنقصان فيه من النبي، والواحد منا، إلا أنه لا يمتنع التفاوت بينهما بسبب عروض الشكوك والشبهات لنا، وعدمه للأنبياء عليهم السلام:

الدليل الثاني:

إن الإيمان يناقضه الفسوق والعصيان ولا يجامعه بنص:

(ولكن الله حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان) سورة الحجرات آية ٧

ولو كان بمعنى التصديق لما امتنع اجتماعه.

والجواب:

بأن الآية ليس فيها ما يدل على أن الفسوق لا يجامع الإيمان فإنه لو قيل: حبب إليكم العلم وكره إليكم الفسوق؛ لم يدل على المناقضة بين العلم والفسوق،

وكون الكفر مقابلا للإيمان لا يستفاد من الآية بل من خارج، ولئن سلمنا دلالة الآية على ما ذكرتم إلا أن ذلك معارض لما يدل على عدمه كقوله تعالى:

(الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) سورة الأنعام آية ٨٢

فإنه يدل على مقارنة الظلم للإيمان في بعض الأحوال.

الدليل الثالث: للمعتزلة والخوارج بدخول الأعمال في ماهية الإيمان:

أن فعل الكبيرة مما ينافي الإيمان لقوله تعالى:

(وكان بالمؤمنين رحيماً)سورة الأحزاب آية ٤٣

مع قوله تعالى:

(ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) سورة النور آية **٢**

الوارد في حق الزاني والزانية فإذا منع الله الرأفة والرحمة بهما مع أن الله بالمؤمنين رحيم يظهر من هذا أن مرتكبي الزنا خارجان عن الإيمان.

والجواب:

أن هذه الآية لا تدل على كون فعل الكبيرة منافياً للإيمان وليس المقصود من نفي الرأفة نفي الرحمة مطلقاً عنهما بل المعنى:

لا تحيطكم الشفقة والرأفة عند إجراء الحدود على الزاني والزانية بعد وجوبها، لتصير هذه الشفقة سبباً لإسقاط حدود الله، بل عليكم إجراء الحدود من غير أي تدخل للجانب العاطفي.

الدليل الرابع لهم:

أن المؤمن غير مخزي نظراً إلى قول الله تعالى:

(يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه) سورة التحريم آية ٨

وقد ورد في حق قطاع الطريق:

(ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) سورة البقرة آية ١١٤

فإثبات الخزي لهم دليل خروجهم من الإيمان لأن المؤمن لا يكون له الخزي

والجواب:

إن ما ورد في الآيتين المذكورتين لا يدل على إثبات ما تدعونه من دخول العمل في ماهية الإيمان لأن نفي الخزي في الآية الأولى متوجه إلى: (يوم) وهو يوم الآخرة، وأما إثبات الخزي لقاطع الطريق فهو خزي الدنيا، ولا يلزم من منافات الخزي يوم القيامة للإيمان؛ منافاته للإيمان في الدنيا أيضاً، لأن اجراء الحدود في الإسلام خزي، وفي عين الحال تطهير له، من عقوبة يوم القيامة على المذهب الأصح، فالمؤمن الذي يواجهه الخزي في الدنيا لا يكون مخزي في الآخرة.

الدليل الخامس: للمعتزلة والخوارج على إثبات مذهبهم:

أن القرآن الكريم صرح بأن مستطيع الحج إذا تركه يصير كافراً نظراً إلى قول الله تعالى:

(ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فإن الله غني عن العالمين) سورة آل عمران أية ٩٧

مع أنه مصدق وإذا كان التصديق كافياً في الإيمان لا يحكم عليه بالكفر.

الجواب:

عدم قبول كفر من ترك الحج من غير عذر، وما استنبطه هؤلاء من الآية غير صحيح. لأن قول الله تعالى: (ومن كفر) هو ابتداء الكلام ولا علاقة له بما سبق. أو المراد من الآية:

أن من كفر بمناسك الحج ولم يصدق بها وجحدها، فإن الله غني عن العالمين، ونحن لا ننكر أن جحود الأحكام الشرعية كفر([١])، واختلافنا في ترك العمل هل هو كفر كما يقولون؟ أو ليس بكفر بل معصية كما نذهب إليه؟.

الدليل السادس لهم:

أن الحكم بغير ما أنزل الله ذنب، والله اعتبر مرتكبه كافراً في قوله تعالى:

(ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) سورة المائدة آية ٤٤**والجواب:**

---

[١]) جحود الأحكام الشرعية الثابتة بالقرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع المتواتر كفر، وجحود الأحكام الثابتة بطريق الآحاد فسق.

أن معنى الآية: ومن لم يصدق بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون.

أو: ومن لم يحكم بشيء مما أنزل الله فأولئك هم الكافرون.

أو أن الآية ليس في حق المؤمنين بل في حق أهل الكتاب الذين لا يحكمون بالتوراة، بقرينة ما سبق من الآيات فلا دخل لموضوع مرتكب الكبيرة من المؤمنين في حكم الآية المذكورة.

وما روي عن ابن عباس رضى الله عنهما:

(من لم يحكم بما أنزل الله جاحداً فهو كافر، وإن لم يكن جاحداً فهو فاسق ظالم) يؤيد القول الأول. ([١])

الدليل السابع للمعتزلة والخوارج:

أن الزاني كافر بنص حديث: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن. ([٢])

مع أنه مصدق فظهر بأن التصديق المحض لا يكفي في الإيمان ما لم يكن معه العمل.

والجواب:

أن معني الحديث: لا يزني الزاني وهو مؤمن؛ أي من عذاب الله إن زنى فليخف عذاب الله ولا يأمن مكره.

أو المراد: لا يزني مستحلاً لزناه وهو مؤمن.

أولا يزني وهو على صفات المؤمن من اجتناب المحظورات؛ لأن هذا الحديث يضاد حديث: من قال لا إله إلا الله دخل الحنة. قال: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق. الدال على بقاء الإيمان مع الكبيرة. وبما ذكرنا من معنى الحديث الأول يرتفع التناقض بين الحديثين الصحيحين.

الثامن:

أن المستخف بالنبي صلى الله عليه وسلم مصدق مع أنه كافر بالإجماع. ([٣])

والجواب:

---

[١]) هامش تفسير الجلالين ص ١٠١ طبع باكستان

[٢]) رواه أحمد في مسنده

[٣]) تفسير روح المعاني ١١٤/١

أن الاستخفاف دليل على عدم التصديق، وما أجمع عليه العلماء من تكفير المستخف لا يعني أن الاستخفاف ذنب كبير يبقى معه الإيمان كذنب، ولكن أجمعوا على الحكم بكفره زجراً، بل المقصود أن الاستخفاف والتوهين دليل على عدم وجود التصديق في الشخص الذي يصدر منه هذا الاستخفاف.

دليلهم التاسع:

إن فعل الواجبات هو الدين لقوله تعالى:

(وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة) سورة البينة آية ٥

والدين هو الإسلام لقوله تعالى:

(ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه) سورة آل عمرن آية ٨٥

والجواب:

أن الآية قد فرقت بين الدين وفعل الواجبات بقرينة العطف المقتضى للمغايرة.

والدليل العاشر للمعتزلة والخوارج:

أنه لو كان الإيمان عبارة عن التصديق ولا تكون الأعمال داخلة في مفهومه لما صح وصف المكلف به حقيقة إلا وقت صدور هذا التصديق منه كما في سائر الإفعال مع أن النائم والغافل يوصفان بالإيمان إجماعا مع أن التصديق غير باق فيهما في هذه الحالة.

والجواب:

أن هذا دليل عليكم وليس دليلا لكم لأنكم اعتبرتم العمل جزء وعند عدم وجود العمل لا يكون الإيمان حسب قولكم. فما ذكرتم فهو مشترك الإلزام بيننا وبينكم فما هو جوابكم فهو جوابنا، وإذا كنتم تقولون أن النائم يزول عنه التصديق فنقول: أنكم تجعلون التصديق مع الأعمال جزء؛ فإذا لم يكن النائم مصدقا عندكم فهو ليس عاملا أيضاً فيزول عنه الإيمان على قولكم لزوال أمرين التصديق والعمل ولكننا نقول ان العمل ليس داخلا في ماهية الإيمان، وأما التصديق فلا يزول عنه في حالة النوم، غاية ما في الباب أنه يزول عنه التصديق في هذه الحالة

تصديقا فعليا مباشرا لكن من ناحية آثار التصديق فإنها باقية فيه فإنه عندما يصحا من النوم، ويسأل عن التصديق يرد بما هو دال على التصديق؛ لأن التصديق في حال النوم والغفلة باق في القلب، وأما الذهول فهوعن حصوله. والنوم ضد لإدراك الأشياء ابتداء لا أنه مناف لبقاء الإدراك الحاصل حال اليقظة.

ومن ناحية أخرى: فإن الشارع جعل المحقق الذي لا يطرأ ما يضاده، في حكم الباقي حتى كان المؤمن اسما لمن آمن في الحال أوفي الماضي ولم يطرأ عليه ما هو علامة التكذيب.

والدليل الحادي عشر لهم:

أنه لوكان الإيمان هو التصديق يلزم أن يقال لمن صدق بألوهية غير الله سبحانه وتعالى مؤمن وهو خلاف الإجماع.

والجواب:

الكلام في المؤمن شرعا، وهو الذي يصدق بوحدانية الله ورسالة الرسول ويؤمن بالملائكة، والكتب، والرسل، واليوم الآخر. وأما تسمية المصدق لغير الله مؤمنا فهو في اللغة وليس كلامنا في الأمور المرتبطة باللغة إذا كان مخالفا للشرع بل نراعي الأحكام اللغوية عند عدم التضاد.

والدليل الثاني عشر للمعتزلة والخوارج:

إن الله وصف بعض المؤمنين به بكونه مشركا فقال:

(وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون)سورة يوسف آية ١٠٦

ولوكان الإيمان عبارة عن التصديق لامتنع اجتماعه مع الشرك.

والجواب:

أن الإيمان هو ضد الشرك بالإجماع ويكون المراد من الإيمان في القرآن الإيمان اللغوي، وهو الإيمان ببعض المؤمن به دون بعض آخر؛ كالإيمان بالله دون الرسول أو الإيمان بالله والرسول دون الملائكة والكتب؛ لأن الإيمان الشرعي وهو التصديق؛ يجمع ما علم مجيئه صلى الله عليه وسلم به وبجميع ما يرتبط بالإيمان؛ فإنه لا يجامع الشرك؛ فالمشرك المصدق ببعض دون بعض لا يكون مؤمنا إلا بحسب اللغة دون الشرع لإخلاله بالتوحيد وفي الآية إشارة إليه.

ومما ذكره المعتزلة والخوارج: أن القائلين بكون الإيمان عبارة عن التصديق يفضي إلى القول بأن الإيمان عبارة عن ما يجري على اللسان؛ لأن أهل اللغة لا يفهمون من التصديق إلا التصديق باللسان.

والجواب:

أن القول بأن أهل اللغة لا يفهمون من التصديق إلا التصديق باللسان مجرد دعوى لا يساعده البرهان؛ لأن أهل اللغة يطلقون المؤمن على المقر باللسان إذا كان معبرا عما في القلب؛ كما يطلقون الغضبان والفرحان على سبيل الحقيقة على شخص تدل الأدلة على الآثار اللازمة للغضب والفرح، فكما أن هاتين الصفتين لا يتصف الإنسان بهما إلا إذا كانتا معبرتين عن الواقع، والحقيقة فكذلك التصديق لا يتصف الإنسان به إلا إذا كان معبرا عما في القلب، وما يقال بأن أحكام الإيمان تجري ظاهرا على المؤمن باللسان من غير التصديق بالقلب فنقول:

لا نزاع في ذلك إنما النزاع في كونه مؤمنا عند الله. والرسول صلى الله عليه وسلم، ومن يتبع سنته من الصحابة والتابعين؛ كما كانوا يحكمون بإيمان من تكلم بالشهادتين، كانوا يحكمون أيضاً بكفر المنافق، وهذا يدل على أنه لا يكفى في الإيمان فعل اللسان فقط. والكرامية مع قولهم بأن الإيمان عبارة عن الإقرار، ومذهبهم باطل ومع هذا يقولون:

من أضمر الإنكار وأظهر الإذعان وإن كان مؤمنا لغة وشرعا لتحقق اللفظ الدال الذي وضع لفظ الإيمان بإزائه (حسب زعمهم) إلا أنه يستحق ذلك الشخص الخلود في النار لعدم تحقق مدلول ذلك اللفظ، الذي هو مقصود من اعتبار دلالته.
- صرح به العلامة شهاب الدين الألوسي في تفسير روح المعاني. ([1])

ولقد فصلنا دلائل القائلين بدخول الأعمال في ماهية الإيمان وناقشناها نظراً إلى أن بعض المؤلفين يقعون في اشتباه عدم الفرق بين كون العمل جزءً مكملاً كما هو مذهب أهل الحديث، وبين كونه جزء أساسياً للإيمان، وركناً مهماً يزول الإيمان بزواله؛ كما هو مذهب المعتزلة والخوارج، كما اشتبه على عدد من

---

[1]) تفسير روح المعاني ج١ ص ١١٤ بتصرف بسيط .

الطاعنين على الإمام أبي حنيفة رحمه الله في نظره إلى العمل، ويظنون أنه حينما يذهب إلى ان الإيمان إقرار وتصديق فهولا يبالي بالعمل، وبالتالي فهو يذهب مذهب المرجئة، وإن هذا الطعن ناشئ عن عدم التعمق في مذهبه وفيما سلكه، وفيما أتى به من الأعمال الصالحة التي تنبئ عن مدى عقيدته بتأثير العمل في المسلم وضرورة المؤمن إلى العمل لا كجزء لماهية الإيمان بل كفرع عملي لا مخلص للمؤمن إلا أن يأتي به، ولا يصح للمؤمن الذي أدرك جوهر الإيمان أن يكتفي به فقط، وبذلك نتأكد أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله بحرصه على العمل بحيث يقال: إنه صلى صلاة الفجر بوضوء العشاء أربعين عاماً، يشتغل بالعبادة والذكر وتلاوة القرآن، لا يمكن أن يكون غير مبال بالعمل، فلا يصح الاتهام عليه بما ذكره بعض الناس في قضية العمل.

التصديق العقدي والتصديق المنطقي:

بعد ذكر المذاهب في الإيمان وبيان موقف التصديق من تلك المذاهب نقول:

إن التصديق في المذاهب كلها مغاير للتصديق عند علماء المنطق لأن التصديق في علم العقيدة عبارة عن الجزم والإذعان، وهو عمل القلب وليس مرتبطاً باللسان وما يجري في اللسان فهو جزء آخر من الإيمان (عند من يقول: الإيمان إقرار وتصديق وهما ركنان مستقلان) وشرط عند من يقول: (الإيمان هو التصديق والإقرار شرط لإجراء الأحكام) وكذلك المذاهب الأخرى تنظر الى التصديق بنفس النظر ونجد شبه الاتفاق بين أصحاب المذاهب في معنى التصديق. والتصديق المعتبر في الإيمان مغاير عن التصديق عند المنطقيين تعريفاً ويتحد معه في بعض الوجوه مصداقاً وذلك:

– لأن التصديق عند علماء المنطق يتركب من الموضوع والمحمول والنسبة والحكم، وأما التصديق عند علماء العقيدة فلا يرتبط باللفظ بل بالقلب، وليس مركبا من أمور كما هو عند المنطقيين؛ بل أمر بسيط يعبر عنه بالكيفية التي تلحق الذهن بعد علمه بالشيء، وهذه الكيفية المسماة بالتصديق إذا درسناها في جانب التعبير اللفظي فهي تتطلب أشياء كثيرة منها: وجود شكليات الخبر والقضية وبعبارة أخرى:

إن التصديق العقدي في تحققه لا يحتاج إلا إلى أمر قلبي، وهو الإذعان، وأما في جانب التعبير حينما نريد التعبير عنه في اللفظ فيحتاج إلى شكلية الخبر. وبذلك يمكن القول بأن التصديق عند علماء العقائد يرتبط ارتباطا وثيقا بما هو المعبر عنه لا بالتعبير.

١-لأن التصديق المنطقي يطلق على القضية الصادقة وعلى القضية الكاذبة؛ لأنه يحتاج إلى الموضوع والمحمول والنسبة والحكم لتشكيل الأجزاء، وأما الصدق والكذب؛ فيرتبط بالقضية ارتباطا ثانويا لا لأجل توقف صياغة القضية عليهما بل لتحقيق ما تقتضيه هذه القضية، ويطلبه هذا المركب من احتمال الصدق والكذب. وأما التصديق العقدي المعتبر في الإيمان فإنه لا يطلق إلا على الإذعان المعبر عنه بالقضية الصادقة. ومن الأدلة على ذلك قول الله تعالى:

(ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الأخر وما هم بمؤمنين) سورة البقرة آية ٨

فإن هذا القول (آمنا) الصادر من المنافقين تصديق منطقي، وجملة خبرية يوجد فيه كل مقومات التصديق، وليس تصديقا اعتقاديا، ولا يحكم على قائلي هذا القول بأنهم أهل التصديق، وبالتالي أهل الإيمان لأن الله تعالى نفي عنهم الإيمان.

وأيضا أن الله تعالى عد المنافقين مخادعين بعيدين عن الحق وجعل حالهم أشد من حال الكفار المجاهرين بالكفر، والمنكرين الذين لا يقولون: آمنا بالله وباليوم الآخر. وهذا دليل على أن القول المخالف للاعتقاد والخالي عن الإذعان والجزم إظهار لخلاف ما يبطنه الإنسان ويؤاخذ بهذه المخالفة زيادة على مخالفة الحق، وأيضا يدل على أن المنافق أشد من الكافر لأنه بالإضافة إلى كفره يرتكب أمرا خطيرا آخر؛ وهو أنه يتكلم بكلام ظاهره شيء وباطنه شيء أخر، ليلبس أمره على المسلمين ويستفيد من الإسلام الظاهري وهو بصنيعه هذا يستحق العذاب الشديد، مع أن شكليات قوله موافقة للتصديق المنطقي.

٢-بعد بيان الفرق الكامل بين التصديق المنطقي والتصديق العقدي تعريفا، وبيان تحقق الأول في الأجزاء اللفظية، وتحقق الثاني في الإذعان القلبي، يمكن القول بأن كلا التصديقين مع تباينهما في المفهوم توجد نسبة العموم والخصوص

بينهما في المصداق، مثل الأسود والإنسان فإنهما متغايران مفهوما؛ إذ مفهوم الأسود ذات له السواد، ومفهوم الإنسان الحيوان الناطق، وبينهما عموم وخصوص من وجه في المصداق الذي يقتضي مادة الاجتماع ومادتي الافتراق.

أما مادة الاجتماع مثل الإنسان الأسود، ومادتا الافتراق:

الإنسان الأبيض والجدار الأسود، ففي الأول يتحقق الإنسان لا الأسود. وفي الثاني يتحقق الأسود لا الإنسان.

وفيما نحن فيه من التصديقين (المنطقي والعقدي) تطبيق قاعدة العموم والخصوص من وجه حسب المصداق إذ يجتمعان في قول المؤمن:

الله واحد فإنه تصديق منطقي لوجود أجزاء التصديق فيه من الموضوع والمحمول والنسبة وتصديق اعتقادي؛ لأنه يعبر عن الجزم والإذعان، ولا يوجد في علم العقيدة تصديق إلا مثل هذا الذي ذكرنا.

علما بأن الحكم على أن جملة: (الله واحد) تصديق مسامحة، لأنه لفظ والإذعان أمر قلبي، ولكن يطلق عليهما التصديق باعتبار حكايته وتعبيره عن التصديق القلبي.

وأما مادة الافتراق من طرف التصديق المنطقي مثل قول المشرك: (الله واحد) فإنه تصديق منطقي لتحقق مقومات القضية فيه: (الموضوع والمحمول والنسبة والحكم.) ولا يعتبر تصديقا عقديا لأن المشرك لا يوجد فيه الجزم والإذعان بالتوحيد بل جزمه بنقيض جملة: (الله واحد) وضد التوحيد وهو الشرك.

ومادة الافتراق من جانب التصديق العقدي، مثل الجزم القائم بالقلب بحيث لم يظهر باللسان ولم يخرج إلى إطار اللفظ فإنه تصديق عقدي وليس تصديقا منطقيا لأنه ليس لفظا مشتملا على الموضوع والمحمول والنسبة والحكم.

٣-التصديق عند علماء العقيدة كما يعتبر مغايرا للتصديق المنطقي من ناحية المفهوم فهو أيضا مغاير للتصديق اللغوي في بعض أشكاله لأن التصديق حسبما تدل عليه الصيغة (المصدر من باب التفعيل) عبارة عن عد الشخص صادقا، فإذا تكلم أحد وأنت تصدقه وتعده صادقا في كلامه فهو تصديق لغوي، ولا يعتبر تصديقا عقديا إلا إذا كان صادرا عن صدق وعقيدة وإخلاص وبذلك يجتمع

التصديق اللغوي والتصديق العقدي، إذا صدقت الشخص في كلامه، وكنت مذعنا وجازما في تصديقك له وكنت ترى أن كلامه تعبير عن الإذعان. ويفرق التصديق اللغوي عن التصديق العقدي إذا صدقت الشخص في كلامه، واعتبرته صادقا في الظاهر، ولا يكون في ذهنك العلم بمضمون الكلام بدرجة الإذعان؛ فإنه تصديق لغوي لأنك صدقت هذا المتكلم وليس تصديقا عقديا؛ لأنه لا يعبر عن إذعانك بمضمون الجملة، وبذلك تكون النسبة بينهما عموم وخصوص مطلقا، فالتصديق اللغوي أعم مطلقا والتصديق الاعتقادي أخص؛ لأنه كلما تحقق التصديق العقدي يتحقق التصديق اللغوي ولا عكس.

وبعبارة أخرى:

العموم والخصوص المطلق يتطلب مادة الاجتماع ومادة الافتراق من طرف العام تحقيقا لمعني العموم مثل النسبة بين الإنسان والحيوان؛ ففيها مادة الاجتماع في الإنسان، ومادة الافتراق في الفرس فإنه حيوان وليس بإنسان، ولا توجد مادة الافتراق من طرف الإنسان بحيث يتحقق الإنسان ولا يتحقق الحيوان لأنه كلما وجد الخاص وجد العام ولا عكس.

٤-التصديق المنطقي لا يختص بالاختيار بل يطلق على العلم الذي يحصل من الموضوع، والمحمول، والنسبة، والحكم، ولو بغير الاختيار. وأما التصديق العقدي فهو التصديق الاختياري ولذلك يقول بعض علماء علم العقيدة:

إذا حصل التصديق للشخص بالاضطرار، ومن غير الإرادة فإن هذا لا يعتبر إيمانا إلا إذا كرره باختياره وبذلك يقولون: إذا حصل الإيمان عن طريق المعجزة اضطرارا لا يكون معتبرا إلا إذا تبعه التصديق الاختياري والإذعان الإرادي بدليل قول الله تعالى حكاية عن سحرة فرعون:

(فألقي السحرة ساجدين قالوا آمنا برب العالمين رب موسى وهارون) سورة الأعراف آية ١٢٢

فإن السحرة لما رأوا المعجزة تأكدوا بأن ما قاله موسى عليه السلام من دعوى النبوة حق، وأن ما أتى به عن طريق إلقاء العصا معجزة وليس من جنس

السحر الذي تعودوا به، ووصلوا إلى ما لم يصله الآخرون، ولم يكتفوا بهذا التأكد الاضطراري والعجز في المقابلة بل آمنوا باختيارهم، وقالوا آمنا برب العالمين.

وذكروا في التصديق المعتبر في الإيمان: أن تنسب باختيارك الصدق إلى المخبر والمخبر عنه.

والدليل على ذلك أن الإيمان تكليف، وكل ما هومن أنواع التكليف في الشريعة الإسلامية لا يكون إلا بالاختيار تحقيقا للثواب والعقاب وتمشيا مع ما تقتضيه آية:

(**فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر.**) سورة الكهف آية ٢٩

وأيضا من الأدلة على ضرورة الاختيار في الأمور التكليفية؛ إن الأمور الخارجة عن اختيار العبد إذا تعلق بها التكليف يكون تكليفا بما لا يطاق، وهذا لا يعتبر في الشريعة كما لا يخفى.

٥-التصديق عند علماء العقيدة يتطلب الأمن ولذلك يعبر عن التصديق بالإيمان؛ لأن المصدق جعل المصدق به آمنا من تكذيبه إذا كان باب آمن (أصله ءامن) من الأبواب التي تكون همزته للتعدية، أو أن المصدق (بصيغة اسم المفعول) صار ذا أمن من أن يكون مكذوبا إذا كانت همزته للصيرورة. وذلك نظرا إلى القاعدة المعروفة في علم الصرف: إن همزة باب الإفعال إما للتعدية أو للصيرورة.

لا يقال في الاعتراض:

إن باب الإفعال لا يتعدى بحرف الجر بل يتعدى بنفسه مثل: أكرمه وأعلمه والإيمان يتعدى بحرف الجر، فكيف يكون من باب الإفعال ؟ والجواب:

أنه من باب الإفعال والقاعدة منطبقة عليه وأما تعديته بالباء في قوله تعالى: (**يؤمنون بالغيب**) سورة البقرة آية ٣

وباللام في قوله تعالى:

(**أنؤمن لك واتبعك الأرذلون**) سورة الشعراء آية ١١١

حكاية عما قال قوم نوح له، لدليل آخر وهو:

أنه يتضمن معنى الإقرار والاعتراف وهما يتعدان بحرف الجر، لأنه يقال: أقربه واعترف به، ويتعدى باللام عند تضمينه معنى الإذعان، يقال: أذعن له وهذا التحليل اللغوي يمكن أن يكون دليلا لمن يعتبر الإقرار في الإيمان ركنا أو شرطا حسب التفصيل الذي ذكرناه في سرد المذاهب.

والآيات التي ذكر فيها الإيمان مع الباء (حرف الجر) كثيرة، ولذلك نرى أن بعض العلماء اعتبروا عنصر الإقرار ركنا وليس شرطا، ولكن النظر الدقيق يثبت أن ذكر حرف الجر (الباء)لا يمنع اعتبار الإقرار شرطا، ولا يخصص الإقرار بالركنية لأن قولنا: اعترفت بكذا، لا يمنع أن يكون الاعتراف شرطا لشيء آخر.

وبعد ذكر أن الإيمان عند علماء العقيدة يؤخذ فيه مادة الكلمة وهو الأمن بالتفصيل الذي ذكرنا نقول:

هذا دليل آخر على أن التصديق العقدي غير التصديق المنطقي لأن عنصر الأمن غير موجود في التصديق المنطقي لعدم اعتبار الصدق في التصديق المنطقي لأنه يطلق على الخبر الكاذب أيضا، لوجود شكليات التصديق: (الموضوع، والمحمول، والنسبة، والحكم) فيه. وبعدم ضرورة الصدق في التصديق المنطقي لا يعتبر فيه الأمن؛ فلا يكون معنى التصديق المنطقي ان يعتبر المصدق (بصيغة اسم الفاعل) المصدق به (بصيغة اسم المفعول) مأمونا من التكذيب حسب خصوصية باب الإفعال (كما شرحنا) فالتصديق المنطقي بحاجته إلى: الموضوع، والمحمول، والنسبة والحكم، وإطلاقه على القضية الصادقة والكاذبة على السواء يزول عنه المعنى اللغوي للتصديق الذي تعتبر فيه مادة الصدق. وحينما نعرف القضية بقولنا:

قول يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيها أو كاذب نعلن أن التصديق المرادف للقضية عند المنطقيين بعيد عن ما يقتضيه مصدر باب التفعيل. (التصديق) من حيث اللغة.

٦-التصديق عند علماء المنطق لا يجري فيه الاعتبارات المختلفة، وأما التصديق عند علماء العقيدة فإن فيه طرق التصديق مختلفة، ويعين كل طريق حسب المصدق به، لأن التصديق بالله باعتبار بأنه الواحد الأحد المتصف بصفات الكمال المنزه عن صفات النقص.

والتصديق بالرسول باعتبار آخر وهو أنه مبعوث من الله وهو صادق فيما أخبر به، وأمين في أداء الرسالة، وغير ذلك من الصفات التي يتصف بها الرسول صلى الله عليه وسلم والرسل الآخرون صلوات الله عليهم أجمعين. والإيمان بالملائكة بأنهم عباد مكرمون لا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون وهكذا في المعتقدات الأخرى حسب ايجابها. ([١])

---

[١]) أتحاف السادة المتقين تأليف العلامة الزبيدي ج٢ / ٢٣٤

الباب الثالث

في بيان أقوال العلماء حول توجيه الأحاديث الواردة الدالة بدخول الأعمال في الإيمان. وبيان قول الأمام أبي حنيفة في خروج العمل عن ماهية الإيمان

إن هذا الموضوع مع كثرة تداوله بين العلماء لا يزال يحتاج إلى تحقيق دقيق يعين الموقف الصحيح ويخرج الناس من التردد والشبهات. وقبل الدخول في التفصيل نقول:

إن البحث حول هذا الموضوع تتطلب تمهيد المقدمات التالية:

١-معنى ركنية العمل في الإيجاب والفرق بينها وبين ركنية التصديق والإقرار.

٢-الفروق الأساسية بين مذهبي المعتزلة والخوارج من طرف، ومذهب أهل الحديث من طرف آخر حتى لا نقع في الخطأ الفاحش وهو الخلط بين المذاهب كما حققنا قبل ذلك.

٣- إن الركنية لها اعتباران وذلك تماما مثل ركنية أعضاء الإنسان فمثلا: رأس الإنسان ركن له ويده أيضاً ركن له ولكن بزوال الأول لا يبقى الإنسان حيا وبزوال الثاني يبقى حيا. وقد ذكرنا قبل هذا

٤- العمل في أقوال علماء العقيدة يعم الجنان والأركان وهذا التعميم يتسبب في توجيه قول من يقول: الإيمان قول وعمل ويريد به عمل القلب

٥- قبول الزيادة والنقصان من نتائج القول بدخول العمل في الإيمان، والقرآن الكريم ذكر الزيادة في عدة آيات مع العلم بأن الزيادة تنقسم إلى الكمية والكيفية.

وبعد القول بهذا التعميم لا يمكن أن نجعل قبول الزيادة والنقصان دليلا على دخول الأعمال في الإيمان؛ لأن الزيادة في الكيفية أي القوة، والنقصان فيها، أي الضعف، لا تنافي الإيمان تصديقا وإقرارا أي جزآن كما ويتقبلان الزيادة والنقصان كيفا مع ملاحظة ما ذكرنا من ان الكمية فيما نحن فيه تشبيهي وليس كمية حقيقية.

نصوص أقوال المحدثين:

الأول:

نص ما ذكره الإمام البخاري في كتاب الإيمان بقوله: باب الإيمان وقول النبي صلى الله عليه وسلم: بنى الإسلام على خمس وهو قول، وفعل يزيد وينقص قال الله تعالى:

(ليزدادوا إيمانا مع إيمانهم) و**(زدناهم هدى)** و**(يزيد الله الذين اهتدوا هدى)** وقوله تعالى: **(الذين آمنوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم)** و**(يزداد الذين آمنوا إيمانا)** وقوله تعالى: **(أيكم زادته هذه إيمانا فأما الذين آمنوا فزادتهم إيمانا)** وقوله جل ذكره: **(فاخشوهم فزادهم إيمانا)** وقوله تعالى: **(وما زادهم إلا إيمانا وتسليما)**.

والحب في الله والبغض في الله من الإيمان، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي: أن للإيمان فرائض وشرائع وحدودا وسننا، فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان. فإن أعش فسأبينها لكم؛ حتى تعلموا بها، وإن أمت فما أنا على صحبتكم بحريص، وقال إبراهيم عليه السلام **(ولكن ليطمئن قلبي)** وقال معاذ: اجلس بنا نؤمن ساعة. وقال ابن مسعود: اليقين الإيمان كله. وقال ابن عمر: لا يبلغ العبد حقيقة التقوى حتى يدع ما حاك في الصدر. وقال مجاهد: شرع لكم أوصيناك يا محمد وإياه دينا واحدا. وقال ابن عباس: شرعة ومنهاجه سبلا وسنة. وما ذكره الإمام البخاري يتطلب عدة توضيحات:

١-تكميل الآيات التي ذكر منها شيئا وبيان السور التي تقع فيها، والتفسير الإجمالي لهذه الآيات الكريمة:

الآية الأولى:

(هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيمانا مع إيمانهم ولله جنود السموات والأرض وكان الله عليما حكيما.) آية ٤ من سورة الفتح.

عن ابن عباس رضى الله عنهما: أول ما أتاهم به النبي صلى الله عليه وسلم التوحيد فلما آمنوا بالله وحده، أنزل الصلاة والزكاة؛ ثم الحج ثم الجهاد، فازدادوا

إيمانا إلى إيمانهم. أو أنزل فيها الوقار والعظمة لله ولرسوله ليزدادوا باعتقاد ذلك إيمانا إلى إيمانهم. وقيل أنزل الله فيها الرحمة ليتراحموا فيزداد إيمانهم.

الآية الثانية:

(نحن نقص عليك نبأهم بالحق إنهم فتية آمنوا بربهم وزدنهم هدى) سورة الكهف آية رقم ١٣

نبأهم أي خبرهم والفتية جمع فتى، والهدى الدلالة الموصلة إلى المطلوب (في هذه الآية وإن كان من حيث المعنى الأصلي أعم من أن تكون موصلة إلى المطلوب أو بمعنى الإرشاد إلى الطريق.) وزدناهم هدى بالتوفيق والتثبت.

الآية الثالثة:

(ويزيد الله الذين اهتدوا هدى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير مردا) سورة مريم آية ٧٦.

أي يزيد الله المهتدين هداية بتوفيقه والمراد من الباقيات الصالحات أعمال الآخرة كلها، وقيل الصلوات، وقيل:

سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله، والله أكبر. أي هي خير من مفاخرات الكفار وخير مردا أي مرجعا وعاقبة.

الآية الرابعة:

(والذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم) سورة محمد آية ١٧

أي زادهم الله هدى بالتوفيق وآتاهم تقواهم أعانهم عليها.

الآية الخامسة:

(وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة وما جعلنا عدتهم إلا فتنة للذين كفروا ليستيقن الذين أوتوا الكتاب ويزداد الذين آمنوا إيمانا ولا يرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون وليقول الذين في قلوبهم مرض والكافرون ماذا أراد الله بهذا مثلا. كذلك يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء. وما يعلم جنود ربك إلا هو- وما هي إلا ذكرى للبشر)

سورة مدثر آية ٣١

أي وما جعلنا عدة الملائكة الذين يلون أمر جهنم؛ لأنهم خلاف جنس المعذبين من الجن والإنس، فلا يأخذهم ما يأخذ المجانس من الرأفة والرقة ولأنهم أقوم خلق الله بحق الله، وبالغضب له، ولأنهم أشد الخلق بأسا وأقواهم بطشا والتقدير:

لقد جعلنا عدتهم عدة من شأنها أن يفتتن بها لأجل استيقان المؤمنين وحيرة الكافرين.

الآية السادسة:

(وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول: أيكم زادته هذه إيمانا فأما الذين آمنوا فزادتهم إيمانا وهم يستبشرون) سورة التوبة (براءة) ١٢٤

أي فمن المنافقين من يقول بعضهم لبعض أيكم زادته هذه السورة إيمانا يقولون هذا القول إنكارا واستهزاء بالمؤمنين، وباعتقاد المؤمنين زيادة الإيمان بزيادة العلم الحاصل بالوحي والعمل به.

الآية السابعة:

(الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادتهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل)سورة آل عمران آية ١٧٣

المراد من الناس الأول نعيم بن مسعود الأشجعي، ومن الناس أهل مكة، وروي أن أبا سفيان نادى عند انصرافه من أحد: يا محمد موعدنا موسم بدر نقابل إن شئت.

فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن شاء الله. فلما كان القابل خرج أبو سفيان في أهل مكة حتى نزل من الظهران فألقى الله الرعب في قلبه فبدا له أن يرجع فلقي نعيم بن مسعود الأشجعي؛ وقد قدم معتمرا، فقال: يا نعيم إني واعدت محمدا ان نلتقي بموسم بدر، وان هذا عام جدب ولا يصلحنا إلا عام نرعي فيه الشجر ونشرب فيه اللبن وقد بدالي، ولكن إن خرج محمد، ولم أخرج زاده ذلك جرأة فالحق بالمدينة فثبتهم ولك عندي عشر من الإبل.

فخرج نعيم فوجد المسلمين يتجهزون فقال لهم: ما هذا بالرأي. أتوكم في دياركم وقراركم فلم يفلت منكم أحد إلا شريدا، أفتريدون أن تخرجوا، وقد جمعوا

لكم عند الموسم فوالله لا يفلت منكم أحد، وقيل: مر بأبي سفيان ركب من عبد القيس يريدون المدينة للميرة، فجعل لهم حمل بعير من زبيب أن ثبطوهم فكره المسلمون الخروج فقال عليه الصلاة والسلام:

والذي نفسي بيده لأخرجن ولولم يخرج معي أحد فخرج في ٧٠ ركبا وهم يقولون:

حسبنا الله ونعم الوكيل. وكان معهم تجارات فباعوها وأصابوا خيرا (ولم يأت أبو سفيان الموسم وألقى الله الرعب في قلبه)، ورجعوا سالمين غانمين. فخرج أبو سفيان إلى مكة فسمي أهل مكة جيشه جيش السويق وقالوا إنما خرجتم لتشربوا السويق.

الآية الثامنة:

(ولما رأى المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما زادهم إلا إيمانا وتسليما) سورة الأحزاب آية ٢٢

أي وما زادهم إلا إيمانا بالله؛ ولم يطرأ عليهم أي خوف من الأحزاب وإلا تسليما لقضاء الله وقدره.

هذا ما كان ضروريا في بيان الآيات كاملة وشرح شيء من تفسيرها.

لا يقال في الاعتراض على الإمام البخاري رحمه الله؛ بأنه في صدد إثبات ان الإيمان قول وفعل، ترك شيئا هاما يتفق العلماء على ضرورة اعتباره ركنا أساسيا للإيمان، وهو التصديق لأننا نقول في الجواب:

لا نزاع في أن التصديق لا بد منه، والكلام في الفعل والعمل هل هو داخل في الإيمان ؟ أم لا. ولذلك ركز عليه ويمكن الجواب بأن القول بدخول العمل في الإيمان قول بدخول التصديق؛ لأن الفعل أعم من أن يكون فعل الجوارح أو فعل القلب فيدخل فيه التصديق الذي من أفعال القلب.

ولا يخفى أنه يريد إثبات قبول الإيمان الزيادة والنقصان، وأما الآيات التي استدل بها فإن فيها الزيادة، إلا أن يقول:

كل ما يقبل الزيادة يكون قابلا للنقصان؛ فيصح استدلاله بما يريد إثباته من قبول الإيمان الزيادة والنقصان، وعن طريق هذا القبول؛ القول بدخول الأعمال في

الإيمان. وما استدل به الإمام البخاري رحمه الله في دخول الأعمال في الإيمان يلخص في:

أ - الآيات التي ذكرت فيها زيادة الإيمان بالطريق الذي ذكرنا.

ب - الأحاديث التي تدل على أن الحب في الله، والبغض في الله من الإيمان فذكر إجمال ما يدل على أن الحب في الله والبغض في الله من الإيمان، والتفصيل في الأحاديث الواردة بهذا الشأن منها:

١-حديث: أفضل الأعمال الحب في الله والبغض في الله. رواه أبوداود بإسناده إلى أبي ذر رضى الله عنه مرفوعا.

٢- حديث رواه ابن عيينة في مصنفه وقال: حدثنا زيد بن الحباب عن الصعق بن حرب قال حدثني عقيل الجعد عن أبي إسحاق، عن سويد بن غفلة، عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله.

٣- حديث رواه الترمذي عن أنس الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

من أعطى لله، ومنع لله، وأحب لله، وأبغض له فقد استكمل الإيمان. وفي رواية أبي داود بهذه العبارة:

من أحب له، وأبغض له، وأعطى له، ومنع له فقد استكمل الإيمان.

ج - ما كتبه عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي؛ أن للإيمان فرائض وشرائع وحدودا، وسننا فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان. فإن أعش فسأبينها لكم حتى تعملوا بها، وإن أمت فما أنا على صحبتكم بحريص.

وما استدل به البخاري بما كتب عمر بن العزيز رحمه الله يكون في محله إذا كان القول بأن للإيمان فرائض وشرائع إلى آخره ؛كما هو في رواية أبي الحسن عبد الرحمن بن عمر بن يزيد، فيكون الإيمان مبتدأ، وفرائض وشرائع خبره، ونظرا إلى ان الخبر يكون محمولا على المبتدأ ومتحدا معه تكون الشرائع والفرائض عين الإيمان، وأما رواية: إن للإيمان فرائض وشرائع بزيادة حرف

الجر (ل) في الإيمان بحيث يصير خبرا مقدما، وفرائض وشرائع مبتدأ مؤخرا، ويكون تقديم الخبر على المبتدأ مصححا، لكون النكرة مبتدأ فلا يصح استدلال البخاري به؛ إذ يظهر منه أن الإيمان شيء أخر غير العمل وله فرائض وشرائع (كما صرح بذلك الكرمانى أيضاً)، ومآل الأول أن الإيمان هو العمل. ومآل الثاني أن للإيمان عمل، وهذا ما لا ينكره أحد بأن الأعمال مرتبطة بالإيمان وله أعمال والخلاف في أن العمل هو نفس الإيمان أو شيء مغاير له.

علما بأن رواية: الإيمان فرائض ورد برواية ابن أبي شيبة فيكون الفرائض وأخواتها عين الإيمان وكذلك في رواية ابن عساكر كما ورد: الإيمان فرائض برواية أبي الحسن عبد الرحمن وعلى كل حال فإنه لا يصح التأكد بالاستدلال على ما كتبه عمر بن عبد العزيز؛ لمجيئه بروايتين، وكل منهما يدل على معنى غير ما يدل عليه الآخر؛ فلا يكون الاستدلال يقينيا بل احتماليا.

وأيضا معنى:

فمن استكملها أي استكمل الفرائض ونحوها؛ لا الإيمان فجعل الكمال لها لا للإيمان فيكون الكمال مباشرة مرتبطة الأعمال وعن طريقها راجعا للإيمان.

د- الاستدلال بالآية القرآنية الدالة على الاطمئنان في الحكاية عن إبراهيم عليه السلام: و**لكن ليطمئن قلبي**. وهذا الاستدلال على قبول الزيادة؛ لأنه إذا انضم عين اليقين إلى علم اليقين فلا شك أنه يكون الإيمان أقوى.

والمتعمق في هذه الآية يعرف أن الإيمان كمل قبل هذه المرحلة بدليل قول إبراهيم عليه السلام في جواب قول الله: (أولم تؤمن) بلى ولكن ليطمئن قلبي؛ فيكون الاطمئنان زائدا على أصل الإيمان الواجب وبذلك يكون قصد إبراهيم عليه السلام الاطمئنان الذي يغاير ما هو الواجب، وأزيد بما هو اللازم من أصل الإيمان وبذلك لا يصح الاستدلال به يقينا بل احتماليا وظنيا.

هـ - ما نقل عن معاذ بن جبل: اجلس بنا نؤمن ساعة. فإن هذا القول لا يدل على أصل الإيمان؛ لأن معاذا كان مؤمنا، وأي مؤمن؛ فالمراد كما ذكره النووي.

أو معناه: نتذاكر الخير وأحكام الآخرة وأمور الدين فإن ذلك إيمان. قال ابن المرابط: نتذاكر ما يصدق اليقين في قلوبنا لأن الإيمان هو التصديق. ([١])

و- ما نقله عن أبي مسعود رضى الله عنه: اليقين الإيمان كله. ووجه الاستدلال به إن كلمة (كل) لا يؤكد به إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حسا أوحكما فعلم منه أن للإيمان كلا وبعضا فيقبل الزيادة والنقصان.

وأيضا روي عن ابن مسعود أنه كان يقول:

اللهم زدنا إيمانا ويقينا وفقها. وهذا الاستدلال في قبول الإيمان الزيادة والنقصان، لا يعتبر تاما إذا التعبير باليقين يرجح جانب الاعتقاد في الإيمان لا جانب العمل لأنه ثبت عند العلماء في تعريف اليقين بأنه اعتقاد جازم مطابق للواقع لا يزول بتشكيك المشكك. وحينما يقول ابن مسعود:

اليقين الإيمان كله يجعل الإيمان اعتقادا. وأما الاستدلال بذكر كلمة كل بأنها لا تستعمل إلا في ما يكون ذا أجزاء فإنه لا يتمشى مع كلمة (يقين) لأن اليقين علم في مرتبة معينة؛ وهي مرتبة الوصول إلى درجة مئة بالمئة وان ذكر الكل لا يدل على الأجزاء إلا فيما يكون له أجزاء؛ فهذه الكلمة تفيد التأكيد المحض من غير النظر إلى إفادة مجموع الأجزاء مثلا حينما نقول: الحق خير كله؛ أو أن هذا العمل خير كله لا يدل هذا القول على الاشتمال على الأجزاء وأيضا أن الاستدلال بقول ابن مسعود رضى الله عنه في قوله: (اليقين الإيمان كله) استدلال بخروج الأعمال عن الإيمان؛ لأنه جعل اليقين كل الإيمان فلم يبق أي شيء خارجا عن الإيمان بعد اعتبار اليقين وهذا يطابق تماما مذهب القائلين بعدم دخول الأعمال في الإيمان.

وأما الرواية الأخرى وهي:

(اللهم زدنا إيمانا ويقينا وفقها فإنه يدل على الزيادة فقط ويمكن أن نقول: المقصود من الزيادة في القوة. أي: اللهم اجعل إيماننا قويا بحيث لا يعرضه الشك واحفظه من الضعف والخلل والتردد. فلا يكون دليلا على ما ساقه الإمام البخاري رحمه الله من دخول الأعمال في الإيمان.

---

[١]) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ج١ ص ١١٥

ز - ما نقل عن ابن عمر رضى الله عنهما: لا يبلغ العبد حقيقة التقوى حتى يدع ما حاك في الصدر. ذكر الكرماني في شرحه لصحيح البخاري ([1]) حقيقة التقوى أي الإيمان؛ لأن المراد من التقوى وقاية النفس عن الشرك، وفيه إشعار بأن بعض المؤمنين بلغوا إلى كنه الإيمان وبعضهم لا. فيجوز الزيادة والنقصان. وفي بعض الروايات بدل التقوى لفظ الإيمان. وما ذكره الكرماني في توجيه قول الإمام البخاري نظر لان قوله: بعض المؤمنين بلغوا كنه الإيمان وبعضهم لا، تقسيم للمؤمنين إلى قسمين، وهذا لم يقل به أحد من علماء العقائد لأن الشخص إما أن يكون مؤمنا أولا يكون مؤمنا، وأما الوصول إلى كنه الإيمان فهذا اصطلاح جديد ذكره الكرماني وبكل جرأة.

وذكر صاحب عمدة القاري في شرحه لصحيح البخاري: التقوى الخشية قال الله تعالى:

(يا أيها الناس اتقوا ربكم واخشوا) وكذلك في قول الله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام:

(قال لهم أخوهم نوح ألا تتقون) أي ألا تخشون الله - وذكر آيات أخرى تدل على أن التقوى عبارة عن الخشية من الله. وأيضا أن كلمة التقوى في قول الله تعالى:

(وألزمهم كلمة التقوى) بمعنى التوحيد والتوبة ([2])ومع كل هذه التوجيهات لا يمكن الاستدلال بهذا الحديث على قبول الإيمان الزيادة والنقصان؛ لأن التقوى والخشية والخوف من الله والخوف من عذاب الآخرة كلها من آثار الإيمان، وليس نفس الإيمان كما يدل ذكر التقوى في (٢٤٨ تقريبا) مواضع من القرآن الكريم بالصيغ المختلفة مصدرا، واسم الفاعل كأمر مرتب على الإيمان لا نفس الإيمان. وأما معنى ما حاك في الصدر أي ما يقع في القلب ولا ينشرح له صدره وخاف الإثم فيه

---

[1]) شرح الكرماني على صحيح البخاري ج١ ص ٧٥

[2]) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ج١ ص ١١٦

ج- ما نقله عن مجاهد: شرع لكم أوصيناك يا محمد وإياه دينا واحدا. يستدل بقول مجاهد رضى الله عنه في تفسير آية:

(شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى ان أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه - كبر على المشركين ما تدعوهم إليه - الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب) سورة الشورى آية ١٣

ووجه الاستدلال أن شرع الأنبياء قبل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم هو شرع محمد صلى الله عليه وسلم، فجعل الدين ما وصى له نوحا، والأنبياء السابقين وهو يزيد وينقص؛ فدل على ان الإيمان قابل للزيادة والنقصان، وهذا الذي يستدل به الإمام البخاري يمكن القول فيه بأنه لا يدل دلالة واضحة على قبول الإيمان الزيادة والنقصان، وغاية ما في الباب جعل التوصيات دينا وهو يطلق على الإيمان والأعمال جميعا؛ أي إن اصطلاح الدين يطلق على الإيمان والأعمال، وليس كلامنا فيه والكلام في أن الإيمان يشمل الأعمال ؟ أم لا ؟وأما شمول الدين للأعمال فلا خلاف فيه، ولا يكون دليلا معتبرا في قبول الإيمان الزيادة والنقصان.

هـــ - ما استدل بتفسير ابن عباس رضى الله عنه لقوله تعالى: شرعة ومنهاجا في آية:

(لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا)سورة المائدة آية ٤٨

سبلا وسنة وتمام الاستدلال:

أن الشرعة (الشريعة) ما شرع الله لعباده من الدين. فإن قلت ما الجمع بين مقتضى الآية الأولى من اتحاد شرعة الأنبياء ومقتضى الآية الثانية من: أن لكل شرعة. والجواب: الاتحاد في أصول الدين والتعدد في فروعه.

وما ذكر في بند (ح) من أن استدلال الإمام البخاري فيه كلام يجرى هنا أيضاً إذ كل ما يظهر في الآية أن لكل شريعة وطريق، وهذا لا يدل صراحة على قبول الإيمان الزيادة والنقصان.

و- ما ذكره الإمام البخاري في هذا الباب أحاديث تدل على قبول الإيمان الزيادة والنقصان من:

حديث أبي هريرة رضى الله عنه عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: (الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان) ([1]).

حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)([2]).

وأحاديث أخرى اعتبرها الإمام البخاري رحمة الله عليه من أدلة قبول الإيمان الزيادة والنقصان.

وأما ما ذكره البخاري في باب دعائكم إيمانكم. قال الإمام ابن بطال: معنى قول ابن عباس: لولا دعائكم الذي هو زيادة في إيمانكم وقد وقع في كثير من نسخ البخاري هنا بهذه العبارة: (باب دعائكم إيمانكم) وهذا غلط والصواب العبارة التالية: دعائكم إيمانكم - من غير ذكر الباب يقصد به البخاري بأن الدعاء في الآية:

(قل ما يعبأ بكم ربي لولا دعائكم فقد كذبتم فسوف يكون لزاماً (٧٧) [سورة الفرقان].

بمعنى الإيمان وأما ذكر الباب فلا علاقة له بما سيأتي من حديث يأتي بعد ذلك من رواية ابن عمر رضى الله عنهما بأنه بني الإسلام على خمس إلى آخر الحديث.

ذكر الكرماني في شرحه لصحيح البخاري توجيه قبول الإيمان الزيادة والنقصان أن القائلين بقبول الإيمان للزيادة والنقصان يرون أن الإيمان يطلق على التصديق بالقلب وعلى النطق باللسان وعلى الأعمال بالجوارح ويزيد بزيادة هذه الأمور وينقص بنقصانها.

وبعد ذكر هذا التوجيه يقول: وأنكر أكثر المتكلمين زيادة الإيمان ونقصانه وقالوا: متى قبل الزيادة، والنقص كان شكا وكفرا. وقال المحققون منهم نفس

---

[1]) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي كلهم في كتاب الإيمان وأخرج أبو داود في كتاب السنن وابن ماجه في المقدمة وأحمد في باقي مسند المكثرين.

[2]) أخرجه البخاري ومسلم والنسائي كلهم في كتاب الإيمان، والترمذي في صفة القيامة والرقائق وابن ماجه في المقدمة وأحمد في باقي مسند المكثرين، والدارمي في الرقائق.

التصديق لا يزيد ولا ينقص، والإيمان الشرعي يزيد وينقص؛ بزيادة ثمراته ونقصانها وهي الأعمال. قال والمختار خلافه وهوان نفس التصديق أيضاً يزيد وينقص، بكثرة النظر وتظاهر الأدلة ولذا يكون إيمان الصديقين أقوى؛ بحيث لا يتزلزل إيمانهم بعارض، ولا يتشكك عاقل في أن تصديق أبي بكر الصديق رضى الله عنه لا يساويه تصديق آحاد الناس، وأما إطلاق اسم الإيمان على الأعمال فمتفق عليه، وهذا المعنى أراد البخاري في صحيحه بالأبواب الآتية بعد هذا كقوله:

باب أمور الإيمان. باب الصلاة من الإيمان. باب الجهاد من الإيمان، وأراد الرد على المرجئة في قولهم: الإيمان قول بلا عمل. وقال اتفق أهل السنة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين؛ على ان المؤمن الذي يحكم عليه بأنه من أهل القبلة ولا يخلد في النار. لا يكون إلا من اعتقد بقلبه دين الإسلام، ونطق مع ذلك بالشهادتين فإن اقتصر على أحدهما لا يكون من أهل القبلة أصلا؛ بل يخلد في النار، إلا أن يعجز عن النطق لخلل في لسانه أو لعدم التمكن بسبب تعجيل الموت قبل النطق بالشهادتين فإنه حينذاك يكون مؤمنا، - والمعنى الذي يتحقق به العبد المدح والموالاة من المؤمنين هو الإتيان بالأمور الثلاثة (التصديق والإقرار والعمل) حينما يذكر هذا القول نقلا عما ذكره ابن بطال يقول:

ولا خلاف في أنه لو أقر وعمل بلا اعتقاد أو اعتقد وعمل، وجحد بلسانه لا يكون مؤمنا؛ فكذا لو أقر واعتقد ولم يعمل الفرائض لا يسمى مؤمنا بالإطلاق ثم يعقب على هذا الكلام بقوله:

لعل مراده (ابن بطال) كمال الإيمان لا أصل الإيمان ونفسه، وإلا فكل من ترك فرضا مرة فلا يكون مؤمنا، وهو مشكل مع أنه يثبت أنه كان من أقر باللسان سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤمنا على الإطلاق ([1])

وعند اعتبار كمال الإيمان في العمل، وأن العمل لا يؤثر في زوال أصل الإيمان يكون الاختلاف بين علماء العقائد لفظيا وشكليا لأن من يقول: العمل من الإيمان يريد أنه مكمل للإيمان، ومن يقول العمل ليس داخلا في الإيمان يريد أن

---

[1]) الكرماني ج١ ص ٧٦-٧٧

زوال العمل لا يكون سببا لزوال الإيمان؛ كما ذكرنا قبل ذلك، ومن المؤلفين الذين ذكروا رجوع الاختلاف بين أهل السنة إلى الاختلاف اللفظي أبوالعز الحنفي شارح العقيدة الطحاوية إذ يقول:

ثم بعد هذا الاتفاق بين أهل السنة (يشير إلى ما ذكره أن أهل السنة والجماعة متفقون في الحقائق المرتبطة بالإيمان ويذكر ذلك بالتفصيل) اختلفوا اختلافا لفظيا لا يترتب عليه فساد وهو: أنه هل يكون الكفر على مراتب، كفرا دون كفر ؟ كما اختلفوا في:

هل يكون الإيمان على مراتب، إيمانا دون إيمان ؟ وهذا الاختلاف ينشأ من اختلافهم في مسمى الإيمان) هل هو قول وعمل يزيد وينقص، أم لا ؟ بعد اتفاقهم على أن من سماه الله تعالى ورسوله كافرا نسميه كافرا، إذ من الممتنع أن يسمى الله سبحانه تعالى الحاكم بغير ما أنزل الله كافرا، ويسمي رسوله من تقدم ذكره كافرا، ولا نطلق نحن عليه اسم الكفر، ولكن من قال: إن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص. قال هو كفر عملي (أي أن الحاكم بغير ما أنزل الله إذا لم يكن منكرا بما انزل الله فهو كافر عملي وليس كافرا اعتقاديا)، والكفر عنده على مراتب كفر دون كفر كالإيمان عنده. ومن قال أن الإيمان هو التصديق ولا يدخل العمل في مسمى الإيمان. والكفر هو الجحود. فلا يزيدان ولا ينقصان، وأيضا سمي الكفر العملي كفرا مجازيا غير حقيقي؛ إذ الكفر الحقيقي هو الذي ينقل عن الملة وكذلك يقول في تسميته بعض الأعمال بالإيمان كقوله تعالى:

(وما كان الله ليضيع إيمانكم) البقرة آية ١٤٣ -

أي صلاتكم إلى بيت المقدس: إنما سميت الصلاة إيمانا مجازا لتوقف صحتها على الإيمان أو لدلالتها على الإيمان: إذ هي دالة على كون مؤديها مؤمنا ولهذا يحكم بإسلام الكافر إذا صلى كصلاتنا. فليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين ظاهرا وباطنا بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وما تواتر عنهم أنهم من أهل الوعيد ولكن الأقوال المنحرفة قول من يقول: بتخليدهم في النار كالخوارج والمعتزلة، ولكن أردأ ما في ذلك التعصب من بعضهم وإلزامه لمن يخالف قوله لما لا يلزمه والتشنيع عليه. وإذا كنا مأمورين

بالعدل في مجادلة الكافرين وأن يجادلوا بالتي هي أحسن، فكيف لا يعدل بعضنا على بعض في مثل هذا الخلاف قال الله تعالى:

(يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى) سورة المائدة آية ٨٠

وهذا أمر يجب أن يفطن له وهو: أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفرا ينقل عن الملة. وقد تكون معصية كبيرة أو صغيرة، ويكون كفرا أما مجازيا، وأما كفرا أصغر على القولين المذكورين وذلك بحسب حال الحكم فإنه إن اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير واجب وأنه مخير فيه، أو استهان به مع تيقنه أنه حكم الله فهذا الكفر أكبر، وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله وعلمه في هذه الواقعة وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة فهذا عاص ويسمى كافرا كفرا مجازيا أو كفرا أصغر. وإن جهل حكم الله فيها مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم وأخطأه فهذا مخطئ له أجر على اجتهاده وخطأه مغفور.

انتهى كلام أبي العز الحنفي. ([1])

والمتعمق فيما ذكره أبو العز الحنفي رحمه الله يدرك تماما أن الحق واضح وأن أهل السنة يخالفون المعتزلة والخوارج في قضية الإيمان ولا يختلفون فيما بينهم اختلافا حقيقيا.

يقول أبو العز في موضع آخر: من عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضا. ومن ممادح أهل العلم أنهم يخطئون ولا يكفرون. ([1])

---

[1]) شرح العقيدة الطحاوية تأليف أبي العز الحنفي ص ٢٣٩ –٢٤٠. ومن العجيب أن هذا الكلام العلمي الصادر من أبي العز الحنفي رحمه الله لم يعجب الشيخ الألباني فذكر في رسالته المسماة ب (العقيدة الطحاوية شرح وتعليق) وقال أن النزاع ليس لفظيا وذكر دلائل غير مقبولة منها :

ما ذكره في صفحة ٤٣ من هذا الكتاب بأنه يعرف شخصا من شيوخ الحنفية خطب ابنته رجل من شيوخ الشافعية فأبى قائلا :

لو لا إنك شافعي. ولو نفترض أنه حصل هذا الأمر من شخص واحد فلا يعتبر دليلا على التعصب والاختلاف الحقيقي بين الحنفية والشافعية بحيث يكون بعيدا عن الاختلاف اللفظي .

النص الثاني من أقوال المحدثين

النص الثاني من أقوال المحدثين المعروفين من أئمة الحديث قول الإمام مسلم في صحيحه ونذكر منه:

١-حدثنا يحي بن يحي التميمي وعثمان بن أبي شيبة كلاهما عن جرير قال يحي أخبرنا جرير عن الأعمش عن أبي سفيان قال سمعت جابرا يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: إن بين الرجل وبين الشرك ترك الصلاة.

٢- حدثنا أبو غسان المسمعي حدثنا الضحاك بن مخلد عن ابن جريح قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة.

٣-حدثنا منصور بن مزاحم حدثنا إبراهيم بن سعد، ح، وحدثني محمد بن جعفر أبي زياد أخبرنا إبراهيم يعني ابن سعد ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل ؟ قال إيمان بالله. قال ثم ماذا ؟ قال الجهاد في سبيل الله. قال: ثم ماذا ؟ قال حج مبرور. وفي رواية محمد بن جعفر قال: إيمان بالله ورسوله.

١-حدثني أبو الربيع الزهراني حدثنا حماد بن زيد عن هشام بن عروة، ح، وحدثنا خلف بن هشام واللفظ له، حدثنا حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه؛ عن أبي مراوح الليثي قال: قلت يا رسول الله أي الأعمال أفضل ؟

قال: الإيمان بالله والجهاد في سبيله.

قال قلت: أي الرقاب أفضل ؟ قال: أنفسها عند أهلها وأكثرها ثمنا قال: قلت فإن لم أفعل ؟ قال تعين صانعا أو تصنع لأخرق. قال: قلت يا رسول الله أرأيت إن ضعفت عن بعض العمل قال تكف شرك عن الناس فإنها صدقة منك على نفسك.

نرى في الحديث الأول والثاني ما يدل على أن الصلاة كعمل يكون تركه سببا للكفر والشرك، وفي الحديث الثالث جعل الإيمان بالله تعالى والجهاد والحج

---

[١]) شرح العقيدة الطحاوية تأليف أبي العز الحنفي ص ٢٣٦

في مرتبة واحدة؛ من حيث العمل ويظهر منه ان الإيمان شيء والعمل شيء آخر. وهكذا في الحديث الرابع ما يظهر منه ان الإيمان جنب العمل وهولا يشمل العمل.

وقد ذكر النووي في توجيه الحديثين الأولين التفصيل الآتي:

مقصود مسلم رحمه الله بذكر هذين الحديثين هنا أن من الإفعال ما تركه يوجب الكفر إما حقيقة وإما تسمية. فأما كفر إبليس بسبب الجحود فمأخوذ من قوله تعالى:

وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين. قال جمهور العلماء معناه كان في علم الله تعالى من الكافرين وقال بعضهم وصار من الكافرين كقوله تعالى:

(وحال بينهما الموج فكان من المغرقين).

وأما تارك الصلاة فإن كان منكرا لوجوبها فهو كافر بإجماع المسلمين خارج عن ملة الإسلام؛ إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام ولم يخالط المسلمين مدة يبلغه فيها وجوب الصلاة عليه وإن كان تركه تكاسلا مع اعتقاده وجوبها كما هو حال كثير من الناس؛ فقد اختلف العلماء فيه فذهب مالك والشافعي رحمهما الله والجماهير من السلف والخلف؛ إلى أنه لا يكفر بل يفسق ويستتاب فإن تاب وإلا قتلناه حدا؛ كالزاني المحصن ولكنه يقتل بالسيف، وذهب جماعة من السلف إلى أنه يكفر، وهو مروي عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وهو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل رحمه الله، وبه قال عبد الله بن المبارك، وإسحاق بن راهويه، وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي رحمه الله، وذهب أبو حنيفة رحمه الله وجماعة من أهل الكوفة والمزني صاحب الشافعي رحمهما الله أنه لا يكفر ولا يقتل بل يعزر ويحبس حتى يصلي. احتج من قال بكفره بظاهر الحديث الثاني المذكور وبالقياس على كلمة التوحيد واحتج من قال: لا يقتل بحديث: لا يحل دم إمرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث وليس فيه الصلاة، واحتج الجمهور على أنه لا يكفر بقوله تعالى:

(إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) آية ٤٨ سورة النساء

وبقوله صلى الله عليه وسلم:

- من قال لا إله إلا الله دخل الجنة. و:

-من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة لا يلقى الله تعالى عبد بهما غير شاك فيحجب عن الجنة.

- حرم الله على النار من قال لا إله إلا الله. وغير ذلك. واحتجوا على قتله بقوله تعالى:

(فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم)

وقوله صلى الله عليه والسلام: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا دمائهم وأموالهم وتأولوا قوله صلى الله عليه وسلم: بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة.

على معنى أنه يستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر وهي القتل أو أنه محمول على المستحل، أو على أنه قد يؤول به إلى الكفر أو أن فعله فعل الكفار والله أعلم انتهى كلام النووي. ([1])

وقد ذكر الإمام مسلم في صحيحه أحاديث غير ما ذكرنا بعضها يدل على دخول الأعمال في الإيمان وبعضها على عكسه مثل:

حديث رواه الإمام مسلم بسنده عن العباس بن عبد المطلب أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (ذاق طعم الإيمان من رضى بالله رباً؛ وبالإسلام ديناً؛ وبمحمد صلى الله عليه وسلم رسولاً) وبوب له النووي وقال:

باب الدليل على إن من رضي بالله رباً؛ وبالإسلام دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم رسولا فهو مؤمن وإن ارتكب المعاصي.

ثم يذكر الحديث ويبين أن معنى الحديث: لم يطلب غير الله تعالى، ولم يسع في غير طريق الإسلام، ولم يسلك إلا ما يوافق شريعة محمد صلى الله عليه وسلم. ولا شك في أن من كانت هذه صفته فقد خلصت حلاوة الإيمان إلى قلبه وذاق طعمه؛ ثم نقل عن القاضي عياض معنى الحديث بالآتي:

---

[1])شرح النووي على صحيح مسلم ج٢ ص ٧٠- ٧١

صح إيمانه واطمأنت به نفسه، وخامر باطنه لأن رضاه بالمذكورات دليل لثبوت معرفته ونفاذ بصيرته ومخالطة بشاشته قلبه؛ لأن من رضي أمرا سهل عليه، فكذا المؤمن إذا دخل قلبه الإيمان سهل عليه طاعات الله ولذ ت له، والله أعلم. ([1])

حديث رواه بسنده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الإيمان بضع وسبعون شعبة والحياء شعبة من الإيمان.

وحديث رواه أيضاً بسنده عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان).

إن مقتضى هذا الحديث مغاير تماماً عن الحديث السابق الذي يدل على عدم دخول الأعمال في الإيمان، وهذا الحديث صريح في تبعيض الإيمان وتجزئته حتى يصل إلى: أن المرتبة الأدنى منه إزالة الأذى عن الطريق.

هكذا توجد أحاديث أخرى صحيحة معتبرة تدل على دخول الأعمال في الإيمان، وحينما نقارن بين هذه الأحاديث والأحاديث الدالة على أن الإيمان عبارة عن التصديق وليس للعمل أي دخل فيه؛ نتأكد بأن الموضوع يحتاج إلى كمال الدقة لأنه لا يمكن ان يكون في كلام الرسول صلى الله عليه وسلم تعارض (العياذ بالله) أوهناك اضطراب فيما يرتبط بأصول الدين.

وللوصول إلى ما يوضح الطريق ويزيل الخفاء نحتاج إلى تمهيد مقدمات وهي:

١-أصل الإيمان التوحيد وهو متعين على كل أحد ولا يصح ترتب أي عمل إلا بعد صحة التوحيد شرعا.

٢- إن كلام علماء العقائد في استدلال بعضهم على دخول الأعمال في الإيمان وبعضهم على عدم دخولها؛ يؤول إلى الرد على المرجئة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهؤلاء في طرف

---

[1]) شرح النووي لصحيح مسلم ج٢ ص٢

والخوارج في طرف؛ فإنهم يقولون: نكفر المسلم بكل ذنب أو بكل ذنب كبير، وكذلك المعتزلة الذين يقولون: يحبط إيمانه كله بالكبيرة، فلا يبقى معه شيء من الإيمان لكن الخوارج يقولون: يخرج من الإيمان ويدخل في الكفر، والمعتزلة يقولون: يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر، وهذه المنزلة بين المنزلتين. وبقولهم بخروجه من الإيمان أوجبوا له الخلود في النار.

٣- إن أهل السنة متفقون على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفرا ينتقل عن الملة بالكلية؛ كما قالت الخوارج إذ لو كفر كفرا ينتقل عن الملة لكان مرتدا يقتل على كل حال، ولا يقبل عفو ولي قصاص في حق القاتل الذي يعتبر عمله كفرا. وأيضا لا تجرى الحدود في الزنى والسرقة وشرب الخمر كما أن كلهم متفقون ببقاء الإيمان مع ارتكاب الكبائر بدليل نص:

(يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى) البقرة ١٧٨

فإن الله تعالى لم ينف الإيمان عن القاتل ونص: **(فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف)**سورة البقرة آية ١٧٨.

وجعل الله القاتل أخا لولي القصاص والمراد الأخوة في الدين بلا ريب. وآية:

(وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) سورة الحجرات آية ٩

وآية: **(إنما المؤمنون اخوة فأصلحوا بين أخويكم)**سورة الحجرات آية ١٠

ونصوص الكتاب والسنة والإجماع تدل على أن الزاني والسارق والقاذف لا يقتل بل يقام عليه الحد. وهذا دليل على بقاء الإيمان فيه.

٤- الكفر يطلق على الكفر الحقيقي والكفر المجازي. أما الأول فهو الذي ينقل عن الملة، وأما الكفر المجازي؛ أو الكفر الأصغر، ونذكر كلا النوعين في المثال فإن الحكم بغير ما أنزل الله ينقل عن الملة إذا كان الحاكم معتقدا بأن الحكم بما أنزل الله غير واجب وأنه مخير فيه أو استهان به مع تيقنه أنه حكم الله فهذا كفر أكبر. وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله وعلمه في هذه الواقعة، وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة فهذا عاص ويسمى كافرا كفرا مجازيا أو

كفرا أصغر(وقد بينا ذلك فيما سبق) وبهذا التقسيم يمكن القول بان الإيمان أيضاً يطلق على بعض الأعمال مجازا كما في قوله تعالى:

(وما كان الله ليضيع إيمانكم)سورة البقرة آية ١٤٣

أي صلاتكم إلى بيت المقدس. وإنما سميت الصلاة نحو البيت المقدس إيمانا مجازا لدلالتها على الإيمان إذ هي دالة على كون مؤديها مؤمنا.

٥- ليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين ظاهرا وباطنا بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم. ولكن الأقوال المنحرفة قول من يقول بتخليدهم في النار كالخوارج والمعتزلة.

٦- إن التعصب في قضية ترتبط بالإيمان والعمل لا يليق بحال العلماء؛ لأننا مأمورون بالعدل في مجادلة الكافرين فكيف لا نعدل فيما يرتبط بأمورنا نحن المسلمين. قال الله تعالى:

(يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا أقرب للتقوى)سورة المائدة آية ٨

٧- إن العقيدة بالتوبة التي وردت في عدة آيات من القرآن الكريم يجعل الموقف واضحا وهو: إن التوبة في مقابل الذنب وعند بقاء الإيمان والتوبة النصوح لا يختص بذنب دون ذنب وليس شيء يكون سببا لغفران جميع الذنوب إلا التوبة قال الله تعالى:

(قل لعبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم) سورة الزمر آية ٥٣

وقال الله تعالى: **(إلا من تاب)** سورة مريم آية ٦٠ وقال الله تعالى: **(إلا الذين تابوا)** سورة البقرة آية ١٦٠ - وغيرها من الآيات الدالة على التوبة. ([١])

وقد ذكر العلماء عدة أسباب لسقوط عقوبة جهنم عن مرتكب الذنب

الأول التوبة كما ذكرنا.

---

[١]) لقد ذكرنا بعض هذه القضايا المرقمة بالأرقام قبل ذلك ن ولا يعتبر تكرارا لأن ما ذكر قبل ذلك كان نقلا عن أبي العز الحنفي ، وما يذكر هنا هو كلام الباحث آخذا من المراجع وقبوله هذه المقدمات .

الثاني الاستغفار. قال الله تعالى:

(وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون) سورة الأنفال آية ٣٣

إن الاستغفار تارة يذكر وحده وتارة يذكر مقارنا بالتوبة فإن ذكر وحده دخل معه التوبة. كما إذا ذكرت التوبة وحدها شملت الاستغفار فالتوبة تتضمن الاستغفار والاستغفار تتضمن التوبة وأما عند اقتران إحدى اللفظتين بالأخرى فالاستغفار طلب وقاية شر ما مضى، والتوبة الرجوع وطلب وقاية شر ما يخافه في المستقبل من سيئات أعماله.

الثالث: الحسنات: قال الله تعالى:

(إن الحسنات يذهبن السيئات) سورة هود آية ١١٤

وقال صلى الله عليه وسلم: وأتبع السيئة الحسنة تمحها. ([1])

الرابع:

المصائب الدنيوية: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب ولا غم ولا هم ولا حزن حتى الشوكة يشاكها إلا كفر به من خطاياه. ([2])

إن المصائب مكفرة وبالصبر عليها يثاب العبد وبالتسخط يأثم فالصبر والتسخط أمر آخر غير المصيبة؛ فالمصيبة من فعل الله تعالى لا من فعل العبد وهي جزاء من الله للعبد على ذنبه ويكفر ذنبه بها، وإنما يثاب المرء ويأثم على فعله والصبر والسخط من فعله، وإن كان الثواب والأجر قد يحصل بغير عمل من العبد بل بفضل من الله قال تعالى:

(ويؤت من لدنه أجرا عظيما) النساء آية ٤٠

وهناك أسباب أخرى لسقوط العقوبة بدخول جهنم عن العبد المذنب مثل:

دعاء المؤمنين واستغفارهم في الحياة، وبعد الممات: ما يهدى إليه بعد الموت من ثواب صدقة أو حج أو نحو ذلك وشفاعة الشافعين وعفو أرحم الراحمين كما تدل عليه قول الله تعالى:

---

[1]) أخرجه الترمذي والدارمي

[2]) أخرجه البخاري ومسلم

(ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) سورة النساء آية ١١٦

والعبد المؤمن الذي مات موحدا إذا لم تشمله هذه الأسباب فيشمله ما جاء في الحديث برواية أنس رضى الله عنه من أنه لا يبقى في النار من في قلبه مثقال ذرة من الإيمان. كما امتنع الحكم باليقين بدخول أحد في الجنة إلا من ذكره الرسول صلى الله عليه وسلم ولكن نرجو للمحسنين ونخاف عليهم.

وبما ذكرنا ظهر الفرق بين المؤمن العاصي، والعبد الذي زال عنه الإيمان وقد صرح صاحب العقيدة الطحاوية بأنه لا يخرج العبد من الإيمان إلا لجحود ما أدخله فيه. وبهذا التصريح فرق بين مذهب أهل السنة ومذهب الخوارج والمعتزلة واثبت بذلك أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة إلا بما صرح به النص الشرعي من: إنكار ما ثبت في الإسلام أو توهين أوامر الله بحيث يدل على الإنكار.

بعد ذكر هذه المقدمات نقول: لا خلاف بين أهل السنة أن الله أراد من العباد القول والعمل وأعني بالقول التصديق بالقلب والإقرار باللسان ويعبر عن المجموع بالقول لأن الإقرار الإيماني معبر عن التصديق وهذا الذي يعني به عند إطلاق قولهم: الإيمان قول وعمل. إلى هنا ليس فيه نزاع والاختلاف في:

هل العمل يشمله اسم الإيمان ؟ أم الإيمان أحدهما وهو القول المعبر عن التصديق فيكون العمل مغايرا له لا يشمله عند إفراده بالذكر وإن أطلق على كليهما كان مجازا.

وبما وضحنا يظهر ما ذكرنا نقلا عن رأي أبي العز الحنفي من أن الاختلاف بين أهل السنة والجماعة اختلاف لفظي، ولا يمكن بأي طريق من الطرق أن يكون الاختلاف بين الأئمة فيما يتعلق بأصول الدين اختلافا حقيقيا وجوهريا، إذ نتأكد أن كل واحد من هؤلاء الأعلام علم في التقوى والخوف من الله والتهيؤ للسعادة الأخروية؛ فلا يعقل ان يكون الاختلاف بينهم أكثر من نطاق الاختلاف اللفظي؛ لأنهم قد أجمعوا على أنه لو صدق بقلبه وأقر بلسانه وأمتنع عن العمل بجوارحه أنه عاص لله ورسوله مستحق للوعيد.

ومما يجب الانتباه له أن القول بعدم دخول الأعمال في الإيمان لا يلزم منه أن يكون التساوي بين المؤمنين مطلقا ويقال: إن إيماننا كإيمان الأنبياء والمرسلين

وجبريل وميكائيل عليهم السلام؛ لأن الكفر مع الإيمان كالعمى مع البصر، ولا شك ان البصراء يختلفون في قوة البصر وضعفه، وهكذا المؤمنون يتفاوتون فيما بينهم بعد التساوي في أصل الإيمان وجوهره، وهذا تماما مثل الشمس والشمع فإن كلاهما يشتمل على النور، وفي أصل النور لا فرق بينهما ولكن في كيفية النور والقوة والضعيف التفاوت كثير لا يمكن إنكاره.

ولهذا ذكر الإمام الطحاوي بأنه: أهل الإيمان في أصل الإيمان سواء يريد بذلك أن التساوي في أصل الإيمان ولا يلزم منه التساوي من كل وجه بل تفاوت نور لا إله إلا الله في قلوب أهلها لا يحصيه إلا الله تعالى. فمن الناس من نورها في قلبه كالشمس ومنها من نور هذه الكلمة في قلبه كالكوكب الدري، وآخر كالمشعل العظيم، وآخر كالسراج المضيء، وآخر كالسراج الضعيف، ولهذا تظهر الأنوار يوم القيامة بأيمانهم وبين أيديهم على هذا المقدار بحسب ما في قلوبهم من نور الإيمان والتوحيد علما وعملا، وكلما اشتد نور هذه الكلمة وعظم، أحرق من الشبهات والشهوات بحسب قوته؛ بحيث أنه ربما وصل إلى حال لا يصادف شهوة ولا شبهة إلا أحرقته. وهذا حال الصادق في توحيده فسماء إيمانه حرست بالرجوم من كل سارق، ومن عرف هذا عرف معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم:

إن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله تعالى ([1]) وقوله صلى الله عليه وسلم: لا يدخل النار من قال لا إله إلا الله ([2]) وما جاء من هذا النوع من الأحاديث التي اشكلت على كثير من الناس حتى ظنها بعضهم منسوخة، وظنها بعضهم قبل ورود الأوامر والنواهي وحملها بعضهم على نار المشركين والكفار - وأول بعضهم الدخول بالخلود ونحو ذلك. والشارع صلوات الله عليه لم يجعل ذلك حاصلا بمجرد قول اللسان فقط. فإن هذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام فإن المنافقين يقولونها بألسنتهم وهم تحت الجاحدين في الدرك الأسفل من النار، فإن الأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها وإنما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب.

---

[1]) قطعة من حديث مطول أخرجه البخاري (٤٢٥)

[2]) صحيح مسلم (٢٩)

وتأمل حديث البطاقة التي توضع في كفة ويقابلها تسعة وتسعون سجلا كل سجل منها مد البصر فتـــثـــقل البطاقة وتطيش السجلات فلا يعذب صاحبها ([١])

ومعلوم أن كل موحد له مثل هذه البطاقة. وأيضا نرى مثل هذه التفاضل في كثير من الأشياء، ومنها العقل؛ فإن الناس في أصله سواء، ولكن من حيثية أخرى يقبل التفاضل فإن بعض الناس أعقل من بعض آخر.

وأيضا أن الزيادة والنقصان في الإيمان تتحقق بطريقين؛ الأول الإجمال والتفصيل إذ معلوم أنه لا يجب في أول الأمر ما وجب بعد نزول القرآن الكريم كله، وكذلك لا يجب على كل أحد من الإيمان المفصل مما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم ما يجب على من بلغه خبره كما في حق النجاشي ([٢])

الطريق الثاني الزيادة بالعمل والتصديق المستلزم لعمل القلب والجوارح فهو أكمل من التصديق الذي لا يستلزمه، فالعلم الذي يعمل به صاحبه أكمل من العلم الذي لا يعمل به، فإذا لم يحصل اللازم دل على ضعف الملزوم ([٣])

إن التوجيه لإثبات الزيادة والنقصان في الإيمان بطرق علمية سليمة، وإن كان في ظاهر الأمر مشوبا بالتكلف، ولكن في الحقيقة توجيه سليم لمعرفة معنى الزيادة الواردة في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، والأخذ به يخرجنا من مشكلة قبول الاختلاف الحقيقي بين علماء السنة؛ بل وبين أئمتهم مع ان التعمق في أقوالهم يثبت عدم اختلافهم، وبتعبير أبي العز الحنفي يرجع اختلافهم إلى الاختلاف اللفظي والشكلي ولا يرجع إلى الاختلاف الحقيقي.

---

[١]) حديث صحيح أخرجه الترمذي

[٢]) هو ملك الحبشة واسمه (أصحمه) اسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأحسن إلى المسلمين الذين هاجروا إلى أرضه وأخباره معهم ، ومع كفار قريش الذين طلبوا عنه أن يسلم إليهم المسلمين ، مشهورة وتوفى في بلده قبل فتح مكة وصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الغائب بالمدينة وكبر عليه أربعا. انظر الإصابة في تمييز الصحابة ج١ ص ١١٧ القسم الثاني من حرف الألف.

[٣]) شرح العقيدة الطحاوية لأبي العز الحنفي ص ٢٥٠ –٢٥١– ٢٥٢

لا يقال في الاعتراض على هذا التوجيه إن الاختلاف اللفظي ليس من دأب العقلاء فكيف بهؤلاء العلماء الأعلام ؟

والجواب:

أن الاختلاف اللفظي إذا كان اختلافا يظهر من الأول أنه راجع إلى اللفظ فهذا لا يناسب مقام أهل العلم والدقة، وأما الاختلاف الذي يؤول ويرجع إلى الاختلاف اللفظي فهذا يمكن صدوره من العلماء الأعلام. إذ لا شك في ثبوت أن الحق واحد ولا يتعدد، فإذا وجد أحد من العلماء كلامه مخالفا للآخر فعليه أن يدقق في منشأ هذا الخلاف من ناحية، وفي تتبع طريق الوصول إلى التقارب من ناحية أخرى، وعندما تطبق نتيجة دقته لا يبقى أمامه إلا مجال التقارب. ومن الأمثلة على هذا التقارب ما نسمع من بعض علماء العقيدة من تقسيم الإيمان إلى الإيمان الإجمالي والإيمان التفصيلي، وأن الأول فرض عين والثاني فرض كفاية. فإذا قرأنا في كتاب أحد العلماء أن الإيمان فرض عين؛ لا نحكم عليه بأنه أخطأ بل نقول أراد من الإيمان، الإيمان الإجمالي وبالعكس، إذا واجهنا في كلام آخر بأن الإيمان فرض كفائي نحمل على الإيمان التفصيلي وزائد عما يقتضيه التكليف الأولى في: (آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره)

وقد ذكر عدد من العلماء منهم الإمام النووي في شرح صحيح مسلم في التوفيق بين ظواهر النصوص التي جاءت بالزيادة، وأقاويل السلف المؤيدة لذلك، وبين أصل وضعه في اللغة وما عليه المتكلمون بأن المقصود من الزيادة؛ الزيادة في الثمرات، وهي الأعمال ونقصانه، أيضاً من ناحية الثمرات وهي الأعمال، ليست الزيادة والنقصان بحسب التصديق الذي هو كيفية نفسانية لا يتصور فيها الزيادة والنقصان.

وقد صرح بعضهم بأن الإيمان بمعنى التصديق أيضاً يزيد بكثرة النظر وتظاهر الأدلة، ولهذا يكون إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم؛ بحيث لا تعتريهم الشبه ولا يتزلزل إيمانهم بعارض بل لا تزال قلوبهم منشرحة نيرة وإن

اختلفت عليهم الأحوال، وأما غيرهم من المؤلفة (مؤلفة القلوب) ومن قاربهم ونحوهم فليسوا كذلك. وهذا مما لا يمكن إنكاره. ([1])

***

تحقيق قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله في خروج العمل عن ماهية الإيمان

نحتاج إلى معرفة ما ذكره الإمام أبو حنيفة معرفة كاملة، والأدلة التي يذكرها لإثبات مذهبه العقيدي، ولا يصح الاستعجال في الحكم عليه أوله لا سيما في هذا العصر الذي ابتلينا فيه بقلة التعمق وبالسطحية.

إن الإمام أبا حنيفة رحمه الله يجعل الإيمان مركبا من جزئين؛ التصديق والإقرار ومع ان الإقرار داخل عنده في ماهية الإيمان يعتبر كركن مطلوب لغيره يكمل الركن الأول وهو التصديق، ولذا يسقط أحيانا عند العذر كما في المكره.

إن تحقيق مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله يتوقف على الإحاطة بنصوصه في رسائله العقدية، وأدلته في مناظراته التي تقلها التاريخ حينما كان يناقش الطوائف المختلفة في القضايا العقدية والأدلة التي ساقه اتباعه في مناظراتهم.

وقبل أن نحقق رأي الإمام أبي حنيفة في موضع العمل وصلته بالإيمان علينا أن نحقق معنى الركنية عنده لكل من: الإقرار والتصديق:

إن الركنية عنده في الإقرار أقل من الركنية في التصديق؛ لأنه يسقط في حالة الإكراه كما تدل عليه آية:

(**إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان**) سورة النحل آية ١٠٦

وركنية الإقرار في الإيمان مثل ركنية القيام في الصلاة؛ فإنه يسقط عند العجز، وركنية التصديق في الإيمان مثل ركنية النية في الصلاة فإنها لا تسقط في حال من الأحوال، وكذلك لا يسقط التصديق في حال من الأحوال وإذا زال التصديق لا يعتبر الشخص مؤمنا. فالركنية تتفاوت حسب حال الركن.

---

[1]) شرح النووي على صحيح مسلم ج١ ص ١٤٩

وذكر في رسائله العقدية: الفقه الأكبر - الوصية - العالم والمتعلم - أن الإقرار وحده لا يكون إيمانا، وإلا يكون المنافقون كلهم مؤمنين لوجود الإقرار فيهم، مع أن القرآن الكريم نفي عنهم الإيمان.

وكذلك المعرفة لا تعتبر إيمانا بدون الإقرار والتصديق بدليل قول الله تعالى: **(الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم)** سورة البقرة آية ١٤٦

ومع هذه المعرفة لا يمكن إطلاق المؤمنين عليهم كما حققنا ذلك في بيان الفرق بين المعرفة والتصديق، وركزنا الفرق بين المعرفة المحضة الخالية عن التصديق والإذعان والجزم، على أن المعرفة لا تتوقف على الاختيار؛ إذ كثيرا ما تحصل المعرفة من غير الإرادة والاختيار، والإيمان يعتبر تكليفا فهو اختياري لأن الله تعالى لا يكلف العباد إلا بما في وسعهم واختيارهم حسب ما تتطلبه طبيعة التكليف.

إن اعتبار الإقرار والتصديق ركنين أساسيين للإيمان مع الفرق بينهما كما ذكرنا، وعدم اعتبار المعرفة ركنا يظهر مما نقله بعض كتب التاريخ عن مناظرة وقعت بين الإمام أبي حنيفة رحمه الله وبين جهم بن صفوان:

روى عن أبي اسحق الخوارزمي إن جهم بن صفوان قصد الإمام أبا حنيفة فلما لقيه قال:

أتيتك لأكلمك في أشياء فقال الإمام: الكلام معك عار والخوض فيما أنت فيه نار تتلظى قال: كيف حكمت علي ولم تسمع كلامي ؟

قال بلغني عنك أقاويل لا يقول بها أهل الصلاة. قال: أفتحكم علي بالغيب ؟

قال: اشتهر ذلك عنك عند الخاصة والعامة فساغ لي ان أحقق ذلك عنك، فقال: يا أبا حنيفة لا أسألك إلا عن الإيمان. قال: أولم تعرف الإيمان إلى الساعة حتى تسألني عنه ؟ قال: بلى. ولكن شككت في نوع منه. قال: الشك في الإيمان كفر. قال: لا يحل لك ان تقول ذلك حتى تفسر لي من أي وجه يلحقني الكفر ؟ قال: سل: قال: أخبرني عمن عرف الله بقلبه أنه واحد، وعرف صفاته كلها، لكنه مات قبل أن يتكلم مع القدرة عليه. أمات مؤمنا ؟ أم كافرا ؟ قال: مات كافرا من أهل النار ما لم يتكلم. قال كيف لا يكون مؤمنا وقد عرف التوحيد والصفات. قال:

إن كنت تؤمن بالقرآن وتجعله حجة تكلمت به معك. وإن كنت لا تجعله حجة تكلمت معك بما يتكلم به مع من خالف الإسلام. فقال: أؤمن بالقرآن وأجعله حجة. قال: جعل الله الإيمان في كتابه بجارحتين: القلب واللسان فقال:

(وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق يقولون ربنا آمنا. ..) سورة المائدة الآية ٨٣ إلى قوله:(**فأثابهم الله بما قالوا جنات)** سورة المائدة الآية ٨٥- فجعلهم مؤمنين وأثابهم بما قالوا وصدقوا، وقال الله تعالى:**(قولوا آمنا بالله وأنزل إلينا٠٠)**سورة البقرة الآية ١٣٦ - إلى قوله **(فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا. .)** سورة البقرة الآية ١٣٧ - وقال تعالى: **(إليه يصعد الكلم الطيب)**سورة فاطر آية ١٠ -

وقال عليه السلام **(قولوا لا إله إلا الله تفلحوا)** ولم يجعل لهم الفلاح بالمعرفة دون القول، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم **(يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من الإيمان)** والحديث في الصحيحين. وفي حديث آخر؛ قال: **(من قال لا إله إلا الله)**-ولم يقل: من كان في قلبه المعرفة - ولوكان القول لا يحتاج إليه، ويكتفي بالمعرفة؛ لكان العارف بالقلب دون القول باللسان مؤمنا. قال إبليس: ٠**(رب بما أغويتني - رب فأنظرني إلى يوم يبعثون)** سورة الأعراف الآية ٧ عرف أن الله تعالى خالقه، وباعثه، ومع ذلك لم يكن مؤمنا، ولكان الكفار بمعرفتهم مؤمنين، وإن أنكروا باللسان. قال الله تعالى عنهم، وقوله صدق وحجة: **(وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا)** سورة النمل الآية ١٤ _ وقال تعالى: **(يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها وأكثرهم الكافرون)**سورة النحل الآية ٨٣-

وقال تعالى: **(يعرفونه كما يعرفون أبناءهم)**سورة البقرة الآية ١٤٦

وقال تعالى:

(قل من يرزقكم من السماء والأرض ...) سورة يونس الآية ٣١ -

إلى قوله: **(فسيقولون الله فقل أفلا تتقون فذلكم الله ربكم الحق)** سورة يونس الآية ٣٢ -

لم يجعلهم مؤمنين، بالمعرفة، لجحودهم باللسان، فقال ابن صفوان: قد أوقعت في خلدي شيئا، فسأرجع إليك؛ فقام من عنده ولم يرجع. ([1])

بعد ذكر ما يثبت رأيه في أركان الإيمان ورده الصريح على القائلين بأن الإيمان هوالمعرفة ندخل في بيان رأيه حول العمل:

***

الإيمان والعمل عند الإمام أبي حنيفة (رحمه الله)

إن الإمام أبا حنيفة لا ينكر عن أهمية العمل في الإيمان، وليس كما يتصوره بعض الناس بأنه يميل إلى الإرجاء بمعنى انه يقول:

كما لا تنفع مع الكفر طاعة لا تضر مع الإيمان معصية؛ لأن هذا القول يسقط أهمية العمل في الإسلام، وهذا بعيد كل البعد عن الإمام الذي كانت له غاية الحرص في العمل بحيث أنه صلى صلاة الفجر بوضوء العشاء أربعين عاما. بل يعترف بأهمية العمل بحيث لا يكفر تاركه إذا كان لديه الإقرار والتصديق، وكما ذكرنا فإنه لا فرق في الحقيقة بين أقوال المحدثين فيما يتعلق بالعمل بأنه مكمل للإيمان، وبين قول الإمام أبي حنيفة كما أنه لا يوجد أي فرق في كون هذين القولين (قول أهل الحديث وقول الإمام أبي حنيفة) في مقابل قول المعتزلة والخوارج الذين يقولون بخروج مرتكب الكبيرة عن الإيمان.

إن التحقيق حول رأي الإمام أبي حنيفة يتطلب الدراسة من كل الجوانب ومنها موقفه من الأرجاء لنعلم بذلك ما يقوله الإمام، وما يعتقده بعيدا عما يقال في حقه من أنه لا يهتم بالعمل.

ولقد اشتبه على بعض العلماء والمؤلفين موقف الإمام أبي حنيفة رحمه الله من الأرجاء فذكروا كلاما لا يناسب مع موقف الإمام، وما قام به في توضيح العقائد الإسلامية والرد على أهل الضلال والمبتدعة منهم:

١- الإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله فإنه ذكر في كتابه: (مقالات الإسلاميين) ما يدل على أن أبا حنيفة رحمه الله من المرجئة. ([2])

---

[1]) مناقب أبي حنيفة لابن البزاز الكردري ، طبع الهند ، ص ١٨٥

[2]) مقالات الإسلاميين تأليف الأشعري

٢- عبد الحي اللكنوي نقلا عما ذكره عبدالشكور السالمي بأن الإمام أبا حنيفة اعترف بكونه مرجئا. ([1])

وأيضا ذكر عدد من المؤلفين نسبة الإرجاء إلى الإمام كوسيلة للرد عليه بأنه لا يعترف بالزيادة والنقصان في الإيمان فيكون من المرجئة، والمتعمق في رسائل الإمام وبالأخص في رسالته إلى أبي مسلم البتي يدرك تماما أن الإمام كتب هذه الرسالة لنفي الاتهام عن نفسه، ولذلك يقال في التعريف بهذه الرسالة (رسالة أبي حنيفة إلى أبي مسلم البتي) هذه رسالة في التبري مما يرمي به أبو حنيفة من الارجاء ويظهر من هذه الرسالة أنه ألفها بعد تألمه مما سمع من نسبة الإرجاء إليه وحقق موضوع الإرجاء تحقيقا علميا.

ومما يذكر أن بعض الناس قد طالت ألسنتهم على الإمام في قضية الإرجاء وغيرها، حتى وصل الأمر إلى أنهم ذكروه باسم المبتدع وما يماثله. ومن هؤلاء الذين دخلوا في صف المتقللين من قيمة الإمام العلمية، الخطيب البغدادي الذي ذكر في حقه ما لا يناسبه. وقد قام عدد من العلماء الأعلام في الدفاع عنه منهم: ابن الجوزي رحمه الله في تأليفه مرآة الزمان والملك عيس بن أبي بكر الأيوبي رحمه الله في تأليفه: السهم المصيب في كبد الخطيب.

إن الخلاف حول إطلاق اسم الإرجاء على الإمام أبي حنيفة وأمثاله من عظماء أئمة الإسلام خلاف لا يستأهل أن نبذل فيه كبير مؤنة، ولا أن نثير بسببه ضجة. لأن الإرجاء إذا كان بمعنى أن العبد يصحح إيمانه على مقتضى الكتاب والسنة، ويلزم العمل على وفقها لا يفرط في صغيرة، ولا كبيرة من العمل بل ربما يشق على نفسه فيحملها فوق ما تطيق كما روي أن الإمام الأعظم كان يصلى الفجر بوضوء العشاء، ويقضي بينهما قائما ساجدا لله أربعين سنة ويقرأ في شهر رمضان نحوستين ختمة بمعدل ختمتين كل يوم وليلة. نقول:

إذا كان الإرجاء بقصد به هذا المعنى؛ فلا شك أنه شرف أي شرف، ولا نرى أي حرج في ان نطلقه على أبي حنيفة ولا على غيره من عظماء أئمة

---

[1]) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل تأليف اللكنوي ص٠ ١٦

الإسلام لأن العبرة بالمعاني لا بالألفاظ. غير أنه إذا كان هذا الاسم قد أطلق على جماعة من الناس قد إنحرفت عن السنن المستقيمة؛ فغالت إلى حد أسقطت معه التكليف كلية عمن آمن، وجعلت الإيمان وحده كافيا فإن نسبة هذه الفرقة من العلماء الأعلام وعظماء الإسلام إلى الإرجاء حط من قيمتهم وجفاء معهم. ولعل من حاول أن ينفي اسم الإمام عن قائمة المرجئة، أراد المعرفة بقيمته وسما به إلى مقام يبعد كل البعد عن ان يندرج مع مثل هذه الطائفة تحت اسم واحد مشترك. ([١])

بعد بيان موقف الإمام من الإرجاء، وبعد بيان ما ذكره بعض العلماء في نسبة الإرجاء إليه عن قصد أومن غير قصد نقلا عن الآخرين من غير أن يتعمق في خطورة هذه النسبة التي تعتبر طعنا في حق إمام خدم الإسلام والمسلمين خدمة لا ينساها التاريخ، بعد كل هذا نقول:

إن رأي الإمام أبي حنيفة في قضية الزيادة والنقصان، وإن كان بظاهره يخالف ما عليه أكثر العلماء من: أن الإيمان يزيد وينقص، ولكن عندما نعرف حقيقة ما يذهب إليه فإننا لا نجد أي خلاف بينه وبين الآخرين إلا شكليا وذلك:

لأن الإمام أبا حنيفة يركز رأيه في عدم قبول الإيمان الزيادة والنقصان على عدة أمور:

١-إن الإيمان بمعنى التصديق القلبي البالغ حد الجزم والإذعان أمر بسيط لا يعتبر فيه الزيادة والنقصان، فمن صدق بالله فإن تصديقه باق على حاله في حال ارتكاب الحسنات والسيئات، وأما الإقرار فنظرا إلى أن ركنيته عند الإمام أبي حنيفة باعتبار دلالته على التصديق فهو أيضا لا يقبل الزيادة والنقصان.

٢- إن الآيات التي ذكر فيها الزيادة والنقصان، فإن الإمام أبا حنيفة يركز تفسيرها على ما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما: إن أول ما أتاهم به النبي صلى الله عليه وسلم التوحيد فلما آمنوا بالله وحده أنزل الصلاة والزكاة والحج والجهاد وازدادوا إيمانا إلى إيمانهم، وعلى هذا القول تكون زيادة الإيمان بزيادة المؤمن به وهذا لا يتصور في غير عصر الرسول صلى الله عليه وسلم.

---

[١]) الإمام الأعظم وآراؤه في العقيدة الإسلامية تأليف د/ إبلاغ ص ٣٢٩ طبع الكويت

٣- إن علينا القول بالفرق بين الإجمال والتفصيل والزيادة والنقصان فإن الأول يلاحظ فيه شيء يتحقق في كل عصر؛ لأنه من الممكن أن يؤمن المؤمن بكل ما جاء من عند الله إجمالا، ثم يدرس كلا من محتويات هذا الإيمان الإجمالي بالتفصيل، وهذا لا يطلق عليه الزيادة والنقصان بل يعتبر تفصيلا بعد الإجمال. فكل ما هو ملحوظ بالتفصيل ملحوظ في صورة الإجمال ولكن بطريق إجمالي، ولا يمكن أن نعبر عن التفصيل بأنه أزيد من الإجمال بل نقول: إنه أوضح من الإجمال إذ الزيادة لا تتصور إلا باعتبار أمر في التفصيل يكون خارجا عما في الإجمال، وهذا لا يسمى تفصيلا لهذا الإجمال بل يكون أمرا مغايرا له.

ويمكن أن نلاحظ الفرق بعبارة أخرى وهي:

إن الزائد يكون مشتملا على شيء لا يوجد في الناقص تحقيقا لمعنى الزيادة والنقصان، وأما المفصل والصورة التفصيلية للشيء فليس بأزيد من الصورة الإجمالية في تحقق الماهية الأصلية، وليس مغايرا لها إلا بالإجمال والتفصيل، وإلا لم يكن الإجمال والتفصيل لصورة واحدة، غاية ما في الأمر أن التفصيل أوضح من الإجمال، ولا يمكن أن يكون التفصيل مشتملا على حقيقة لم يكن الإجمال شاملا لها، وإلا لم يكن الإجمال والتفصيل اعتبارين لحقيقة واحدة بعينها؛ بل يكون هناك أمران مختلفان بالماهية تماما فينخرق الفرض؛ لأن المفروض عدم الاختلاف بين الإجمال والتفصيل اختلافا حقيقيا وجوهريا، فإذن يجب أن يكون المعلوم في الصورتين واحدا في الحقيقة، وإنما يكون الاختلاف في الصورة العلمية، والتفاوت في نحو العلم لا في المعلوم، فالإيمان في مرتبة الإجمال إيمان بكل المؤمن به الملحوظ بالصورة الإجمالية، وفي مرتبة التفصيل إيمان بكل المؤمن به بالصورة التفصيلية وليس بين هذين المتعلقين تفاوت في الحقيقة واختلاف في المفهوم بل في اللحاظ والتعبير فقط.

٤-يظهر من كلام أبي حنيفة أن القول بدخول الأعمال في الإيمان يفضي إلى القول بعدم قبول الإيمان الزيادة والنقصان؛ على عكس ما يتصوره الكثيرون القائلون بقبول الإيمان الزيادة والنقصان أن هناك تلازم بين القولين، وأن من يقول بدخول الأعمال فهو القائل بالزيادة والنقصان وذلك:

لأن الزيادة تتحقق بعد تمام ماهية الشيء لا قبلها؛ فيلزم ان تكون ماهية الإيمان حاصلة قبل العمل ثم بالعمل يزيد أو ينقص، وهذا يفضي إلى اعتبار الإيمان قبل العمل ثم بالعمل يزيد أو ينقص، وهذا يفضي إلى اعتبار الإيمان قبل العمل، ثم زيادة الإيمان بالعمل؛ لأن الزيادة إنما تتصور على ذي النهاية والغاية، وعند القول بأن الأعمال داخلة في ماهية الإيمان يكون كل عمل صالح محققا لأصل ماهية الإيمان لا للزيادة؛ لأن الزائد غير المزيد عليه وكونه جزء للإيمان ينافي الغيرية؛ لأن القول بأن جزء الشيء مغاير لذلك الشيء ظاهر الفساد.

وعلى هذا التوجيه الذي يظهر من كلام الإمام يكون أمر الزيادة واضحا في مذهب من يقول: الإيمان تصديق وإقرار أو تصديق فقط؛ فإن المؤمن حينما يصدق ويقر يصير إيمانه متحققا، ثم إذا عمل صالحا أتى بشيءء زائد على أصل ماهية الإيمان - علما بأن هذا التوجيه يتمشى مع ظاهر الآيات الكريمة الدالة على زيادة الإيمان، وليس في الآيات لفظ نقصان الإيمان، والريادة بالمعنى الذي ذكرنا لا يتحقق إلا في مذهب الإمام أبي حنيفة والمذاهب الأخرى القائلة بتركيز الإيمان على التصديق حسب ما يقتضيه قول الله:

و**لما يدخل الإيمان في قلوبكم**. وجعل القلب محلا للإيمان.

٥- ذكر النووي أن نفس التصديق يقبل الزيادة؛ لأنه يزيد بكثرة النظر وتظاهر الأدلة، ولهذا يكون إيمان الصديقين أقوي من إيمان غيرهم؛ بحيث لا تعتريهم الشبه ولا يتزلزل إيمانهم بعارض، بل لا تزال قلوبهم منشرحة نيرة وإن اختلفت عليهم الأحوال وأما غيرهم من المؤلفة (مؤلفة القلوب) ومن قاربهم ونحوهم فليسوا كذلك، فهذا مما لا يمكن إنكاره ولا يتشكك عاقل في أن نفس تصديق أبي بكر الصديق رضي الله عنه لا يساويه تصديق آحاد الناس، ولهذا قال البخاري في صحيحه: قال ابن مليكة أدركت ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يخاف النفاق على نفسه ما منهم أحد يقول أنه على إيمان جبريل وميكائيل والله أعلم. ([١])

---

[١]) صحيح مسلم بشرح النووي ج١ ص ٤٨-١٤٩ طبع دار الكتب العلمية بيروت وقد ذكرنا قول النووي قبل ذلك بطريق الإجمال ونذكره هنا ليترتب عليه المناقشة.

ونوقش قول النووي بأن النظر الواحد إذا أدى إلى جزم يمنع المقيض فقد حصل التصديق، وإن كرر ألف مرة فهو مثل الأول بلا زيادة وكذا الجزم الحاصل من ألف نظر مثلا يساويه الجزم الواحد من نظر واحد، فلا زيادة تحصل من كثرة النظر ويمكن أن نذكر مثالا في الشمس؛ فإن النظر الواحد إليها يأتي بالتصديق بنورها وضيائها، وإذا كرر ألف مرة لا يمكن ان يأتي التغيير في التصديق والجزم بأن الشمس لها نور وضياء؛ فالزيادة في الآيات القرآنية فهي راجعة إلى زيادة المؤمن به، وهذا لا يتصور إلا في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم. وقد ذكرنا ذلك مستدلا بما يظهر من كلام ابن عباس رضي الله عنه.

وأما قول النووي بتفاوت تصديق أبي بكر الصديق رضي الله عنه مع تصديق آحاد الناس؛ فإن هذا لا يرجع إلى نفس التصديق بمعنى الجزم؛ لأنه أمر بسيط إما أن يكون أولا يكون، بل يرجع إلى ثمرات هذا التصديق، وأنواره فإنها موجودة في أبي بكر الصديق رضي الله عنه بطريق، وفي المؤمن العادي بطريق آخر، ولا يمكن أن يقاس إيماننا بإيمانه من حيث الثمار والأنوار والنتائج. ويدل على هذا الفرق الذي ذكرنا في إيماننا بالقياس إلى إيمان أبي بكر الصديق رضي الله عنه ما ذكره الإمام الطحاوي بقوله:

(وأهله في أصله سواء) أي أن أهل الإيمان في تحقق أصل الإيمان سواء فالتساوي في الأصل لا يلزم منه التساوي من كل وجه، بل التفاوت موجود وواضح غاية الوضوح؛ لأن نور لا إله إلا الله في قلوب المؤمنين لا يحصيه إلا الله تعالى، فمن الناس من نور كلمة التوحيد في قلبه كالكوكب الدري وآخر كالمشعل العظيم، وآخر كالسراج المضيء، وآخر كالسراج الضعيف، ولهذا تظهر الأنوار يوم القيامة بأيمانهم وبين أيديهم على هذا المقدار؛ بحسب ما في قلوبهم من نور الإيمان والتوحيد علما، وعملا. وكلما اشتد نور هذه الكلمة وعظم، أحرق من الشبهات والشهوات بحسب قوته بحيث أنه ربما وصل إلى حال لا يصادف شبهة، ولا شهوة ولا ذنبا إلا أحرقه- وهذا حال الصادق في توحيده، فسماء إيمانه حرست بالرجوم من كل سارق، ومن عرف هذا عرف معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: إن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله

تعالى ([1]) وقوله صلى الله عليه وسلم: لا يدخل النار من قال لا إله إلا الله ([2])، وغيره من هذا النوع من الأحاديث التي أشكلت على كثر من الناس حتى ظنها بعضهم منسوخة، وظنها بعضهم قبل ورود الأوامر والنواهي، وحملها بعضهم على نار المشركين والكفار، وأول بعضهم الدخول بالخلود ونحو ذلك.([3])

٦- يستدل القائلون بزيادة الإيمان ونقصانه بقوله تعالى:

(اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا) سورة المائدة آية ١٣ فإن هذا صريح على أن الإيمان يقبل الكمال فيكون نصا على أن الإيمان يقبل الزيادة. والجواب: أن كلمة اليوم إشارة إلى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم والقائلون بعدم قبول الإيمان الزيادة والنقصان لا يخالفون هذا - كما ذكرنا من قبل أن الزيادة والنقصان باعتبار المؤمن به ممكن في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، وأيضا المراد من اليوم يوم فتح مكة؛ لأن هذه الآية نزلت في ذلك اليوم. وما عليه أكثر المفسرين ان هذه الآية نزلت يوم عرفة، يوم الجمعة، أو ليلة الجمعة ليلة عرفة فيكون الإكمال للدين عبارة عن التمكين من الوقوف والطواف على قواعد إبراهيم عليه السلام وصد المشركين الطائفين عرايا، ولقد أتوا قبل هذا بالأربع من الخمس الذي بنى الإسلام عليها، وبقي الحج فلما وفَقوا للوقوف تمت عليهم النعمة بإكمال الشرائع. أو كمل الدين بالنص على قوانين الاعتقاديات، أو كمل الدين بتمام بيان الناسخ والمنسوخ؛ إذ الشرائع قبل الإسلام لم تكن آمنة من النسخ، أو كمل الدين بإنزال جميع تفاريع الشرائع والأحكام، وفي هذا التوجيه كلام لأن آية حكم الزنى وآية حكم الكلالة نزلت بعده ؛إلا إذا أريد معظم الشرائع. ونوقش هذا التفسير بما يلي:

---

[1]) قطعة من حديث مطول أخرجه البخاري (٤٢٥)

[2]) صحيح مسلم (٢٩)

[3]) شرح العقيدة الطحاوية تأليف أبي العز الحنفي ص ٢٥٢ – لقد ذكرنا هذا المطلب مرتين مرة لأجل تحقيق موضوع العمل وصلته بالإيمان عامة؛ ومرة هنا لأجل تحقيق قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله

أ – يلزم على ذلك التوجيه نقصان الدين قبل هذا والقول به ينافي قول الله تعالى:

دينا قيما –آية ١٦١ سورة الأنعام إذ الدين القيم لا يكون ناقصا. وأيضا يلزم من نقصان الدين قبله وكماله بعده، ان كل من أسلم بعد نزوله يكون على دين كامل والمؤمنون الذين بذلوا سعيهم لدين الله وماتوا قبل هذه الآية ماتوا على دين ناقص مع أن الله تعالى بين مقامهم بقوله تعالى:

(لا يستوي منكم من أنفق من قبل وقاتل أولئك أعظم درجة من الذي أنفقوا وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى والله بما تعملون خبير) سورة الحديد آية ١٠

ب – يلزم من هذا التفسير أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم ثمانين يوما على دين كامل وقبله على دين ناقص (العياذ بالله) فالتوجيه السليم الذي لا يرد عليه أي شيء من هذه الشبهات، ما ذكرنا من أن الآية نزلت يوم عرفة، وفيها إشارة إلى تمكينهم من أداء الحج كما ذهب إلى هذا التوجيه أكثر المفسرين.

٧–والدليل الآخر للقائلين بقبول الإيمان الزيادة والنقصان ما يقولون بأن قول الله تعالى: **(هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيمانا مع إيمانهم)**سورة الفتح آية ٤ يدل على الزيادة.

ونوقش هذا الاستدلال بأنه يمكن أن يكون المراد: ليزدادوا إيمانا بالشرائع بعد الإيمان بالله واليوم الآخر. وأيضا يجوز إن يراد بالزيادة الزيادة في نور الإيمان فإنه ما من عمل إلا وله نور قال الله تعالى:

(أفمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه)

سورة الزمر الآية ٢٢

وشرح الصدر عبارة عن التوفيق فضلا منه تعالى، وذلك النور يقبل الزيادة والنقصان، والقائلون بعدم قبول الإيمان الزيادة والنقصان يقولون:

أن محل النزاع هو الزيادة من حيث ذات الشيء المضاهية للزيادة الكمية؛ لا الزيادة في الإشراق والمضاهية للكيفية، وبعبارة أخرى:

أن القائلين بالزيادة والنقصان في أصل الإيمان يعتبرون الإيمان شيئا، وإشراقه شيئا آخر، وإذا رجعنا الزيادة والنقصان في الكيفية فلا يكون هناك أي

اختلاف؛ لأن النزاع في تفاوت الإيمان بحسب الكمية أي القلة والكثرة لا الكيفية أي القوة والضعف، ولذا ذهب الإمام فخر الدين الرازي وعدد من المتكلمين إلى أن هذا الخلاف لفظي راجع إلى تفسير الإيمان وتعريفه فإن فسرناه بالتصديق فلا يقبلهما لأنه لا يقبل التفاوت؛ لأن الواجب هو اليقين وهو أمر بسيط له مرتبة واحدة إما أن يكون أولا يكون. وإن قلنا هو الأعمال أيضاً فيقبلهما.

والتحقيق يثبت أن هذا النزاع ليس كنزاع لفظي؛ لأنا إذا فسرنا الإيمان بالتصديق ولا ندخل الأعمال في حقيقة الإيمان يتوجه إليه النزاع أيضا؛ لأنه يمكن أن يكون مراد القائلين: الإيمان يزيد وينقص (بعد قولهم إن الإيمان هو التصديق) أن التصديق يعم اليقين والتقليد واليقين كما عرفوه: اعتقاد جازم مطابق للواقع لا يزول بتشكيك المشكك يغاير التقليد الذي يقبل التشكيك وبذلك نقول:

إن الإيمان بمعنى التصديق اليقيني أزيد من غيره، بل إن الإيمان بالمعنى الأول المتحقق في التصديق اليقيني أيضاً يقبل التفاوت من: علم اليقين وعين اليقين وعلى سبيل المثال:

فإن التصديق بحدوث العالم المكتسب من الأدلة النظرية، وترتيب القياس الموصل إلى درجة اليقين أدون من التصديق واليقين بطلوع الشمس عند مشاهدتها، وقول إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام: بلى ولكن ليطمئن قلبي - أكبر دليل على أن لليقين درجات؛ إذ أنه قوله عليه السلام: بلى. في جواب قول الله تعالى: **أولم تؤمن.** دليل على أنه أثبت لنفسه الإيمان المأمور به في الدرجة الأولى، وهي علم اليقين، وأراد الاستطلاع بأكثر مما عليه التكليف تطمينا للقلب كما يستنبط من هذا أن القلب يطلب إيمان المشاهدة وإلا فهو مطمئن قبل المشاهدة اطمئنان الدليل.

ومن الواجب ذكره؛ أن إثبات الاطمئنان بعد المشاهدة في قول إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام لا يدل على أنه قبل هذا كان له ضد الاطمئنان وهو الاضطراب والتردد؛ بل المراد بالاطمئنان الاطمئنان بالمشاهدة، بعد الاطمئنان بالاستدلال، فهذا اطمئنان على الاطمئنان، لا الاطمئنان بعد القلق.

ذكر ابن الهمام: أن الحنفية ومعهم إمام الحرمين لا يمنعون الزيادة والنقصان؛ باعتبار جهات غير ذات التصديق، وفي ذلك روي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال: إيماني كإيمان جبريل عليه السلام ولا أقول إيماني مثل إيمان جبريل عليه السلام؛ لأن المثلية تقتضي المساوات في كل الصفات، والتشبيه لا يقتضيها بل يكفي لإطلاق المساوات في بعضها، فلا أحد يقول بالمساوات بين إيمان آحاد الناس، وإيمان الملائكة، والأنبياء عليهم السلام من كل وجه.

وبما ذكرنا من مذهب الإمام في هذا الموضوع يظهر دليل الرد على من يقول: كيف يجعل أبو حنيفة إيمان عوام الناس مثل إيمان الأنبياء ؟

وما ذكره ابن الهمام موافق لكل ما صرح به الإمام أبو حنيفة رحمه الله في رسائله الاعتقادية. علما بأن بعض ما ذكره الإمام فيه لفظ (مثل) كما في كتاب: (العالم والمتعلم) فإنه صرح بقوله: إن إيماننا مثل إيمان الملائكة فإنه لم يرد بالمثلية إلا بالمشابهة بالمعنى الذي ذكره ابن الهمام، وهوما يعتبر أقل من المساوات في كل الأمور ومن كل وجه، والدليل على ذلك جوابه لسؤال المتعلم حينما سأله: من أين ينبغي لنا أن نقول: إن إيماننا مثل إيمان الملائكة والرسل وقد نعلم أنهم كانوا أطوع لله عز وجل منا ؟ ويقول العالم (الإمام الأعظم) في جوابه:

أنهم كما فضلوا بالنبوة والرسالة؛ فضلوا كذلك بالخوف، والرغبة، وجميع مكارم الأخلاق على من سواهم، والخصلة الأخرى أنهم عاينوا من العجائب ما لم نعاينه ..... ثم يوضح الموضوع بقوله: إن القياس في ذلك كرجلين عالمين بالسباحة لا يقوى أحدهما صاحبه في شيء من الأمور؛ فانتهيا إلى نهر كثير الماء شديد الجرية؛ فأحدهما على دخوله أجرأ، والآخر أجبن، أو كرجلين بهما مرض واحد وأتيا بدواء واحد شديد المرارة فأحدهما على شربه أجرأ، والآخر أجبن. ويسأل المتعلم مرة أخرى ويقول:

لكن أخبرني إن كان إيماننا مثل إيمان الرسل؛ أليس ثواب إيماننا مثل ثواب إيمانهم ؟ فإن كان ثواب إيماننا مثل ثواب إيمانهم فما فضلهم علينا ؟ وقد استوينا بالدنيا بالإيمان، واستوينا في الآخرة في ثواب الإيمان؛ فإن كان ثواب إيماننا دون

ثواب إيمانهم أليس هذا ظلما ؟ إذ كان إيماننا مثل إيمانهم ولم يجعل لنا من الثواب ما جعل لهم ؟ ويجيب الإمام بقوله:

ألست تعلم ان إيماننا مثل إيمانهم (يريد المشابهة لا المثلية الكاملة كما حققنا) لأنا آمنا بكل شيء آمنت به الرسل ولهم بعد الفضل علينا في الثواب على الإيمان، وجميع العبادات لأن الله تعالى كما فضلهم بالنبوة على الناس كذلك فضل كلامهم، وصلاتهم، وبيوتهم، ومساكنهم، وجميع أمورهم على غيرها من الأشياء، ولم يظلمنا ربنا إذ لم يجعل ثوابنا مثل ثوابهم، وذلك إنما يكون الظلم لو نقصنا حقنا فأسخطنا؛ فإما إذا ذاد أولئك ولم ينقصنا حقنا وأعطانا حتى أرضانا فإن ذلك ليس بظلم، والأنبياء والرسل لهم الفضل في الدنيا على جميع الناس؛ لأنهم هم القادة وهم أمناء الرحمن ولا يدانيهم أحد من الناس في عبادتهم وخوفهم وخشوعهم وتحملهم المشقات وكذلك إنما أدرك الناس بإذن الله الفضل بهم فلهم مثل أجور من يدخل الجنة بدعائهم.

بان مما تقدم أن الإمام الأعظم يقول بالمساوات بين إيمان المؤمنين نظرا إلى مذهبه في ماهية الإيمان، وإلى قوله بعدم دخول الأعمال في الإيمان المأمور به شرعا، ويجعل التكليف بالأعمال مرتبا على التكليف بالإيمان ومغايرا له وما ذكره في رسالته (العالم والمتعلم) من الدليل يكفي في تحقيق مذهبه، ولسنا بعد ذلك في حاجة إلى زيادة التوضيح مستندين على أدلة أخرى. إذ نصوص الإمام أقوى دليل في تحقيق آراءه الكلامية. وقد بين مذهبه في رسائله العقدية بطريق لا مجال لإنكاره، وليس لنا بعد ذلك أن نشك في هذا بالنظر إلى ما استدل به الإمام وبني عليه مذهبه في ماهية الإيمان، وتحققه بالتصديق والإقرار، وعدم دخول الأعمال في ماهية الإيمان. ([1])

---

[1]) الإمام الأعظم أبو حنيفة وآراؤه في العقيدة الإسلامية ج١ ص ٢٩٣

بيان بعض آراء الإمام ابن تيمية رحمه الله
في موضوع قبول الإيمان الزيادة والنقصان:

من أهم البحوث حول الإيمان والعمل هو بيان آراء الإمام ابن تيمية الذي عرف بأنه ممن يجعل العمل جزء من الإيمان مطلقا من غير أي قيد ويتمسك بذلك بعض الشباب في عصرنا هذا (١٤٢٠هـ ١٩٩٩) بأن القول الصحيح ما نقل عن ابن تيمية، وكأنهم وضعوا ابن تيمية في موضع مقابل ومضاد لما ذكره الإمام أبو حنيفة من ان الإيمان عبارة عن الإقرار والتصديق، وأيضا لما ذكره صاحب العقيدة الطحاوية في مادة رقم (٦٢) بأن الإيمان إقرار وتصديق.

والمتعمق في كلام الإمام ابن تيمية رحمه الله يدرك تماما أنه يشدد على العمل للرد على المرجئة الذين يقولون: إن الذنب لا يضر مع الإيمان كما أن الطاعة لا تنفع مع الكفر. لا أنه يجعل العمل جزء أصليا للإيمان وإلا يكون قوله مثل قول الخوارج والمعتزلة.

وهذا نص ما ذكره شيخ الإسلام في كتابه (الإيمان):

(ومما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي، وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء كحماد بن أبي سليمان، وهو أول من قال ذلك، ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم متفقون مع جميع علماء السنة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد، وإن قالوا: إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل فهم يقولون: إن الإيمان بدون العمل، ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقا للذم والعقاب، كما تقوله الجماعة، ويقولون أيضاً بأن من أهل الكبائر من يدخل النار كما تقوله الجماعة، والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان من أهل السنة متفقون على أنه لا يخلد في النار، فليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين ظاهرا وباطنا بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وما تواتر عنه أنهم من أهل الوعيد وأنه يدخل النار منهم من أخبر الله ورسوله بدخوله إليها ولا يخلد منهم فيها أحد ولا يكونون مرتدين مباحي الدماء، ولكن الأقوال المنحرفة قول من يقول بتخليدهم في النار كالخوارج

والمعتزلة، وقول غلاة المرجئة الذين يقولون: ما نعلم أن أحدا منهم يدخل النار بل نقف في هذا كله.) انتهى كلام ابن تيمية بالنص في هذا الباب. ([1])

ومع أنه أضاف أشياء أخرى للفرق بين أقوال المرجئة والخوارج، والمعتزلة فقد تركناها لأننا بصدد إثبات أن الإمام ابن تيمية يعتبر هذا النزاع نزاعا لفظيا، ونستغرب مما ذكره الشيخ الألباني بأن النزاع ليس نزاعا لفظيا؛ ليرد على ما ذكره أبو العز شارح العقيدة الطحاوية في هذا الباب، وأغمض الألباني عينيه عن صريح ما ذكره ابن تيمية رحمه الله في هذا الموضوع، ويظهر من أقوال أبي العز الحنفي أنه أخذ هذا من أقوال ابن تيمية وإن لم يصرح به كما هو دأبه بأنه لا يذكر مرجع أقواله، ويظهر من أقوال ابن تيمية رحمه الله أنه يستدل بعدم كفر مرتكب الذنوب بأن عقوبة القطع للسارق وعقوبة الجلد للزاني دليل على بقاء أصل الإيمان فيه وأيضا أن قتل الزاني المحصن عن طريق الرجم ليس لأجل أنه مرتد عن الإسلام فليقتل، بدليل أن قتل المرتد يكون بالسيف بعد الاستتابة، وأما الزاني المحصن فيرجم بالحجارة بلا استتابة.

ولما ذكره أدلة كثيرة منها حديث إقرار الزاني والزانية أمام الرسول صلى الله عليه وسلم في واقعتين منفردتين بالزنا للنجاة من عذاب الآخرة، وهذان الحديثان معروفان فهذا أكبر دليل على أن القتل بالرجم تطهيرا، وليس قتلا بذنب الكفر. وأيضا أن الرسول صلى الله عليه وسلم صلى على ماعز المعترف بالزنا والمجرى عليه حد الرجم، وهذا أكبر دليل على أن إجراء حد الرجم على مرتكب الزنا تطهير له ويتوقع غفرانه.

وحينما يحقق ابن تيمية رحمه الله موضوع الإيمان في مؤلفاته يبين الأدلة بطريق علمي لا يمكن إنكاره، ويستدل بأدلة تجمع بين طوائف أهل السنة والجماعة ولا يأتي بعبارات موهمة ومشككة حتى لا يبقى فيما يريده أي إجمال ونذكر نماذج من أقواله:

---

[1]) الإيمان تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية طبع المكتب الإسلامي ص ٢٨١-٢٨٢ وأيضا نجد هذا النص في فتاوى ابن تيمية كتاب الإيمان ج٧ ص ١٨٦-١٨٧

١–يذكر في الرد على الخوارج القائلين بكفر مرتكب الذنب في فتاواه ما يلي:

ويقال للخوارج: الذي نفى عن السارق والزاني والشارب وغيرهم الإيمان، هو لم يجعلهم مرتدين على الإسلام؛ بل عاقب هذا بالجلد وهذا بالقطع ولم يقتل أحداً إلا الزاني المحصن، ولم يقتله قتل المرتد، فإن المرتد يقتل بالسيف بعد الاستتابة وهذا يرجم بالحجارة؛ بلا استتابة فدل ذلك على أنه وإن نفي عنهم الإيمان، فليس عندهم مرتدين عن الإسلام مع ظهور ذنوبهم، وليسوا كالمنافقين الذين كانوا يظهرون الإسلام ويبطنون الكفر، فأولئك لم يعاقبهم إلا على ذنب ظاهر. ([١])

٢– يذكر في توجيه كلام من يقول: أنا مؤمن حقاً – بأنه أراد بذلك ما يعلمه من نفسه من التصديق الجازم، ولكون الإيمان ليس مجرد التصديق بل لا بد من أعمال قلبية تستلزم أعمالاً ظاهرة كما تقدم. ([٢])

وما ذكره رحمه الله يبين الموقف لدى القائلين بصحة: أنا مؤمن حقا، بأن الغرض من هذا القول هو الحكاية عن الجزم الذهني من غير النظر إلى ما يستلزمه هذا الجزم من الأعمال. وكأن ابن تيمية يرجع الاختلاف في: هل يصح في أن يقول المؤمن أنا مؤمن حقاً أو عليه أن يذكر بطريق الاستثناء إلى الاختلاف اللفظي بحيث أن القائل بقول:

أنا مؤمن حقاً يعبر عن أصل الجزم لا عن لوازم الجزم، وأما القائلون بالاستثناء فإنهم يعتبرون الملزوم مع اللازم.

وقد أتى بهذا الفرق رفع الفروق الأساسية التي يظنها الناس بين هذين القولين ونستنبط من كلامه السؤال الموجه إلى كل فريق، فنسأل القائلين بجواز قول: أنا مؤمن حقاً: هل العمل ليس له دخل في الإيمان ؟ فيرد ويقول كيف وإن العمل من متطلبات الإيمان، ولكن اصل الإيمان يرتبط بالجزم، وعلى المؤمن أن يأتي بمتطلباته.

---

[١]) مجموعة فتاوى ابن تيمية رحمه الله ج٧ ص ١٨٧ طبع دار الوفاء ودار ابن حزم .

[٢]) نفس المرجع السابق ج٧ ص ١٩٢

ولا يترك ابن تيمية رحمه الله الأمر في هذا الحد بل يفصل ويقول:

فحب الله ورسوله من الإيمان، وحب ما أمر الله به، وبغض ما نهي عنه هذا من أخص الأمور بالإيمان، ولهذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في عدة أحاديث:

أن: (من سرته حسنته وساءته سيئته فهو مؤمن) ([1])

فهذا يحب الحسنة ويفرح بها، ويبغض السيئة ويسوؤه فعله وإن فعلها بشهوة غالبة وهذا الحب والبغض من خصائص الإيمان.

ثم يشرح الموضوع أكثر ويقول:

ومعلوم أن الزاني حين يزني؛ إنما يزني لحب نفسه لذلك الفعل، فلو قام بقلبه خشية الله التي تقهر الشهوة أو حب الذي يغلب الشهوة، لم يزن ولهذا قال الله تعالى عن يوسف على نبينا عليه الصلاة والسلام:

(**كذلك لنصرف** عنه **السوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين)** سورة يوسف آية ٢٤

فمن كان مخلصا لله حق الإخلاص لم يزن وغنما يزني لخلوه عن ذلك، وهذا هو الإيمان الذي ينزع منه، ولم ينزع منه نفس التصديق. ولهذا قيل: هو مسلم وليس بمؤمن، فإن المسلم المستحق للثواب لا بد أن يكون مصدقا وإلا كان منافقا. لكن ليس كل من صدق قام بقلبه من الأحوال الإيمانية الواجبة مثل كمال محبة الله ورسوله، ومثل خشية الله، والإخلاص له في الأعمال والتوكل عليه، بل يكون الرجل مصدقا بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وهو مع ذلك يرائي بأعماله ويكون أهله، وماله أحب إليه من الله ورسوله وجهاد في سبيله، وقد خوطب بهذا المؤمنون في آخر الأمر في سورة براءة فقيل لهم:

(إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الظالمين) سورة التوبة آية ٢٤

---

[1]) حديث رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ورواه أحمد ١/ ١٨

ومعلوم أن كثيرا من المؤمنين أو أكثرهم بهذه الصفة ([1])

٣- يذكر رحمه الله أن المراد بالكفر في إطلاقه على تارك العمل في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: سباب المسلم فسوق وقتاله كفر ([2])

وروي عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال: إذا قال المسلم لأخيه يا كافر فلم يكن كذلك، باء بالكفر. ([3])

فقد سماه النبي صلى الله عليه وسلم بقتاله أخاه كافرا - والمراد بالكفر ليس كفرا ينقل عن الملة، ولكن الكفر من جهة العمل يستشهد بما يقوله في عدة مواضع من مؤلفاته لا سيما في تأليفه (الإيمان) وفي مجموعة فتاواه ويقول في موضع:

قالوا: فمن ثم قلنا: إن ترك التصديق بالله كفر، وإن ترك الفرائض مع تصديق الله أنه قد أوجبها، كفر، ليس بكفر بالله، إنما هو كفر من جهة ترك الحق كما يقول القائل كفرتني حقي ونعمتي، يريد ضيعت حقي، وضيعت شكر نعمتي. قالوا: ولنا في هذا قدوة بمن روي عنهم من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم والتابعين؛ إذ جعلوا للكفر فروعا، دون أصله لا ينقل صاحبه عن ملة الإسلام كما أثبتوا للإيمان من جهة العمل فروعا للأصل لا ينقل تركه عن ملة الإسلام. من ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى:

(ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)سورة المائدة آية٤٤ قال محمد بن نصر: حدثنا ابن يحي، حدثنا سفيان ابن عيينة عن هشام، يعني ابن عروة عن حجير عن طاووس عن ابن عباس:

(ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)سورة المائدة آية٤٤

ليس بالكفر الذي يذهبون إليه. ثم يذكر في رواية أخرى عن ابن عباس: فهو كافر كفرا لا ينقل عن الملة وليس كمن كفر بالله وملائكته وكتبه ورسله. وأيضا روي عن ابن جرير عن عطاء قال: كفر دون كفر. وظلم دون ظلم وفسق دون فسق. قال محمد بن نصر: قالوا: وقد صدق عطاء قد يسمى الكافر ظالما

---

[1]) فتاوى ابن تيمية ج٧ ص ١٩٣

[2]) صحيح البخاري في الإيمان (٤٨) ومسلم في الإيمان (٦٤) (١١٦)

[3]) البخاري في الأدب (٣، ٦١٠، ١٠) ومسلم في الإيمان (٦٨/١١١)

ويسمي العاصي من المسلمين ظالما فظلم ينقل عن ملة الإسلام وظلم لا ينقل، قال الله تعالى:

(الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) سورة الأنعام آية ٨٢

وقال تعالى: **(إن الشرك لظلم عظيم)** سورة لقمان آية ١٤

وذكر حديث ابن مسعود المتفق عليه قال: لما نزلت:

(الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) شق ذلك على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا: أينا لم يظلم نفسه ؟ قال رسول صلى الله عليه وسلم: ليس بذلك ألم تسمعوا إلى قول العبد الصالح: **(إن الشرك لظلم عظيم)** إنما هو الشرك [1]

وأيضا قال محمد بن نصر: وكذلك الفسق فسقان، فسق ينقل عن الملة، ، فسق لا ينقل عن الملة، فيسمى الكافر فاسقا، والفاسق من المسلمين فاسقا. ذكر الله إبليس فقال:

(ففسق عن أمر ربه) سورة الكهف آية ٢٥

وكان ذلك الفسق منه كفرا وقال الله تعالى:

(وأما الذين فسقوا فمأواهم النار) سورة السجدة آية ٢٠

يريد به الكفار دل على ذلك قوله تعالى:

(كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها وقيل لهم ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون) سورة السجدة آية ٢٠

وسمي الفاسق من المسلمين فاسقا، ولم يخرجه من الإسلام قال تعالى: **والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا واولئك هم الفاسقون)** سورة النور آية٤

وقال الله تعالى:

(فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج)) سورة البقرة آية ١٩٧

---

[1]) البخاري في التفسير (٤٧٧٦) ومسلم في الإيمان ١٩٧/١٢٤

ذكر العلماء في تفسير الفسوق هاهنا هي المعاصي.

قالوا: فلما كان الظلم ظلمين والفسق فسقين كذلك الكفر كفران: أحدهما ينقل عن الملة والآخر لا ينقل عن الملة، وكذلك الشرك شركان، شرك في التوحيد ينقل عن الملة وشرك في العمل لا ينقل عن الملة وهو الرياء. قال الله تعالى:

(فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا.) سورة الكهف آية ١١٠

يريد بذلك المراد بالأعمال الصالحة. وورد في الحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: الطيرة شرك ([١])([٢])

يستدل الإمام ابن تيمية على مذهبه في قضية العمل وصلته بالإيمان بأدلة كثيرة منها:

١-ما نقله عن ابن شيبة في بيان حديث (لا يزني الزاني حين يزني، وهو مؤمن)([٣]) لا يكون مستكمل الإيمان، يكون ناقصا من إيمانه، قال: وسألت أحمد بن حنبل عن الإسلام والإيمان. فقال: الإيمان قول وعمل؛ والإسلام إقرار. قال وبه قال أبو خيشمة. وقال ابن أبي شيبة لا يكون الإسلام إلا بالإيمان ولا إيمان إلا بالإسلام. ([٤])

٢- ومنها ما يستدل به من آيات:

(إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون - الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون- اولئك هم المؤمنون حقاً لهم درجات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم) آيات ٢-٤- من سورة الأنفال

---

[١]) ذكره ابو داود في الطب (٣٩) والترمذي في السير (١٦١٤) وقال حسن صحح لا نعرفه إلا من حديث سلمة بن كهيل – وذكره ابن ماجة قي الطب (٣٥٣٨)

[٢]) مجموعة فتاوى ابن تيمية ج٧ ص ٢٠٦

[٣]) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود وأحمد.

[٤]) المرجع السابق ص ٢٠٧

يستدل بهذه الآيات على قبول الإيمان الزيادة والنقصان، وإن ناقص الإيمان ليس ككامله، ويذكر ما روي عن حسان بن عطية أنه قال: الإيمان في كتاب الله صار إلى العمل قال الله تعالى: **(إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم)** ثم صيرهم إلى العمل فقال:

(الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون) قال: وسمعت الأوزاعي يقول: قال الله تعالى:

(فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين)سورة التوبة آية١١ والإيمان بالله باللسان وتصديق به بالعمل.

ويزيد الإمام ابن تيمية توضيحا ويقول: وقال معمر عن الزهري: كنا نقول الإسلام بالإقرار، والإيمان بالعمل ؛والإيمان قول وعمل قرينان لا ينفع أحدهما إلا بالآخر. وما من أحد إلا يوزن قوله وعمله ؛فإن كان عمله أوزن من قوله صعد إلى الله: وإن كان كلامه أوزن من عمله لم يصعد إلى الله؛ ورواه أبو عمرو الطلمنكي بإسناده المعروف. وقال معاوية بن عمر عن ابن اسحق الفزاري عن الأوزاعي قال: لا يستقيم الإيمان إلا بالقول، ولا يستقيم الإيمان والقول إلا بالعمل، ولا يستقيم الإيمان والقول والعمل إلا بالنية موافقة للسنة. وكان من مضى من سلفنا لا يفرقون بين الإيمان والعمل، العمل من الإيمان؛ والإيمان من العمل. وإنما الإيمان اسم يجمع كما يجمع هذه الأديان اسمها ويصدقه العمل، فمن آمن بلسانه وعرف بقلبه وصدق بعمله فذلك العروة الوثــقى التي لا انفصام لها، ومن قال بلسانه ولم يعرف بقلبه ولم ليصدق بعمله كان في الآخرة من الخاسرين وهذا معروف عن غير واحد من السلف والخلف أنهم يجعلون العمل مصدقا للقول ورووا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه معاذ بن أسد: حدثنا الفضيل بن عياض عن ليث بن أبي بن أبي سليم عن مجاهد عن أبا ذر سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان فقال: الإيمان الإقرار والتصديق بالعمل ثم تلا:

(ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) إلى قوله: **(وأولئك هم المتقون)** سورة البقرة آية ١٧٧

قلت: حديث أبي ذر هذا مروي من غير وجه؛ فإن كان هذا اللفظ هولفظ الرسول صلى الله عليه وسلم فلا كلام، وإن كانوا رووا بالمعنى دل على أنه من المعروف في لغتهم أنه يقال: صدق قوله بعمله وكذلك قال شيخ الإسلام الهروي: الإيمان تصديق كله. (١)

ونكتفي بهذا القدر من ذكر آراء ابن تيمية رحمه الله الذي يدل على أنه يعطي للعمل أهمية كاملة ولكن لا يخرج المقصر في العمل من الإيمان إلا إذا كان مستخفا به ومصرا إصرارا يظهر منه ان في تصديقه شيء من الخلل.

***

ن

---

[١]) مجموعة فتاوى ابن تيمية المجلد السابع ص ١٨٥- ١٨٦ ومما يورث الانتباه ان ابن تيمية ذكر عبد الله الأنصاري الهروي باسم شيخ الإسلام ، وهذا يدل على أنه رحمه الله لا يعادي كل الصوفية؛ بل الصوفية المنحرفين ، ومعروف ان الهروي وهو مؤلف كتاب : (منازل السائرين) من أئمة التصوف وكتابه وهو المرجع لكتاب ابن القيم الجوزية رحمه الله : (مدارج السالكين ومنازل السائرين في منازل إياك نعبد وإياك نستعين)
و مع أنه اعترض على بعض آراء الهروي لكنه يؤيد كثيراً منها وكتب كتابه على نهجه .

نتيجة البحث وبيان ضرورة التحقيق حول الإيمان في عصرنا هذا الذي كثر فيه البعد عن الاهتمام بالحقائق العلمية الإسلامية وضرورة الاستفادة من مثل هذه البحوث في مجالات الدعوة الإسلامية

إن عصرنا هذا الذي غلبت فيه الماديات على التحقيقات العلمية المرتبطة بالأمور المعنوية (الأمور الميتافيزيقية)؛ يعتبر عصر إعطاء القضايا الإسلامية للبيئات، والأفراد والمجتمعات بطريق يكون هضم القضايا سهلا من ناحية، ووضع النقاط على الحروف فيما يحتاج إليه المحبون للتحقيق بطريق دقيق، من ناحية أخرى.

علما بأن العقيدة الإسلامية لا تتغير ولا تتطور؛ ولكن النظرة إليها تتطور بتطور الأزمنة والأفكار.

ولقد رأى المسلمون في القرون المتوالية منذ ظهور شمس الإسلام فرقا وطوائف مختلفة وأحزابا متنوعة. كل حزب بما لديهم فرحون، ولكن المنصفين من هؤلاء الطوائف أعلنوا أن الإسلام منذ ظهوره نادى بوحدة العقيدة ونبذ الشرك بكل أنواعها، وعلى كل متبع للحق وداع إلى دين الله أن يسعى إلى محو جميع الفروق الطائفية والعنصرية الهدامة؛ التي تفضي إلى التشتت في عقائد المسلمين. وليكن تمسكه بدعوة الرسول صلى الله عليه وسلم جميع المسلمين إلى وحدة العقيدة وإلى الجهاد والتضحية في سبيل إحقاق الحق وإبطال الباطل.

لقد جاء الإسلام في حال كان العالم يعيش في ظلام دامس، وجهل مطبق وعقائد محرفة ومضللة، فبدل ظلام الحياة ضياء ونورا، وجهل الناس ثقافة وعلما، دعا الناس إلى عقيدة تجمع بين العقائد والأديان السماوية التي تتمشى مع الفطر السليمة، وأعلن أن الأوهام الزائفة هي الواجب محوها، وأن البشرية تحتاج إلى ما هو الواجب عقيدة، وسلوكا، وتفكيرا، وتنظيما في شتى نواحي الحياة والحضارة. وجه الإسلام الناس جميعا عربهم وعجمهم أسودهم وأبيضهم إلى العمل بدستور أبدي وخالد تكفل الله بحفظه؛ وهو القرآن الكريم بحيث يفضي هذا التمسك وهذا العمل إلى محاربة الأفكار الجاهلية الأولى.

أعلن الإسلام بقوة وحدة العقيدة الإسلامية، وبضوء المبادئ والأسس السليمة الخالدة التي لا تقبل التغيير والتطوير أن التعاون بين المسلمين هو الأساس للدعوة إلى الحق، والخير، والفضيلة، والعدل، والمساوات، والحرية الواقعية، والرقى للمحافظة على الشرف والكرامة، ومحاربة الأهواء، والتقاليد الضارة.

إن الدعوة إلى العقيدة الصحيحة، ونبذ الشرك لا تبقى منحصرة في إطار واحد؛ بل يدعوا إلى تحرير الإنسان من الجمود، والجهل، والاستبداد.

إن ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع نموذج من النماذج الهامة؛ لوضع أسس سليمة لا يصل الإنسان إلى السعادة الأبدية إلا بالتمسك بها إذ يقول:

(أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد، كلكم لآدم، وآدم من تراب، إن أكرمكم عند الله أتقاكم؛ ليس لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أبيض، ولأبيض على أحمر فضل إلا بالتقوى، ألا هل بلغت اللهم فاشهد فليبلغ الشاهد منكم الغائب) (١).

إن القضاء على الفوارق القومية والعنصرية، وإن اعتبار التقوى معياراً أصلياً للفضيلة مع رعاية أنواع التقوى: في العبادة والسلوك الاجتماعي والتقوى في السيرة والخلق والتقوى في الخوف من الله ومن حساب يوم القيامة، وساير ما تشتمل عليه هذه الكلمة المليئة بالمعاني؛ كل ذلك مرتبط بعقيدة الوحدة ونبذ الشرك بأنواعه المختلفة.

ومع هذا الإعلان العام والإعلام الشامل وكثير غيره من خطب الرسول صلى الله عليه وسلم التي ترشد البشرية إلى الحق والصدق واليقين نرى المسلمين محاطون بأنواع شتى من الأفكار المختلفة، والآراء المتناقضة البعيدة عن روح التمسك بهذه الخطبة الجامعة المزيلة للفوارق والخطب الأخرى التي وضحت الطريق أمام المسلمين ليأخذوا بما هو الواجب عليهم.

---

(١) رواه أحمد في مسنده.

إن أعداء الإسلام والمسلمين افتروا على الإسلام، واتهموه بأنه يمنع حرية الفكر والرقي الحقيقي ونسوا أن القرآن الكريم وجميع وصايا ديننا الحنيف شاهد صدق على أن الإسلام بسعة رفقه لا يمنع التفكر والوصول إلى المدارج العليا؛ بل يرشد الناس إلى غزاة المعرفة واتساع الأفق والبعد عن التردد.

إن الإسلام لم يترك شيئا يكون فيه نفع البشرية مع الاحتفاظ بكرامتها، وعزتها وشوكتها، فبين ما هو واجب المسلمين في العقائد والعبادات والمعاملات لتكون أعمالهم مؤسسة على التأمل العقلي، وهو ذلك النور الذي وصى به القرآن الكريم في عدة مواضع بإرشادات:

أفلا تعقلون - لتكون نفوسهم مستعدة لقبول الحقائق بمعيار العقل، ويكون الشخص بتفكره وتدبره منصفا في الفرق بين الحق والباطل - خارجا عن التقليد الأعمى الذي يزول بتشكيك المشككين - وليكن النظر إلى الحقائق بالفكر والروح والدقة؛ بحيث يكون ممدا لقبول القضايا الإسلامية العقدية والسلوكية بكل ذوق وحب.

إن التعمق في القضايا المرتبطة بالإيمان في نصوص القرآن والحديث يجعلنا بحال نعتقد أن العالم أكبر بكثير من ظاهره المشهود؛ لأن العالم ليس عالم الشهادة وحده؛ بل ينقسم إلى عالم الغيب والشهادة، وأن العالم ليس هذه الدنيا وحدها، بل هو الدنيا والآخرة، وأن الموت ليس فناء أبديا ونهاية للوجود، وإنما هو مرحلة من مراحل الطريق والحياة الممتدة إلى أبد الآباد هي بعد الموت وبعد زوال الحياة العارضة الدنيوية.

إن التعمق في القضايا الإيمانية يعطي للإنسان مولدا جديدا أعظم في حقيقته من المولد الذي كانت به نشأته؛ فيرى في الوجود والعالم والحياة تصورا جديدا، وينظر إلى الحقائق بمنظار التعمق الديني.

إن القرآن الكريم أرشدنا إلى أن التقوى يتركز أول ما يتركز على الإيمان بالغيب، ثم على العمل بالفرائض، والبدء بالإيمان بالغيب؛ هو البدء بما يميز الإنسان من الحيوانات الأخرى التي لا تدرك إلا عن طريق الحواس، وبذلك نعرف ونعترف أن الوجود أكبر وأعظم وأشمل من ذلك الحيز الصغير المحدد الذي

تدركه الحواس، وأنعم الله على الإنسان المؤمن بأنه يدرك الكون وما وراء الكون ويعترف بالقوة التي تدير الكون وما فيه.

إن الإنسان بإيمانه بالغيب يبرز الطاقة الفكرية التي وهبها الله له ويظهر طاقته العقلية في أن عدم إدراكه للمجهول لا ينفى وجوده في الغيب المكنون ويتأكد بأن الله العليم الخبير هو الذي يحيط بالظاهر، والباطن، والغيب، والشهادة، نعم ! الإيمان بالغيب هو الطريق في الفصل بين آراء الماديين؛ الذين لا وجود عندهم إلا للمحسوس، وبين آراء المؤمنين بالغيب الذين يدركون الخط الفاصل بين المحسوس واللامحسوس؛ فيؤمنون بأن الله هو الخالق لكل من الغيب، والشهادة، ويستدلون بوجود الله وبقدرته وخلقه استدلالاً (إنّياً) وهو الاستدلال العلمي من المعلول إلى العلة بقوة العقل والتدبر.

إن الإيمان بالغيب يجعل من المؤمن بحال يعتقد أن تصديق جبريل عليه السلام بقوله:

صدقت عند سؤاله عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان.

وجوابه بقوله:

(أن نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وتؤمن بالقدر خيره وشره) أكبر دليل على أن الإيمان يبدأ من الإيمان بالغيب.

ولا ننسى ما ذكره بعض المفسرين من معنى (الإيمان بالغيب) حيث قال:

الإيمان بالغيب أي بضمائرهم وقلوبهم بخلاف المنافقين. وقال الشاعر:

وبالغيب آمنا وقد كان قومنا يصلون للأوثان قبل محمد ([١])

وهذا مفسر يبين الغيب بمعنى آخر غير ما ذكرناه وفصلناه.

روى ابن كثير سنده عن عبد الرحمن بن يزيد أنه قال: كنا عند عبدالله بن مسعود جلوسا، فذكرنا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وما سبقونا به فقال عبد الله: إن أمر محمد صلى الله عليه وسلم كان بينا لما رآه والذي لا إله غيره ما

---

[١]) تفسير الجامع لأحكام القرآن تأليف الإمام القرطبي ج١ ص١١٥

آمن أحد قط إيمانا أفضل من إيمان بغيب ثم قرأ: **(الذين يؤمنون بالغــيب)** إلى قوله تعالى **(المفلحون)** ([1])

وفي معنى هذا الحديث ما رواه أحمد رحمه الله عن (ابن محيريز) قال قلت لأبي جمعة: حدثنا حديثا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: نعم أحدثك حديثك جيدا؛ تغدينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنا أبو عبيدة بن الجراح؛ فقال يا رسول الله:

هل أحد خير منا ؟ أسلمنا معك، ، جاهدنا معك قال: نعم ! قوم من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني. ([2])

وفي رواية أخرى عن صالح بن جبير قال: قدم علينا أبوجمعة الأنصاري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ ببيت المقدس يصلي فيه ومعنا يومئذ (رجاء بن حيوة) رضي الله عنه فلما انصرف خرجنا نشيعه فلما أراد الانصراف قال: إن لكم جائزة وحقا أحدثكم بحديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا: هات، رحمك الله. قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنا معاذ بن جبل عاشر عشرة - فقلنا يا رسول الله: هل من قوم أعظم منا أجرا ؟ آمنا بك واتبعناك قال: (ما يمنعكم من ذلك ورسول الله بين أظهر كم يأتيكم بالوحي من السماء ؟ بل قوم بعدكم يأتيهم من بين لوحين يؤمنون به، ويعملون بما فيه أولئك أعظم منكم أجرا، أولئك أعظم منكم أجرا. ([3])

إن هذه الإرشادات النبوية وكثير غيرها يعطي لنا المفتاح لمعرفة الإيمان بالغيب، والذي ذكر في صفة المتيقن كمميز بارز لهؤلاء الذين نالوا بتقواهم مرتبة الفلاح ثبتوا على الهداية فثبتهم الله على الاهتداء وذكرهم الله بطريق الحصر بقوله:

---

[1]) رواه ابن أبي حاتم وابن مردويه والحاكم. وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه

([2]) رواه أحمد عن ابي الجمعة الأنصاري. وله طرق أخرى .

[3]) رواه أبو بكر بن مردويه في تفسيره عن صالح بن جبير عن أبي جمعة – مختصر تفسير ابن كثير ج١ ص٢٩

(واولئك هم المهتدون) فلا هداية إلى الإيمان بالغيب إلا هداية الله ولا اهتداء إلا بالتطبيق العقدي والعملي.

إن المتعمق في الآيات القرآنية التي ذكر فيها الإيمان بصيغ: المصدر الفعل الماضي - الفعل المضارع، اسم الفاعل، يتأكد بأن معرفة حقيقة الإيمان ودراستها في الأعمال والأفعال تحتاج إلى هذه التوضيحات التي أتت بها الأحاديث النبوية لبيان الإيمان: مفهومه، ومصداقه، وإطلاقاته المتنوعة بعبارات متنوعة لها أهميتها لغويا وبلاغيا.

ويلخص هذا التعمق في ملاحظة: أن الآيات القرآنية يسر بعضها بعضا وفي بيان الأحاديث النبوية لمعانيها في المطالب التالية:

أ-إن الإيمان واجب وتكلف فيكون أمرا اختياريا، وإلا يلزم تكليف ما لا يطاق ومع هذا فإنه يستلزم الأمور التي لا تتعلق بالاختيار؛ بل يعرض القلب الذي هو محل الإيمان بغير قصد منه ولا تعمد ومنها: الوجل. بدليل قول الله تعالى:

(إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهن وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون. الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون اولئك هم المؤمنون حقا) سورة الأنفال آيات ٢-٤

وللوصول إلى حقيقة الوجل نحتاج إلى معرفة ما روي عن أم الدرداء رضي الله عنها في قوله تعالى:

(إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم) قالت: الوجل في القلب كاحتراق السعفة ([١])

أما تجد له قشعريرة. ؟ قال بلى ! قالت: إذا وجدت ذلك فادع الله عند ذلك فإن الدعاء يذهب ذلك. ([٢])

ونجد الصلة بين هذه الآية وآية:

---

[١]) السعفة جريرة النخل. مختصر تفسير ابن كثير ج٢ ص ٨٤

[٢]) رواه الثوري عن عبدالله بن عثمان بن خشيم عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء تفسير في ظلال القرآن ج٣ ص ١٤٧٤

(الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثاني تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله) سورة الزمر آية ٢٣

وآية:

(قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون) سورة المؤمنون آية ١

وبعد هذه الجولات في الآيات الكريمة، والأحاديث النبوية يمكن لنا القول بأن الوجل هي الارتعاشة الوجدانية ؛التي تنتاب القلب المؤمن حين يذكر الله في أمر أو نهي فيغشاه جلاله وتنفض فيه مخافته.

والوجل إما فزع لذكر الله استعظاما له، وتهيبا من جلاله، أو هو الخوف من عقاب الله تعالى يأتي على المؤمن حينما يهم بمعصية ؛فيقال له اتق الله فينزع عنها خوفا من عقابه، وهذا الأخير موافق لما ذكره سفيان الثوري ويقول: سمعت الذي يقول في قوله تعالى:

(إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم) هو الرجل يريد ان يظلم أوقال: يهم بمعصية فيقال له: اتق الله فيجل قلبه وعلى كلا المعنيين فلا شك من استلزام الإيمان له وكونه خارجا عن الإرادة والتكليف ويتبع الإيمان تبعية طبيعية.

وحينما نذكر الوجل بكلا المعنيين، علينا أن نذكر لازما آخر للإيمان وهو الاطمئنان الذي بظاهره ينافي الوجل ؛لأن الاطمئنان فيه تسكين للنفس والخوف ارتعاشها. ولكن المتعمق يدرك عدم المنافات بينهما؛ لأن الاطمئنان عبارة عن شرح الصدر بنور المعرفة، والتوحيد وثلج الفؤاد، وهو يجامع الخوف، ووفَق بعض المفسرين بين الآيتين (آية الخوف وآية الاطمئنان) بأن الذكر في إحداهما ذكر رحمة، وفي الأخرى ذكر عقوبة. فلا منافاة بينهما. ولكن القول الأول أقوى من حيث الدليل؛ لأن المؤمن حينما يستلذ بذكر الله ويشرح صدره لا يغيب عنه الخوف من العقاب، وقد جمع الله بين المعنيين في الآية التي ذكرنا وهي الآية ٢٣ من سورة الزمر) **والله الذي نزل أحسن الحديث)** إلى قوله تعالى: **(إلى ذكر الله)**

ويظهر منها أن سكون النفس من حيث اليقين إلى الله وإن كانت تخاف الله فهذه حالة العارفين بالله الخائفين من سطوته وعقوبته. ([١])

والتعمق في مستلزمات الإيمان وجعلها في التجربة العملية بحيث يمتحن المؤمن نفسه بهذه المستلزمات يظهر من الآيات القرآنية الأخرى أيضاً إضافة إلى ما تدل عليه الآية المذكورة: (إنما المؤمنون ...) إلى(يتوكلون)

وهي:

أ-**لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم اولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه)** سورة المجادلة آية ٢٢.

ب- **(ترى كثيرا منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم ان سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون. ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء ولكن كثيرا منهم فاسقون)** سورة المائدة ٨٣-٨٤

إن الآية الأولى ترشدنا إلى أن الجمع بين الإيمان الخالص وموادة من حاد الله ورسوله غير ممكن ولوكان المحادون بعض الاقربين.

ولا يصح التفسير بأنه لا ينبغي أن يكون كذا؛ لأن هذا التفسير لا يشعر بعدم امتناع الجمع بين الإيمان وحب الكفار والمفهوم من الآية هو الثاني.

ورد في الحديث ان الرسول صلى الله عليه وسلم قال: لا تجد لفاجر ولا لفاسق عندي نعمة فإني أجد فيما أوحي إلي: **(لا تجد قوما يؤمنون بالله ....)** ويروي أنها نزلت في أبي بكر رضي الله عنه وذلك: ان أبا قحافة (والد أبي بكر الصديق) قد سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فصكه صكة سقط منها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أوقد فعلته ؟ قال: نعم. قال: لا تعد. قال: والله لوكان السيف قريبا مني لقتلته.

---

[١])أنظر الجامع لأحكام القرآن الكريم للإمام القرطبي ج٤ ص ٣٢ – ٢٣٣

و تفسير البيضاوي مع شرح شيخ زاده ج٢ ص ٢٩٥ ومختصر تفسير ابن كثير للصابوني ج٢ ص ٨٤ والتفسير الكبير للإمام فخر الدين الرازي ج٢ ص ١١٧ وكتاب الإيمان لابن تيمية ص ١٣

إن ما صدر من أبي بكر الصديق رضي الله عنه أكبر دليل على أن الجمع بين الإيمان وموادة من حاد الله ورسوله غير ممكن حتى مع أقرب الأقارب وهو الأب.

إن روابط الدم والقرابة تنقطع عند حد الإيمان. إن القرابة والصحبة بالمعروف للوالدين المشركين مأمور بها بنص القرآن حين لا تكون هناك حرب بين حزب الله وحزب الشيطان، وعند وجود المحادة والخصومة، والحرب تنقطع هذه الأوامر التي لا تربط بالعروة الواحدة، وبالحبل الواحد، وبذلك نفرق بين الوالدين المشركين الصامتين والساكتين وبين الوالدين المشركين النشطين في العداوة مع الله والرسول والمؤمنين.

وليس بين مقتضى الآيتين (الآية الدالة على الإحسان إلى الوالدين المشركين، والآية المانعة من ود من يعادي الله ورسوله) أي تناقض وتباعد واختلاف.

ومن مظاهر هذه الحالة الطبيعية (عدم الجمع بين الإيمان وموادة من حاد الله ورسوله) ما ثبت من قتل أبي عبيدة بن الجراح أباه في يوم بدر، وقتل مصعب ابن عمير أخاه عبيد بن عمير، وقتل كل من: عمر وحمزة وعلى رضي الله عنهم أقرباءهم وعشيرتهم متجردين من علائق الدم والقرابة إلى آصرة الدين والوحدة العقدية.

وكان هذا أبلغ ما ارتقى إليه تصور الروابط والقيم في ميزان الله. وبذلك نقول:

لا نسب، ولا صهر، ولا قرابة، ولا وطن، ولا جنس، ولا عصبية، ولا قومية إنما الثابت الذي تجب رعايته العقيدة الإسلامية فإن المؤمنين يجمعون تحت راية الحق مع اختلاف ألوانهم وأوطانهم وعشائرهم. ([١])

ومما يجب ذكره أن الود الممنوع شرعا، والذي ينافي الإيمان لا يقتضي الانقطاع الكامل عن الكفار، بحيث لا يصح الكلام معهم، بل يقتضي عدم إلقاء

---

[١]) تفسير غرائب القرآن تأليف النيسابوري ج٢٨ص١٧ وتفسر : في ظلال القرآن تأليف سيد قطب ج٦ ص ٣٥١٤ -٣٥١٥

حبهم في القلب الذي هو محل الإيمان؛ لأنه يحصل به اجتماع الضدين، وهذا محال وإذا كانت الحياة تقتضي التعامل معهم من غير الود والحب فلا مانع من ذلك

وفي الآية الثانية:

ذكر الله تعالى الجملة الشرطية: ولو كانوا ...إلى آخر الآية.

والجملة الشرطية مقتضاها التلازم بين الشرط والمشروط (الجزاء) وجودا وعدما، وتدل على أن الإيمان المذكور ينفي ويضاد اتخاذهم أولياء. ([1])

ج - آيات أخرى تدل على ما دلت عليه الآيتان المذكورتان من ان الإيمان يستلزم عدم المودة مع الكفار.

١-إن ذكر الإيمان مع حرب الجر (الباء) في المؤمن به وذكره مع حرف الجر (اللام) يوجهنا إلى الدقة في مقتضى كل منهما؛ فإن الأول لتضمنه معنى الاعتراف المعدي بالباء فيقال اعترف به لا لرعاية معناه الأصلي، وهو التصديق فقط؛ بل التصديق مع شيء زائد عليه، وهو الاعتراف بحيث يكون المعنى الأصلي وهو التصديق مقيدا؛ والمعنى الثاني (الاعتراف) قيدا له ويقال: في يؤمنون بالغيب يصدقون بالغيب معترفين به، كما هو المقرر من قاعدة التضمين في اللغة العربية.

وفي الثاني؛ أي التعدية باللام لا يتضمن الاعتراف بل في كل موضع من المواضع التي ذكر فيها الإيمان مع اللام يقصد معنى خاص، ومنها الآيات الآتية:

١-**(أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون)** سورة البقرة آية ٧٥

٢-**(ولما وقع عليهم الرجز قالوا يا موسى ادع لنا ربك بما عهد عندك لئن كشفت عنا الرجز لنؤمنن لك ولنرسلن معك بني إسرائيل)**سورة الأعراف آية ١٣٤

---

[1]) الإيمان تأليف ابن تيمية ص١٤

٣- ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أذن. قل أذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ورحمة للذين آمنوا منكم والذين يؤذون رسول الله لهم عذاب أليم) سورة التوبة آية ٦١

٤- (فما آمن لموسى إلا ذرية من قومه على خوف من فرعون وملئهم أن يفتنهم وإن فرعون لعال في الارض وإنه لمن المسرفين) سورة يونس آية ٨٣

٥-(قالوا يا أبانا إنا ذهبنا نستبق وتركنا يوسف عند متاعنا فأكله الذئب وما أنت بمؤمن لنا ولوكنا صادقين) سورة يوسف آية ١٧

٦- (وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعا.) سورة الإسراء آية ٩٠

٧- أو يكون لك بيت من زخرف أو ترقى في السماء ولن نؤمن لرقيك حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه قل سبحان ربي هل كنت إلا بشرا رسولا) سورة الإسراء آية ٩٣

٨- قال آمنتم له قبل ان آذن لكم إنه لكبيركم الذي علمكم السحر فلأقطعنَ أيديكم وأرجلكم من خلاف ولأصلبنكم في جذوع النخل ولتعلمن أينا أشد عذابا وأبقى) سورة طه آية ٧١

٩-(فقالوا أنؤمن لبشرين مثلنا وقومهما لنا عابدون) سورة المؤمنون آية ٤٧

١٠- (قال آمنتم له قبل ان آذن لكم إنه لكبيركم الذي علمكم السحر فلسوف تعلمون لأقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ولأصلبنكم أجمعين) سورة الشعراء آية ٤٩

١١-(قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون)سورة الشعراء آية ١١١

١٢- (فآمن له لوط وقال إني مهاجر إلى ربي إنه هو العزيز الحكيم) سورة العنكبوت ٢٦

ففي الآية الثالثة:

ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أذن قل أذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ورحمة للذين آمنوا منكم والذين يؤذون رسول الله لهم عذاب أليم) سورة التوبة آية ٦١

(يؤمن للمؤمنين) اللام ليس صلة للإيمان، وقد صرح بذلك البيضاوي في تفسيره إذ يقول: واللام مزيدة للتفرقة بين إيمان التصديق فإنه بمعنى التسليم وإيمان الأمان ويذكر في توجيه كلامه الشارح شيخ زاده ما يلي:

جواب ما يقال: لم عدى فعل الإيمان إلى الله بالباء وإلى المؤمنين باللام وتقرير الجواب: إن الإيمان بمعنى الأمان من الخلد في النيران، وهو الإيمان المقابل للكفر حقه أن بعدى بالباء، وأما الإيمان بمعنى التصديق والتسليم؛ فإنه يعدى باللام للتفرقة بينهما، وإن كان حقه ان يعدى بنفسه؛ كالتصديق حيث يقال: صدقتك ولا يقال صدقت لك.

ويلاحظ مع هذا ما ذكره البيضاوي في (يؤمنون بالغيب) بأن الإيمان متضمن لمعنى الاعتراف، ولذلك عدى بالباء ويظهر من قوله أن الإيمان إذا استعمل بمعنى التصديق ولا يتضمن لمعنى آخر فحقه التعدية بنفسه لا بحرف الجر فالتعدية بحر الجر (الباء) لتضمينه معنى الاعتراف، و: (باللام) يكون لأغراض أخرى ذكرها المفسرون في كل آية عدى فيها الإيمان باللام، وليست التعدية لغرض واحد، وإفادة مطلب واحد، ولذلك لا يمكن القول بأن التعدية باللام في (ويؤمن للمؤمنين) للفرق بين معنيي الإيمان كما ذكره البيضاوي تراد في: **(أنؤمن لك واتبعك الأرذلون)** وتطبق في كل آية ذكر فيها الإيمان باللام. ولا ندخل في تفصيل كل آية وتفسيرها وعلة تعدية الإيمان فيها باللام. بدليل:

إننا بصدد إثبات وجود المعاني المختلفة للإيمان في القرآن الكريم، والاستدلال على هذا المطلب عن طريق ذكر صيغ الإيمان وتعديته، وأما بيان الفروق الأساسية بين معاني الإيمان المعدّى باللام فقط؛ فهذا خارج عن نطاق البحث ويحتاج إلى بحث تفصيلي آخر.

وبالجملة: إن الإيمان وارد في القرآن الكريم بصيغ مختلفة:

١- صيغة المصدر (الإيمان) ولا يذكر متعلق الإيمان مع هذه الصيغة.

٢- صيغ الماضي: آمن، آمنوا، آمنتم، آمنت، آمنا وغيرها فإنه يذكر معها متعلق الإيمان (المؤمن به)

٣- صيغ المضارع: يؤمن (مفردا وجمعا) تؤمن (مفردا وجمعا) ونؤمن ويذكر معها متعلقاتها

٤--صيغة الأمر: آمنوا ويذكر معها المتعلق.

***

وأخيرا:

فإن دراسة معاني الإيمان في القرآن الكريم كما ترشدنا إلى القضايا الاعتقادية الهامة؛ كذلك تجعلنا مؤمنين بأن القرآن الكريم بإعجازه في مجال الفصاحة والبلاغة يشتمل على جوانب أخرى من الإعجاز، ويتطلب العلم بها؛ أن يكون الدارس ملما بالفروق الأساسية في معاني الإيمان وغيرها من المعاني ليصل بها إلى مزيد العلم؛ بأن هذا القرآن كلام الله لا يشبه كلام المخلوقين ولا يمكن لأحد الإتيان بمثله إلى يوم القيامة مهما وصل العلم، والاكتشاف إلى المراحل الراقية؛ فالقرآن باق على إعجازه وتعجيزه العالم بالإتيان بأقصر سورة من مثله وهذا هو الإيمان الكامل بالقرآن الكريم.

وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين

الفهرست

الموضوع الصفحة

المراجع

١- القرآن الكريم

كتب التفسير:

٢- تفسير كبير تأليف الإمام فخر الدين الرازي.

٣-تفسير البيضاوي - تأليف العلامة ناصر الدين البيضاوي

٤-تفسير روح المعاني - تأليف العلامة محمود شكري الألوسي البغدادي.

٥- الجامع لأحكام القرآن تأليف الإمام عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي.

٦- تفسير ابن كثير- تأليف الإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن كثير الدمشقي.

٧- تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان - تأليف نظام الدين محمد ابن الحسين القمي النيسابوري.

٨-في ظلال القرآن تأليف الشهيد سيد قطب

٩- روائع في تفسير آيات الأحكام من القرآن -تأليف الأستاذ محمد على الصابوني.

كتب الحديث:

١٠- صحيح البخاري تأليف الإمام إبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري.

١١- صحيح مسلم تأليف أبي الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري.

١٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري تأليف الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني.

١٣- عمدة القاري شرح صحيح البخاري تأليف العلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني.

١٤- شرح الكرماني على البخاري تأليف الكرماني.

١٥- شرح مسلم تأليف الحافظ شيخ الإسلام أبو زكريا النووي.

- كتب العقائد:

١٦- شرح العقائد للنسفي.

١٧- كتاب قواعد العقائد تأليف الإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي.

١٨- لوامع الأنوار البهية شرح الدرة المضية تأليف الشيخ محمد السفاريني.

١٩- الإيمان تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية.

٢٠- مجموعة الفتاوى تأليف الإمام ابن تيمية.

٢١- قصة الإيمان بين الفلسفة وعلم القرآن تأليف الشيخ نديم الجسر.

٢٢- شرح المقاصد للعالم الإمام مسعود بن عمر بن عبد الله الشهير بسعد الدين التفتازاني.

٢٣- الوسيلة في شرح الفضيلة - للعلامة السيد عبدالرحيم الكردي ٢٤- الإمام الأعظم أبو حنيفة رحمه الله وآراؤه في العقيدة الإسلامية -تأليف الدكتور عناية الله إبلاغ.

كتب اللغة:

٢٥- لسان العرب تأليف ابن منظور الإفريقي

٢٦- مختصر الصحاح تأليف زين الدين محمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي

٢٧- معجم الوسيط تأليف مجموعة من علماء اللغة